جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

إِشْكَالِيَّةُ الحَرَكَةِ بَينَ الإِعْرَابِ وَالإِتْبَاعِ ومَظَاهِرُ ذَلِكَ
" دِرَاسَةً نَحْوِيَّةً "

الدكتور
مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى
أستاذ مساعد بقسم اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م
الجزء الرابع عشر
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

إِشْكَالِيَّةُ الحَرَكَةِ بَينَ الإعْرَابِ وَالإِتْبَاعِ ومَظَاهِرُ ذَلكَ " دِراسَةً نَحويَّةً "

مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : MokhtarYamni.4119@azhar.eg

الملخص

تضمَّن البحث ما يلي :

* الإعراب : حقيقته ، وأنواعه ، وعلاماته .

* عَرَّج البحث على حركات الإعراب والإتباع في اللغة العربية ، وموقف النحويين منها .

* أبرز البحث ما حدث من إشكال بين حركة الإعراب ، وحركة الإتباع ، وتحليل هذا الإشكال ، وسبل معالجته ، ودراسته دراسةً نحويةً .

* رصد البحث مظاهر تغيير حركات الإعراب ، والأثر الناتج عن مخالفة بعض الأحكام النحوية في فهم التركيب ، وتحديد مواقع الكلمات .

* تتمثَّل إشكاليةُ الحركةِ بين الإعراب والإتباع فيما يأتي :

- إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المرفوعات بالضمة .
- إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المنصوبات بالفتحة .
- إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المجرورات بالكسرة .

الكلمات المفتاحية: إشكالية ، الحركة ، بين الإعراب والإتباع ، مظاهر ذلك .

The effect of the widening of the meaning in the multiplicity of ' expressions for copper In 'Explanation of the Nine Famous Poems'

Mukhtar Abdel Hamid Abdel Rahim Youmna
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Qena, Arab Republic of Egypt.
Email: MokhtarYamni.4119@azhar.eg

Abstract

The search included the following:

***Expression: its reality, types, and signs.**

***The research referred to the movements of syntax and following in the Arabic language, and the position of grammarians in it.**

***The research highlighted the problems that occurred between the syntax movement and the follower's movement, and the analysis of this problem, ways of treating it, and studying it as a grammatical study.**

***The research monitored the manifestations of changing the syntactic movements, and the effect resulting from the violation of some grammatical provisions in understanding the structure, and determining the locations of words.**

***The problem of movement between syntax and following is represented in the following:**

The problem of movement between syntax and following in the pronouns with a damma.

−The problem of movement between syntax and following in the positions of the fathah.

−The problem of movement between the syntax and the following in the majroorat with the kasra.

Keywords: problematic, movement, between syntax and following, manifestations of that.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدِّمَة

الحمدُ للهِ المُنعم على الإنسان بالعقلِ وفَهم الخِطاب ، فقد مَيَّزَه بذلك على سائر المَخلوقات ، والصلاة والسلام على خيرِ خَلق الله مُعلِّم البشرية جَمعاء سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنَّ علماءنا الأوائل الذين وضعوا علوم العربية ، ومنها علم النحو وضعوا قواعده واستنتجوا أحكامه بعناية محكمة ، وبعد دراسة متأنية ، ونظر ثاقب ، ورصد لما يصدر عن العرب من الاستعمال الحي لهذه اللغة ، وما نطقت به ألسنتهم ، فقد نطق العرب بحركات الإعراب في كلامهم نثراً ، وشعراً ، فهي من مقومات الفصاحة عندهم ، فقد كانوا ينقدون شعرهم إذا خرج عن سياق ما عرفوه ، وتعودته ألسنتهم.

وقد نزل القرآن الكريم مُعرباً بما كانت تتكلم به العرب من الفصاحة والبيان ، " بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ"(١)

وقد اجتهد علماء النحو الأوائل الذين وضعوا هذا العلم في أن تخرج قواعده وأحكامه بعيدة عن اللبس والتعقيد والإشكال الذي قد يشوب هذه القواعد .

وكان من بين ما توافقوا عليه من أحكام مما لا يقلُّ أهمية عن وضع القواعد ما يُسمَّى بـ"حركات الإعراب " فهي أدلةٌ على المعاني ؛ إذ إنَّها تُبيِّن (الوظيفة النحويَّة) للكلمات من فاعل ، ومفعول ، ومبتدأ ، وخبر ، ومضاف إليه ، وغير ذلك .

ونظراً لأهمية هذه الحركات فقد وضع النحويون " نقط الإعراب " وكان مقدَّماً على " نقط الإعجام " فإذا ظهرت ، وتحدَّدت هذه الوظائف كانت هناك سعة

---

(١) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أكثر في استعمال اللغة وخروجها عن قوالب الترتيب الأصلي للتركيب إلى جواز التقديم والتأخير والحذف والزيادة ، وغير ذلك من ظواهر ، وهذه الظواهر جاءت في استعمال العرب للغة ، وسمَّاها ابن جني " شجاعة العربيَّة "(١)

فإذا أُبدِلت حركة إعراب مكان أُخرى ، ولم يكن ذلك أثراً للعامل حدث إشكال يجب البحث فيه ، ودراسة أسبابه ، وطرق تخريجه ومعالجته .

فهناك لغات لقبائل مختلفة ، أثَّرت فيها عوامل اجتماعية وبيئية ، فأحدثت فيها اختلاف ، ظهر في الاستعمال ، فلغة أهل البادية تختلف عن لغة أهل الحضر – أحياناً – نتيجة لطبيعة المكان والظروف المحيطة ، وقد وضع النحاة القواعد النحوية على ما كثر وشاع من استعمال العرب للغة ، والذي أُطلق عليه الاستعمال الفصيح ، وبه نزل القرآن الكريم ، وكان هناك خروج عن بعض الأحكام النحويَّة في استعمال بعض اللغات ، ومن صور هذا الخروج التغيير بين حركة الإعراب ، وحركة الإتباع في بعض اللغات ، فقد تتغير حركة الإعراب بحركة الإتباع ، وهذا إشكال وخروج عن الأحكام النحويَّة ، وما يترتب من مظاهر نتيجة هذا التغيير ، فاستوقفني هذا الإشكال ، فأردت البحث فيه ، وسمَّيته : " إِشْكَالِيَّةُ الحَرَكَةِ بَينَ الإعرَابِ والإتبَاعِ ومَظَاهِرُ ذَلك " دِراسةً نَحويَّةً "

والإشكالية معناها : التباس واشتباه في أمر ما ، وتعبير إشكالي : منسوب إلى إشكال والتباس وغموض ، فقد يشكل على المخاطب نوع الحركة في آخر الكلمة أهي حركة إعراب أم حركة إتباع ؟ ، وهل ما تغيَّرت فيه حركة الإعراب باق على حكمه (وظيفته النحوية) في التركيب أم تغيَّر ؟ هذا ما قرَّرت البحث فيه ، وبيان مظاهر هذا الإشكال ، وما نتج عنه من تغيير في التركيب النحوي للجملة.

(١) ينظر : الخصائص ٢/٣٤٤

وقد استخدم القدماء مصطلح (مُشكِل) لأسماء مؤلفاتهم ، ومنه ما يتعلق بإعراب القرآن الكريم :"مُشكِل إعراب القرآن" لمكيّ بن أبي طَالب القيسي ، و"مُشكِل القرآن " لابن قتيبة ، ومنه أيضاً ما ورد في إعراب الأحاديث النبوية : " إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي " لأبي البقاء العكبري .

والنحويون يعنون بهذه المؤلفات ما أشكَل في معناه أو إعرابه ، أي : ما غمض والتبس معناه ، أو التبس إعرابه .

والمراد بالإشكالية الواردة في موضوع البحث أنَّ هناك تراكيب لغوية حدث فيها جدل بين اللغويين والنحويين ، فيما يتعلق بما ورد في بعض لغات العرب ، من إشكال بين حركة الإعراب ، وحركة الإتباع.

الهدف من الدراسة :

* يهدف البحث إلى رصد ما خالف الاستعمال المشهور عن العرب ، وإظهار ما ترتَّب من مظاهر نحويَّة ، نتيجة هذا التغيير ، وهذا الاستعمال .

* التعريج على أهمية ووظيفة حركات الإعراب في بيان الإعراب (الوظيفة النحوية) للكلمة في التركيب ، ودورها في إزالة اللبس.

* التَّعرُّف على بعض لغات العرب التي حدث في استعمالها إشكال لغوي ، وتعارض مع بعض الأحكام النحوية التي عليها استعمال أكثر العرب ، وبيان ما رصده النحويون من تغيير ، واختلاف في هذه اللغات عن الاستعمال المشهور ، الذي بُنِيت عليه القواعد والأحكام .

أهميَّة الدراسة :

* هذه الدراسة تتَّجه إلى ما حدث من إشكال بين حركة الإعراب ، وحركة الإتباع ، وسبل معالجته ، وتخريجه على وفق قواعد اللغة العربية وأحكامها .

* بيان مظاهر تغيير حركات الإعراب ، والأثر الناتج عن مخالفة بعض الأحكام النحويَّة في فهم التركيب ، وتحديد مواقع الكلمات .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

* إظهار آراء النحويين ، وحُكمِهم على ما جاء من هذا الاستعمال في اللغة بأنَّه : شاذٌ ، أو ضعيفٌ ، أو نادرٌ .

* رصد ما ترتَّب من إشكالية ، ومظاهر نحويَّة نتيجة هذا التغيير عن الأحكام النحويَّة ، وتحليل هذا الإشكال ، ودراسته دراسةً نحويةً .

منهج الدراسة :

اعتمد هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي ، وذلك بأن أستقريء ما جاء من شواهد في استعمال بعض العرب التي حدث لها تغيير لحركة الإعراب التي تدل على وظيفة الكلمة في التركيب ، ووصف هذه الشواهد ببيان موضع التغيير فيها ، والإشكال بين حركة الإعراب ، وحركة الإتباع ، وتحليل هذه الشواهد، وبيان ما فيها من مظاهر للتغيير ، وخروج عن الأَحكَام النحويَّة ، وحُكمُها من ناحية الصناعة النَحويَّة .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات سابقة عنيت بالحركة ودلالتها ، والإعراب وحركاته ، أذكر منها :

* الحركات الإعرابية وأثرها في توجيه الدلالة " دراسة وصفية تحليلية " رسالة ماجستير – جامعة النيلين – الخرطوم – قسم اللغة العربية إعداد الباحث /حمودة الهادي عديل بريمة ٢٠١٧ م

وهي دراسة تتعلق بتغيُّر الحركات الإعرابية ، وأثرها في دلالة الجملة العربية .

* الإعراب وحركاته في العربيَّة – بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية – بدمشق الجزء (٤) المجلد (٧٩) إعداد / د زهير غازي زاهد .

وهو بحث يتناول : تعريف حركات الإعراب ، ووظيفتها ، ودلالتها في إعراب الفعل .

* الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي – تأليف د / زيد خليل القرالة – أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية – جامعة آل البيت ، وهو كتاب مطبوع – عالم الكتب الحديثة – الأردن – ط أولى ٢٠٠٤ م .

خطَّة البحث :

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في : مقدِّمَة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث ، وخاتمة ، ثم ثبت لأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث .

المقدِّمَة ، وفيها : الهدف من الدراسة ، وأهميَّة الدراسة ، ومنهج الدراسة ، وخطَّة البحث .

التمهيد ، وعنوانه : الإعراب : حقيقته ، وأنواعه ، وعلاماته .

المبحث الأول: حركاتُ الإعراب والإتباع في اللغة العربية وموقف النحويين منها.

المبحث الثاني : إشكاليةُ الحركةِ بينَ الإعرابِ والإتباعِ في المرفوعاتِ بالضمَّةِ .

المبحث الثالث : إشكاليةُ الحركةِ بينَ الإعرابِ والإتباعِ في المنصوباتِ بالفتحةِ .

المبحث الرابع : إشكاليةُ الحركةِ بينَ الإعرابِ والإتباعِ في المجروراتِ بالكسرةِ .

الخاتمة ، وفيها : أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحثُ .

وأخيراً : ثبت بأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحثُ .

"وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" (٨٨ سورة هود)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تمهيد

الإعرابُ : حقيقته ، وأنواعه ، وعلاماته .

الإعرابُ لغةً :

جاء الإعراب في اللغة بمعنى : الإفصاح والتبيين ، يُقَال : أَعربَ الرجلُ عن حاجته إذا أَبان عنها وأَفصح ، وأَعربَ فلانٌ عمَّا في نفسه إذا بيَّنه ، ورَجلٌ مُعربٌ، أي : مُبينٌ عن نفسه ، وقال الأزهري : الإعرابُ والتعريبُ معناهما واحد وهو : الإبانة ، يُقال : أَعربَ عنه لسانه ،وعرَّب أي : أَبان وأَفصح.(١)

الإعرابُ اصطلاحاً :

اختلف النحويون في حقيقة الإعراب على مذهبين ، ألفظيّ هو أم معنويّ ؟

فعلى أنَّه لفظيّ :

هو : ما جِيء به علامة في آخر الكلمة للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة ، أو سكون ، أو ما يقوم مقامهما ، أو هو: أثرٌ ظاهرٌ ، أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر المعرب.

وهذا مذهب المحققين من النحويين منهم : ابن درستويه ، والجرجاني ، وابن خروف ، والأستاذ أبو علي الشلوبين .(٢) ، قال ابن خروف : الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة .(٣)

وعلى أنَّه معنويّ :

هو : تَغَيُّر آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، لفظًا أو تقديرًا.

وهو مذهب متأخري المغاربة ، وهو ظاهر قول سيبويه ، قال في الباب الذى ترجمته : (هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية : وهى تجرى على ثمانيةِ

---

(١) ينظر : لسان العرب (ع ر ب) ٢٨٦٥/٤ والقاموس المحيط (ع ر ب)

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٧،١٨/١ ، والتوطئة للشلوبين ص١١٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠٩/١، وتمهيد القواعد ١٣٢/١.

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١٠٩/١، وتمهيد القواعد ١٣٢/١.

مجارٍ: على النصب ، والجر، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف .)[١]

ولمَّا رأى الأستاذ أبو علي الشلوبين أنَّ الإعراب قد يكون صوتًا وحذفًا ، وأنَّ هناك معربات لا يعمل فيها إلَّا عامل النصب ، أو عامل الرفع عدل عن قولهم : إنَّه صوت ، أو إنَّه تغيُّر آخر الكلمة لتغيُّر العوامل ، وقال في حَدِّه: (الإعرابُ حُكمٌ في آخر الكلمة يُوجبه العاملُ نحو: قامَ زيدٌ ، وضَربتُ زيدًا ، ومَررتُ بزيدٍ ، وهو أجود من قول من قال : إنَّ الإعراب تغيُّر آخر الكلمة لتغيُّر العوامل ؛ لأنَّ ثَمَّ معربات لا يعمل فيها إلَّا عامل النصب خاصَّة ، كالمصادر والظروف غير المتمكِّنة غالبة ، أو عامل رفع خاصَّة ، كقولهم: أيمنُ اللهِ ، في القسم ، إلَّا أنَّ لقولهم وجهًا ، وهو حمله على الأصل ، فالأكثر عدم الالتفات إلى الأقل .)[٢]

والرَّاجح الذى أميل إليه وأَختاره هو المذهب الأوَّل ، وهو أنَّ الإعراب لفظي ، وهو مذهب الجمهور ، والمحققين من النحويين ، وذلك لأنَّ الإعراب قد يتغيَّر لتغيُّر مدلوله ، وهو الأكثر كالضمة ، والفتحة ، والكسرة في نحو: ضَرَبَ زيدٌ غلامَ عمرٍو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع : لا نولُك أن تفعلَ ، ولعمرُك ، وكنصب سبحانَ الله ، ورويدَك ، وكجرِّ الكُلاع ، وعِريط من: ذي الكُلاعِ [٣]، وأمّ عِريطِ.[٤] وإذا لزم للزوم مدلوله فلا يصح أن يوصف بالتغيير.[٥]

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٣/١

(٢) التوطئة للشلوبين ص١١٦.

(٣) الكُلاع: للبأس والشدة، وذي الكُلاع الأكبر: يزيد بن النعمان والأصغر: سميفع بن يعفر وهما من أذواء اليمن ، ينظر القاموس المحيط (كلع).

(٤) أم عريط : هي العقرب ، ينظر القاموس المحيط (عرط).

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ٧٧/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقول سيبويه في باب مجارى أواخر الكلم من العربية : (وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ ؛ لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل ، وليس شيء منها إلَّا وهو يزول عنه .)[١]

وإذا نظرنا إلى قول سيبويه : (وليس شيء منها إلَّا وهو يزول عنه) وجدنا أنَّه يحتمل وجهين:

الأول : أن يكون الإعرابُ هو ما جعل علامة في آخر الكلمة ، وهو الظاهر ، ويكون الإعراب على هذا لفظياً .

الثاني : أن يكون الإعرابُ معناه التغيير ، ويكون الإعراب على هذا معنويَّاً ، وهو خلاف الظاهر .[٢]

فالأوْلى اتِّباع الظاهر في الإعراب ، وهو أنَّه لفظي ، وهو مذهب المحققين من النحويين.

ما يدخله الإعراب من أنواع الكلمة :

الكلمة ثلاثة أنواع ، هي : اسم ، وفعل ، وحرف .

ويرى البصريون ، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه أنَّ المُستحقَّ للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنِيت ، وتلك العلة هي مشابهة الحرف ، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأُعرِبت ، وتلك العلة هي مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلُّها على أصولها مبنيةً ؛ لأنَّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها .

وعلى ما قرَّره البصريون فيكون ما يدخله الإعراب من أنواع الكلمة هو : الأسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة لها ، يقول سيبويه : " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب . وحرف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٣/١.

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٣/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٣

المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون . وذلك قولك : أفعلُ أنا ، وتفعلُ أنتَ ، أو هي ، ويفعلُ هو ، ونفعلُ نحنُ."[١]

فكُلُّ اسم رأيته مُعرباً فهو على أصله ، وكُلُّ اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله ، وكُلُّ فعل رأيته مبنياً فهو على أصله ، وكُلُّ فعل رأيته مُعرباً فقد خرج عن أصله ، والحروف كُلُّها مبنية على أصولها .

وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف ، فكُلُّ شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلَّة أزالته عن أصله .[٢]

وقد احتج كُلُّ فريق بحجته ليس هذا مجالها .

والذي عليه أكثر المحققين من النحويين أنَّ الإعراب يدخل من أنواع الكلمة الاسم المتمكِّن ، وهو المُعرَب ، والفعل المضارع ، لأنَّه شريك الاسم في الإعراب.

وهذا يشمل الأسماء المفردة ، والمثناة ، والمجموعة ، والفعل المضارع صحيحًا كان أو معتلًا.

والإعراب مُستَحَقٌّ للاسم دون الفعل ، لأنَّ الداعي إلى الإعراب هو التفرقة بين الفاعل والمفعول ، والمضاف إليه ، ولولا الإعراب لالتبست المعاني ، كما أسلفنا .

وأمَّا الفعل فلا يدل إعرابه على معنى ، لأنَّ الفعل يدل على حدث وزمان ، ولا تختلف عليه الأحوال ، حتى يكون الإعراب فاصلاً بينهما ، وإنَّما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم .[٣]

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٣ وينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٤٦/١

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجَّاجي ص ٧٧ ، ٧٨ والجمل في النحو للزجَّاجي ص ٢٦٠

(٣) ينظر : المتبع في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٣٦والإيضاح في علل النحو للزجَّاجي ص ٦٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنواع الإعراب :

الإعراب أربعة أنواع ، هي : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم.

ولا خامس لها ؛ لأنَّه ليس يعرض في الكلمة إلَّا حركة أو سكون ، والسكون شيء واحد ، والحركات ثلاث ، فقد أعرب بالجميع .

والجزم لا يقع في الأسماء ، قال سيبويه : " وليس في الأسماء جزم ، لتَمكُّنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة . " (١)

والجرُّ لا يكون في الأفعال قال سيبويه : " وليس في الأسماء المضارعة جرٌّ، كما أنَّه ليس في الأسماء جزم ؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال."(٢)

وظهرمن هذا أنَّ الأصل في الإعراب: الرفع ، والنصب،والجر،أمَّا الجزم فهو فرع.(٣)

وقُدِّم الرفع والنصب لاشتراك الاسم والفعل فيهما ، وقُدِّم الرفع ؛ لأنَّ الكلام قد يَستغنِي به عن غيره ، وقُدِّم الجرُّ ؛ لأنَّه خاصٌّ بما هو أصل وهو الاسم ، وأُخرِّ الجزم ؛ لأنَّه خاصٌّ بما هو فرع وهو الفعل .

علامات الإعراب :

للإعراب علامات أصلية وعلامات فرعية نائبة عنها.

أمَّا العلامات الأصلية فهي : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، والسكون للجزم .(٤)

ولمَّا كان الأصل الحركة – وهو الأعم الأكثر – نسبوا ذلك كله إلى الحركة ، فنسبوا الرفع كلَّه إلى حركة الرفع ، وهي الضمة ، ونسبوا النصب كلَّه إلى حركة النصب وهي الفتحة ، وأمَّا الجر فإنَّما سُمِّي بذلك ؛ لأنَّ معنى الجر الإضافة ؛

---

(١) الكتاب لسيبويه١/ ١٤وينظر: الإيضاح للزجَّاجي ص١٠٢وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٥
(٢) الكتاب لسيبويه١/ ١٤وينظر: الإيضاح للزجَّاجي ص١٠٧وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٢
(٣) ينظر: المتبع ١/ ١٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠.

وذلك أنَّ الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد .

هذا مذهب البصريين وتفسيرهم ، ومن سمَّاه منهم من الكوفيين خفضاً ، فإنَّهم فسَّروه تفسير الرفع والنصب ، فقالوا : لانخفاض الحَنَك الأسفل عند النطق به ، وميله إلى إحدى الجهتين .

وأمَّا الجزم فأصله القطع أي : قطع الحركة عن الكلمة هذا أصله ، ثمَّ جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا ؛ لأنَّ حذف الحركة ، وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف .(١)

وقد تنوب بعض العلامات الأصليَّة عن بعض ، كنيابة الفتحة عن الكسرة في الاسم الممنوع من الصرف في حالة الجر، وكنيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب.

وأمَّا العلامات الفرعية التي تنوب عن العلامات الأصليَّة فهي بالحروف والحذف ، فتنوب الواو عن الضمَّة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة ، وحذف حرف العلة عن السكون ، وحذف النون عن السكون .(٢)

هل الإعراب حركة أم حرف ؟

الإعراب دالٌّ على المعاني ، وحركته داخلة على الكلام بعد كمال بنائه ، نحو الضمَّة في قولك : هذا جَعفرٌ ، والفتحة من قولك : رأيتُ جَعفراً ، والكسرة من قولك : مَررتُ بجَعفرٍ ، هذا أصله ومن المجمع عليه أنَّ الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن ، والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أنَّ الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلَّا في حرف، ثم قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً، وكذلك الجزم في الأفعال المضارعة.(٣)

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجَّاجي ص٩٣ ، ٩٤
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٠، ٤٣.
(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجَّاجي ص ٧٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول

حركات الإعراب ، والإتباع في اللغة العربية ، وموقف النحويين منها

تعريف الحركة :

عرَّف علماء اللغة الحركة (vowel) ، فقال دانيال جونز : هي صوتٌ مهتزٌ (مجهور) يخرج الهواء عند النطق به بصفة مستمرَّة دون وجود عقبة تعوق خروجه ، أو تسبب فيه احتكاكاً مسموعاً.(١)

قيل : وهذا تعريف كاف لتمييز الحركات عن غيرها من الأصوات الصامتة.(٢)

وأصوات الحركات التي يصدق عليها هذا التعريف يختلف عددها باختلاف اللغات ، وباختلاف طبيعة كل لغة .

وفي اللغة العربية الفصحى تنقسم الحركة بالنسبة لزمنها إلى: قصيرة، وطويلة .

القصيرة هي : الفتحة ، والكسرة ، والضمة .

والطويلة – لأنَّها تأخذ في نطقها زمناً أكبر – التي اصطلح العرب عليها (بحروف المد) هي : الألف ، والياء ، والواو . وما عدا هذه الأصوات يدخل تحت مفهوم (الأصوات الصامتة) .

والفرق بين الحركة القصيرة ، والحركة الطويلة هو فرق في كميَّة الصوت ، فقد ذكر ابن جني أنَّ الحركات القصيرة هي : أبعاضُ حروف المد واللين ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو . (٣)

أهميَّة الحركات :

لأصوات الحركة أهميَّة كبرى في كل لغات البشر ؛ نظراً للدور الذي تقوم به ، واكتسبته من طبيعتها ، وخصائصها ، فهي – فوق ضرورتها في نطق اللغة واستعمالها – وسيلة للتغلب على صعوبة النطق .

---

(١) ينظر: علم الصوتيات تأليف دكتور/عبد العزيز أحمد علام، و دكتور/ عبد الله ربيع ، ص ١٨٥

(٢) ينظر : المرجع السابق ص ١٨٥

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ص ١٧

والحركات هي أساس تقسيم الكلام إلى مقاطع ، فأيُّ كلمة تستطيع تقطيعها بناءً على عدد الحركات التي فيها ، بحيث يشتمل كلُّ مقطع على حركة واحدة فقط ، فالكلمات " أَكَلَ – ضَرَبَ – شَرِبَ " يقسم كل منها إلى ثلاثة مقاطع هي : (أَ – كَ – لَ) ، (ضَ – رَ – بَ) ، (شَ – رِ – بَ) مع كل صامت حركة . (١)

والحركات أيضاً مقياس للأداء السليم للغة ، فإذا عرف الناطق الطريق الصحيح لإصدار كل حركة وفق النظام اللغوي العام جاء أداؤه مُستوفياً شروط الجودة والصحة .

ومما يبرز أهمية أصوات الحركة ذلك الدور اللُغويّ الذي تقوم به الحركات في معظم اللغات ، وفي لغتنا العربية خاصَّة ، فهي تُؤدِّي دَوراً دلالياً في معنى الكلمة المفردة ، ودَوراً نَحويَّاً إعرابياً ، فعلى أساسه تحدَّد الوظائف النحوية للكلمة ، كالفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ، والمضاف إليه ، ودَوراً صرفيَّاً كذلك ، فعلى أساسه يتمُّ التفريق بين صيغة وأُخرى.(٢)

وللحركات دَورٌ بارزٌ ليس في الدلالة والنحو والصرف فحسب ، بل في عِلم العَرُوض أيضاً ، فهي تساعد على معرفة صحيح الشِّعر ومعيبه ، وذلك لتغلغلها في الأسباب والأوتاد ، ما جعل عِلم العَرُوض يقوم على الحركات والسكون في كلمة أو بعضها ، فقسَّموا البيت إلى مقاطع : كُبرَى تُعرف بالتَّفاعيل ، وصُغرى تُعرف بالأسباب والأوتاد . (٣)

أنواع الحركات في اللغة العربية :

الحركات في اللغة العربية نوعان :

النوع الأول : حركة إعراب ، وهي حركة تدل على " الإعراب" الذي جِيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف . (٤) ، وهي

---

(١) ينظر : علم الصوتيات ص ١٩١
(٢) ينظر : المرجع السابق ص ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٣
(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور / تمان حسان ص ٧٢
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التي تكون في آخر الاسم المعرب ، أو الفعل المضارع لشبهه بالاسم ، مثل : ضربَ زيدٌ عمراً ، محمدٌ يقومُ مُبكراً .

النوع الثاني : حركة غير إعراب ، وتسمَّى حركة " شبه إعراب " وهي أنواع :

١- حركة الإتباع ، مثل : " الحَمدِ للَّه " (١)

٢- حركة الحكاية ، مثل : مَنْ زيدٍ ؟ لقائل : مررت بزيدٍ .

٣- حركة النقل ، مثل : " ألمْ تَعْلَمَ أنَّ اللهَ " (٢) بفتح ميم " تعلم " (٣)

٤- حركة التخلص من التقاء الساكنين ، مثل : " مَنْ يَشَأِ اللهُ يُضْلِلهُ " (٤) ، واضربِ الرجُل .

٥- حركة المُضاف إلى ياء المتكلم ، مثل : غلامِي . على الصحيح . (٥)

٦- حركة البناء ، وهي : البناء على الفتح ، مثل : أينَ ، والبناء على الكسر ، مثل : أمسِ ، والبناء على الضم ، مثل : حيثُ ، ومنذُ .

قال ابن مالك في حركات شبه الإعراب ، وهي النوع الثاني السابق : " وما جِيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكايةً ، أو إتباعاً ، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين فهو بناء" (٦)

---

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، وهي قراءة شاذة رويت عن : زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة ، وقرأها إبراهيم بن أبي عبلة " الحمدُ لُله – بضم الدال وضم اللام – ينظر : المحتسب ٣٧/١ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٩ والإتحاف ٣٦٣/١ ، وسيأتي تفصيلها في " تغيير حركة إعراب المبتدأ "

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة .

(٣) وهي قراءة ورش ، ينظر : التحفة المرضية في تحرير وجمع القراءات السبع من طريق الشاطبية ٣٦/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٤/١ والمساعد لابن عقيل ٣٢/١ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٣٤/٢

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/١

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٣٤/٢

(٦) ينظر: العين للخليل بن أحمد ، باب (الحاء والراء والكاف) ٦١/٣ والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري باب (ح ر ك) ص ٢٤٢ ولسان العرب لابن منظور (ح ر ك) ٨٤٤/٢

حركات الإعراب ، وموقف النحويين منها :

الذي يعنينا في هذا البحث ، وما عليه مدار البحث من هذه الحركات هو : حركة الإعراب ، وحركة الإتباع ، وإشكاليةُ الحركة بين الإعراب والإتباع ، وتغيير حركة الإعراب ، أو إبدالها بحركة إتباع ، وما ترتب من مظاهر نحوية على التركيب في الجملة العربية ، والوظيفة النحوية للكلمة ، وقبل أن أتطرَّق إلى مظاهر هذا التغيير وتداعياته في التركيب لا بدَّ أنْ أُعرِّجَ في هذا المَبحث على تعريف حركة الإعراب وأنواعها ، وموقف النحويين منها ، ثم تعريف حركة الإتباع ، ورأي النحويين واللغويين فيها ، وإليك التفصيل :

تعريف حركة الإعراب :

الحركةُ لُغةً :

جاء في كتب المعاجم اللُغويَّة أنَّ الحركة : ضد السكون ، وحرَّكتُه فتحرَّك ، ويُقال: ما به حراكٌ، أي: حركة ، والمِحراكُ : المِحراثُ الذي تُحرِّك به النار . (١)
فالحركةُ لغةً : هي تَحرُّك آخر الكلمة وليس سكونها ، فهي ضد السكون .

الحركةُ الإعرابية في اصطلاح النحويين :

من تتبُّع الإعراب والتغيير الذي يحدث في آخر الكلمات – وهو تغيير طاريء للإعراب – يظهر أنَّ الحركة الإعرابية في اصطلاح النحويين هي : أثرٌ إعرابيٌّ يُحدثه العامل اللفظيّ ، أو المعنويّ في آخر الكلمات المعربة ، ويترتَّب على هذا الأثر الحالة الإعرابية (الوظائف النحوية) للكلمات في التركيب .

أنواع حركات الإعراب :

حركات الإعراب ثلاث ، وهي : (الفتحة ، والكسرة ، والضمة) الفتحة : علامة للنصب ــ والكسرة : علامة للجر ، والضمة : علامة للرفع ، وقد اقتصر هذا البحث على دراسة هذه الحركات الثلاث ، ولم يتطرق إلى السكون – الذي هو علامة (الجزم) – ولا الإعراب بالحروف ، لأنَّها لا تخصّ موضوع البحث .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أول مَن وضع حركات الإعراب :

كان التفكير فيما يُميِّز الإعراب على يد أبي الأسود الدُّؤلي ، ولكن كان نقطاً ، وهو ما يسمى " نقط الإعراب " ثم وُضِعت الحركات الثلاث (الفتحة ، والضمَّة ، والكسرة) على يد شيخ العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي ، فهو الذي طوَّر هذا النقط إلى حركات مستطيلة ، وهي التي نراها الآن .

يقول الخليل : " هذا كتاب فيه جملة الإعراب ، إذ كان جميع النحو في الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وقد ألَّفنَا هذا الكتاب وجمعنا فيه جُمل وجوه : الرفع، والنصب ، والجر ، والجزم ."[١]

وقد كان تفكير الخليل في وضع هذه الحركات أن جعلها من صور الحروف ، قال أبو بكر الداني : "الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل ، وهو مأخوذ من صور الحروف ، فالضمَّة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف ؛ لئلَّا تلتبس بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف ." [٢]

موضع حركات الإعراب في الكلمة :

حركات الإعراب التي هي جزء من علامات الإعراب – فعلامات الإعراب حركات ، وحروف ، وسكون ، وحذف – موضعها على أواخر الكلم من العربية ، أي : على الحرف الأخير في الكلمة ، وهي تجري على ثمانيةِ مجارٍ : على النصب ، والجر، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف ، قال سيبويه : " وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب ، والفتح في اللفظ ضربٌ واحد ، والجر ، والكسر فيه ضربٌ واحد ، وكذلك الرفع ، والضم ، والجزم، والوقف ."[٣]

---

(١) الجمل في النحو ص ٣٣

(٢) المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني ص ٧

(٣) الكتاب ١/ ١٣

وعلى ما قرَّره النحويون ، فإنَّ موضع حركات الإعراب في الكلمة هو آخر الكلمة المُعربة ، وجُعل آخر المُعرب لسببين :

الأول : أنَّ الإعراب يدل به على معنى عارض في الاسم ، وهو الفاعلية ،والمفعولية ، وحروف الاسم تدل على ذات المسمى ، فيجب أن تستوفى الصيغة الدالة على ذات المسمى ، ثم يؤتى بعد ذلك بالإعراب الدال على المعنى العارض في تلك الذات.(١)

الثاني : أنَّ الإعراب لو جُعل في أول الكلمة لفَسد من وجهين:

أحدهما : أنَّه كان يفضي إلى اختلاط الأبنية ، فإنَّ فاء "قُفل" مضمومة ، وفاء "عِدْن" مكسورة في أصل بنائها ، فلو فتحناها في النصب ، وكسرناها في الجر لاختلط بناء فُعْل بفِعْل.

والثاني : أنَّه كان يفضي إلى إسقاط وجهين من وجوه الإعراب ، وهما : السكون ؛ إذ الساكن لا يصح الابتداء به ، والحركة التي بُني أوَّل الكلمة عليها في أصله.(٢)

ولا يجوز أن يكون الإعراب في وسط الكلمة ؛ لأنَّه لو جعل الإعراب وسطاً ، لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء ؟ فجعل الإعراب في آخر الاسم ؛ لأنَّ الوقف يدركه فيسكن فيُعلم أنَّه إعراب ، وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه .(٣) وأيضاً للعلة التي تقدَّمت من اختلاط الأبنية وإسقاط وجهين من الإعراب ، فتعيَّن أن يكون الإعراب آخر الكلمة .

وقد تباينت آراء النحويين حول موقع الحركة من الحرف الأخير في الكلمة، فبعضهم يرى أنَّها قبل الحرف ، وبعضهم يرى أنَّها مشمولة بالحرف ، وثالث يرى أنَّها تالية للحرف ، أي : بعد الحرف.

---

(١) ينظر : المتبع للعكبري ١٤١/١ ، ١٤٢.

(٢) المرجع السابق١٤٢/١. وينظر: الإيضاح للزجَّاجي ص٧٦ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ /٨٣

(٣) ينظر : الإيضاح للزجَّاجي ص٧٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالرأي الأول الذي يقول بوقوعها قبل الحرف حجَّته في ذلك أنَّ النحـــويين أجمعوا على حذف الواو من "يَعِد ، ويَزِن " لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، والأصل : يَوعد ويَوزن ، فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أنَّ الواو في " يَوعد " وقعت بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها ، وكسرة العين التي هي أدنـــى إليها من العين بعدها. (١)

وقد اعترض ابن جني على هذا الرأي وردَّه بأنَّ إجماع النحويين في مثـــل هذا لا يُعدُّ حجَّة ؛ لأنَّ كل واحد منهم يردُّك فيه إلى التأمل والطبع ، لا إلى التبعية والشرع .

فالقول بأنَّ الواو حذفت لوقوعها بين الياء والكسرة أمـــر لا يُنســـب مثلـــه إليهم، وإنَّما غرضه أنَّ قبلها ياء وبعدها كسرة ، فليس على أنَّها مباشرة مماسة لها ... فالحركة لو كانت قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً ؛ لأنَّ حركة الثاني تكون قبله حاجزاً بين المثلين . (٢)

والرأي الثاني الذي يقول بأنَّ الحركة مع الحرف ، وهو مذهب الفارســـي ، حجَّته في ذلك اختلاف مخرج النون حال تحرُّكها عنه حال السكون ، فمخرجهـــا حال تحرُّكها من الفم ، أمَّا حال السكون فهي من الأنف . (٣)

واستدل على ذلك أيضاً بانقلاب الألف همزة إذا تحرَّكت ، وفي ذلـــك دليـــل على أنَّ الحركة تحدث مع الحرف . (٤)

وقد استحسن ابن جني هذا الدليل من شيخه الفارسي ، وقـــال : "وهـــو لعمـــري استدلال قوي ."(٥)

---

(١) ينظر : الخصائص لابن جني ٣٠٨/٢

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢٨/١

(٣) ينظر : الخصائص ٣١٠/٢ وسر صناعة الإعراب٣٢/١

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ٣٢/١

(٥) المرجع السابق ٣٢/١

ولكن اعترض ابن جني على هذا الرأي لشيخه الفارسي ، فقال : " لا يُنكر أن يؤثِّر الشيء فيما قبله قبل وجوده ؛ لأنَّه قد علم وروده فيما بعد وذلك كثير ، فمنه أنَّ النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قُلبت النون ميماً في اللفظ ، وذلك نحو : عمبر ، وشمباء في : عنبر ، وشنباء ، فكما لا يشك في أنَّ الباء في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها ، فكذلك لا يُنكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها زالتها عن الأنف إلى الفم ، بل إذا كان ذلك في الباء أبعد من النون قبلها من حركة النون فيها ، وقد أثَّرت على بُعدها ما أثَّرته كانت حركة النون التي هي أقرب إليها وأشد التباساً بها أولى بأن تجذبها ، وتنقلها من الأنف إلى الفم . " [١]

والقول الثالث الذي يرى أنَّ حركة الإعراب حادثة بعد الحرف هو الصحيح ، وهو مذهب سيبويه[٢] ، وأكثر النحويين [٣] ، وهو الذي يُفهم من كلام الخليل – رحمه الله – قال سيبويه : " وزعم الخليل أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهنَّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به." [٤]

وهذا ما اختاره ابن جني وفسَّره ، فقال : " وممَّا يشهد لسيبويه بأنَّ الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إيَّاها فاصلة بين المثلين ، مانعة من إدغام الأوَّل في الآخر نحو : المَلَل ، والضَّفف ، والمَشش ، كما تفصل الألف بعدها بينهما ، نحو: الملال ، والضّفاف ، والمشاش ، وهذا مفهوم ، وكذلك : شُدِّدت ، ومُدِّدت ، فلن تخلو حركة الأول من أن تكون قبله ، أو معه ، أو بعده ، فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت عن الإدغام ، ألا ترى أنَّ الحرف المحرَّك بها كان يكون على ذلك بعدها حاجزاً بينها وبين ما بعده من الحرف الآخر . " [٥]

---

(١) الخصائص ٣١٠/٢
(٢) المرجع السابق ٣٠٨/٢
(٣) ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١٩٤/١
(٤) الكتاب ٢٤١/٤ ، ٢٤٢
(٥) الخصائص ٣٠٨/٢ ، ٣١٢ وسر صناعة الإعراب ص ٣٢ ، ٣٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفرق بين حركات الإعراب ، وحركات البناء :

بيَّن سيبويه الفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء بأنَّ حركات الإعراب تتغيَّر ويحدثها العامل ، وحركات البناء لازمة لا تتغيَّر ، فقال : " وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ ؛ لأفرِّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيءٍ منها إلَّا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكلِّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب."(١)

وعلى ضوء ما قرَّره النحويون ، وعلى رأسهم سيبويه ، فإنَّ حركات الإعراب ناشئة عن أثر العامل ، فلا يتبين نوع الحركة ودلالتها – على الرفع ، أو النصب ، أو الجر – في الكلمة إلَّا بعد معرفة موقع الكلمة (الوظيفة النحوية) وهل هي فاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ؟ وكل ذلك يُحدثه العامل .

رأي النحويين في حركات الإعراب :

حركات الإعراب من أهم الخصائص التي تميَّزت بها لغتنا العربية التي حفظها الله تعالى ، وأنزل بها كتابه العزيز (القرآن الكريم) حيث نزل مُعرباً ، وكان القرآن الكريم السبب الرئيس في وضع عِلم النحو ، لغرض الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن ، وفهم القرآن الكريم ، وما يتعلق بمعرفة هذه اللغة ومعانيها ، وما يتعلق بالكلمات من حركات ، ولا سيما حركات أواخر الكلمات ، وهي التي تسمَّى (حركات الإعراب) ودلالة هذه الحركات على وظيفة الكلمة في التركيب .

وحركة الإعراب هي الأصل للحرف ، والدليل على ذلك أنَّها لا يصار إلى غيرها إلَّا عند تعذرها ، ولذلك اشترك الاسم والفعل في الرفع بضمة ، والنصب بفتحة ، ولم يشتركا في الإعراب بحرف ، وكانت أصالة الإعراب في غير الجزم للحركة ؛ لأنَّها أخفُّ من الحرف وأبين . (٢)

---

(١) الكتاب ١/ ١٣

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠

رأي القدماء في حركات الإعراب :

يرى الخليل بن أحمد – رحمه الله – أنَّ حركات الإعراب ليست من حروف بنية الكلمة ، نقل ذلك عنه سيبويه في الكتاب ، فقال : " وزعم الخليل أنَّ الفتحة والكسرة والضمَّة زوائد ، وهنَّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ." (١)

ومعنى قول الخليل : " وهنَّ زوائد " أنَّ حركات الإعراب زوائد عن بنية الكلمة ، أي : ليست هذه الحركات من مادة الكلمة التي هي : فاء ، وعين ، ولام ، وقد فسَّر ذلك السيرافي ، فقال : " يعني أنَّ الفتحة تزاد على الحرف ، ومخرجها من مخرج الألف ، وكذلك الكسرة مخرجها من مخرج الياء ، والضمَّة من مخرج الواو."(٢)

وقال ذلك الخليل ؛ لأنَّ بعض النحويين – كما حكى السيرافي – ذهب إلى أنَّ هذه الحركات حروف ، فأراد الخليل أن ينفي ذلك ، وأنَّهنَّ زوائد يلحقن الحرف ، قال السيرافي : " وقال بعضهم : الفتحة حرف من الألف ، والكسرة حرف من الياء ، وكذلك الضمَّة حرف من الواو ، واستدل على ذلك بشيئين :

أحدهما : أنَّا نرى الضمة متى أشبعناها صارت واواً ، مثل قولنا : زيدو ، والرجلو ...

والاستدلال الثاني : ما قاله سيبويه حين ذكر الواو ، والياء ، والألف ، فقال : لأنَّ الكلام لا يخلو منهنَّ أو من بعضهنَّ ." (٣)

قال السيرافي : " يعني ببعضهنَّ الحركات المأخوذة منهنَّ نحو : الضمَّة ، والفتحة، والكسرة "(٤)

---

(١) الكتاب ٤/٢٤١ ، ٢٤٢

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٣١

(٣) المرجع السابق ٥/١٣١، ١٣٢

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٣٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فقد ظهر بما فسَّره السيرافي من كلام الخليل السابق صلة الحركة بالحرف ، وهل هي جزء منه ، أو منفصلة وزائدة عنه ؟ وليس تحديد موقع الحركة الإعرابية التي محلها آخر الكلمة ، وهو جلُّ اهتمام النحويين ، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد ، وتلميذه سيبويه – رحمهما الله –

وهذا رأي جميع النحويين إلَّا قطرباً محمد بن المستنير (توفي ٢٠٦ هـ) في أهميَّة حركات الإعراب ، واحتياج الكلمات إليها ؛ لأنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلَّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبيء عن هذه المعاني ، فقالوا : ضَربَ زيدٌ عمراً ، فدلُّوا برفع " زيد" على أنَّ الفعل له ، وبنصب "عَمرو" على أنَّ الفعل واقع به ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ؛ ليتَّسعوا في كلامهم ، ويقدِّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالَّةً على المعاني.(١)

وقد عاب قطرب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض ، لأنَّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني ، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إنَّ زيداً أخوك ، ولعلَّ زيداً أخوك ، وكأنَّ زيداً أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه . وممَّا اختلف إعرابه واتفق معناه ، قولك : ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ ، اختلف إعرابه واتفق معناه . (٢)

ويرى قطرب أنَّ العرب أعربت كلامها ؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف، والوصل ، وكانوا يبطِّئون عند الإدراج ، فلمَّا وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجَّاجي ص ٦٩ ، ٧٠
(٢) ينظر : المرجع السابق ص ٧٠

التحريك مُعاقباً للإسكان ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركَين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا في أربعة أحرف متحركة ؛ لأنَّهم في اجتماع الساكنين يُبطِّئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان . (١)

ويُفهم من كلام قطرب السابق أنَّ حركات الإعراب لوصل الكلام بعضه ببعض ، ولا معنى لها غير ذلك.

وقيل لقطرب : فهلَّا لزموا حركة واحدة ؛ لأنَّها مجزئة لهم ، إذ كان الغرض إنَّما هو حركة تعقب الإعراب سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا هذا لضيَّقوا على أنفسهم فأرادوا الاتِّساع في الحركات، وألَّا يحذروا على المتكلم الكلام إلَّا بحركة واحدة.(٢)

وقد ردَّ المخالفون لقطرب على قوله ، فقالوا : لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرَّة ، ورفعه أخرى ونصبه ، ولجاز نصب المضاف إليه ؛ لأنَّ القصد في هذا إنَّما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام ، وأيُّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُخيَّر في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب ، وحكم نظام كلامهم . (٣)

رأي المحدثين في حركات الإعراب :

هناك رأي لأحد المحدثين وهو الدكتور/ إبراهيم أنيس ، وهو من العلماء الذين لهم باع في أصول اللغة وأسرارها ، ونكنُّ له كل تقدير واحترام ؛ لأنَّه أسهم بدور كبير في اللغة العربية التي نعتز بها ، ونهتم بأصولها وقواعدها كما اهتمَّ بذلك علماؤنا القدماء – رحمهم الله –

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجَّاجي ص ٧٠ ، ٧١

(٢) ينظر : المرجع السابق ص ٧١

(٣) ينظر : المرجع السابق ص ٧١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فقد ذهب الدكتور أنيس إلى رأي مثل رأي قطرب السابق في حركات الإعراب التي تكون في أواخر الكلمات المعربة ، ذكر ذلك في كتابه (من أسرار العربية) تحت عنوان :(ليس للحركة الإعرابية مدلول) هذا الرأي مُخالف لما قاله النحويون إلَّا قطرباً ، فهو يرى أنَّ الحركات في أواخر الكلمات لم تكن تحدِّد المعاني في أذهان العرب القدماء ، كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ، دعا إليها نظام المقاطع . (١)

وضَرَبَ مثلاً بأنَّ اسم " إنَّ " وأخواتها لا يختلف في معناه عن أي مسند إليه ، كالفاعل ، والمبتدأ ، وغيرهما ، وأنَّ المسند إليه الحقيقي في عبارتي التعجب : ما أحسنَ زيداً ، وأحسِن بمحمدٍ . قد انتهى بما لم تكن تتوقع من الحركات ، وأنَّ بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجرِّ مثل : قمتُ بهذا ابتغاءَ وجهِ الله ، وقمتُ بهذا لابتغاءِ وجهِ الله ، فلِمَ كانت كلمة " ابتغاء " في الأولى منصوبة ، وفي الثانية مجرورة ؟ ! ثم قال : " وليست هذه الحركات بمثابة جزء من بنية الكلمة كما يظن ابن مضاء . (٢) ، ثم نقل كلام ابن مضاء ، واعترض عليه وفنده .

وانتهى الدكتور أنيس في هذا الموضع إلى أنَّ حركات الإعراب ليست من عناصر البنية في الكلمات ، وليست دلائل على المعاني كما يظنُّ النحاة ، بل إنَّ الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها ، سواء فيما يُسمَّى بالمَبنِي أو المُعرَب ؛ إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا ، أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً .

ويرى الدكتور أنيس أنَّ الذي يحدِّد معاني الفاعلية ، أو المفعولية ، ونحو ذلك مما يعرض له أصحاب الإعراب ، فمرجعه أمران :

---

(١) ينظر : من أسرار العربية للدكتور / إبراهيم أنيس ص ٢٢٥

(٢) ينظر : المرجع السابق ص ٢٢٦

أولهما : نظام الجملة العربية ، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة .

وثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات . (١)

ويجدر بنا أن نناقش الدكتور أنيس فيما قال وادَّعى على النحويين ، أمَّا قوله " إنَّ حركات أواخر الكلمات لم تكن تحدِّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ."

فنقول له : لو كانت حركات الإعراب لوصل الكلمات بعضها ببعض ، وليست لتحديد المعاني – كما قال – لنطق المتكلم بأيِّ حركة منها أعني : الفتحة ، أو الضمَّة ، أو الكسرة ، ولم يُفرِّق بين المعاني المختلفة بهذه الحركات المختلفة ، فكُلُّ حركة منها علامة على معنى معين لا يدل عليه بحركة أخرى ، وهذا لأنَّ نظام لغتنا العربية نظام مُحكَم ، وهذا ما تميَّزت به لغتنا العربية .

وحتى لا تلتبس المعاني ، فيتبين الفاعل المرفوع بالضمَّة من المفعول المنصوب بالفتحة ، وبذلك يجوز التقديم والتأخير بلا لبس ؛ لظهور العلامة التي بها فُرِّق بين الفاعل والمفعول ، فتقول : ضربَ زيداً عمرٌو ، أمَّا في حالة عدم ظهور حركة الإعراب ، أو القرينة اللفظية ، أو المعنوية كالأسماء المقصورة ، فلا يجوز تقديم المفعول وتأخير الفاعل ، فلذلك وجب عند النحويين في قولهم : ضربَ موسى عيسى ، أن يكون الأول فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، حتى لا يحدث لبس بين الفاعل والمفعول ؛ لعدم ظهور الحركة ، فلو لم تكن حركات الإعراب ذات مدلول كما اعتقد الدكتور أنيس لجاز هنا التقديم والتأخير ، ولم يقل أحد ذلك.

---

(١) ينظر : من أسرار العربية للدكتور / إبراهيم أنيس ص ٢٢٨

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأمَّا قوله : " إنَّ اسم " إنَّ " وأخواتها لا يختلف في معناه عن أي مسند إليه كالفاعل ، والمبتدأ ، وغيرهما ، وأنَّ المسند إليه الحقيقي في عبارتي التعجب : ما أحسَنَ زيداً ، وأَحسِن بمحمدٍ . قد انتهى بما لم تكن تتوقع من الحركات ."

فنقول له : إنَّ الاسم لا يختلف – كما قال – إلَّا بتركيبه في الجملة ، وموقعه فيها ، وتأثير العامل فيه فقولهم : ضربَ زيدٌ عمراً ، رفعوا " زيد " ونصبوا " عمراً " فدلُّوا برفع " زيد " على أنَّ الفعل له ، وبنصب " عمرو" على أنَّ الفعل واقع به ، وقولهم : أحسِن بزيدٍ ، جر " زيد " ؛لأنَّ عامل الجر سبقه وعمل فيه الجر ، وهذا ما تتبين به المعاني من فاعل ، ومفعول ، ومجرور وغيرها ، وهذا التبيين في الاسم يعطي المتكلم سعة في التقديم والتأخير في التركيب دون تقييد بالترتيب الأصلي للاسم ، لظهور حركات الإعراب ، فلا لبس فيه ولا إبهام على السامع .

وأمَّا قوله : " إنَّ بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل : قمتُ بهذا ابتغاءَ وجهِ الله ، وقمتُ بهذا لابتغاءِ وجه الله ، فلِمَ كانت كلمة " ابتغاء " في الأولى منصوبة ، وفي الثانية مجرورة ؟ !

فنقول له : قد يكون معنى الاسم واحداً في التركيبين ، ولكنَّ العرب نطقت بالاسم الأول منصوباً ، وبالثاني مجروراً ، وهذا نتيجة لأثر العامل على الاسم الأول بالنصب ، وعلى الثاني بالجر كما في المثالين السابقين ، فالنحويون رصدوا ما نطقت به العرب ، ووضعوا حركات الإعراب على الاسم تبييناً لأثر العامل ، وفصلاً بين وظائف الكلمات في التراكيب .

وأمَّا قوله : "وليست هذه الحركات بمثابة جزء من بنية الكلمة كما يظنُّ ابن مضاء."

فنقول له : الصحيح عند جلِّ النحويين أنَّها ليست جزءً من بنية الكلمة ، وإنَّما هي زوائد عن بنية الكلمة التي هي حروف – كما قال الخليل – ولكنَّها ضرورية في الكلام لا يتبين الإعراب (الوظيفة النحوية) للكلمة من غيرها ، فهي حركات

إعراب وموضعها آخر الكلمة فقط ، نطقت بها العرب نتيجة لأثر العامل ، فوضعها النحويون لتبيين المعاني – كما سبق –

وأمَّا قوله : " أمَّا الذي يحدد معاني الفاعلية ، أو المفعولية ، ونحو ذلك مما يعرض له أصحاب الإعراب ، فمرجعه أمران :

أولهما : نظام الجملة العربية ، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة .

وثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات."

فنقول له : أمَّا الأمر الأول – مما يحدد الفاعلية أو المفعولية – وهو نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل هذه المعاني في الجملة ، فهذا النظام لم تتكلم به العرب سُدى ، بل نطقت به بناءً على أثر العامل ، وجُعلت الحركات الإعرابية دليلاً على هذا الأثر ، وبياناً له .

وأمَّا الأمر الثاني – وهو ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات – فهذه الظروف والملابسات في وضع الكلام ما هي إلَّا أحداث وأفعال عبِّر عنها بكلام ، وظهر فيه أثر العامل في المعمول ، وهذا لابدَّ له ممَّا يُميِّزه حتى لا تلتبس المعاني – كما سبق – فجيء بحركات الإعراب التي نطقت بها العرب في آخر الكلام .

وخلاصة الكلام نستطيع أن نقول : إنَّ النحويين الأوائل الذين وضعوا علم النحو اعتمدوا على السماع في تقعيد القواعد النحوية ، فهو الأساس ، فقد كانوا يجوبون البوادي والأمصار يسمعون من العرب ، ويدوِّنُون ما سمعوا ، ثم يضعون قواعدهم ، وأحكامهم النحوية ، ومن هذا السماع الذي رصدوه ما يبين أثر العامل في المعمول ، وقد نطقت العرب في التعبير عن هذا الأثر بالأصوات (الفتحة والكسرة والضمَّة) فرسمها النحويون حركات على أواخر الكلمات ، وهي التي سمُّوها (حركات الإعراب) التي لا غنى عنها في الكلام ، فهي التي تبيِّن الوظيفة النحوية للكلمة من حيث هي فاعل ، أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو مجرور ،

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وغير ذلك ، فحركات الإعراب ترجمة ظاهرة لأثر العامل في المعمول ، ولما سمع من العرب.

والذي يؤكِّد أهمية حركات الإعراب ، وأنَّها لا غنى عنها في أواخر الكلمات المعربة ، وليس كما قال قطرب ، والدكتور إبراهيم أنيس ما أكَّده علماء اللغة في العصر الحديث بأنَّ هذه الحركات أعلام على المعاني النحوية ، فالضمَّة عَلَم الإسناد ، والكسرة علَمَ الإضافة .(١)

أمَّا الفتحة فقد ذهب بعضهم إلى أنَّها ليست علامة إعراب ، فهي عنده حركة خفيفة ليست كالضمَّة والكسرة ، فهي التي يفرُّ إليها المتكلم تخلُّصاً من استثقال الكلام ، فلزمت الفضلات من الكلام في الجملة كالمفاعيل ، وباقي المنصوبات.(٢)

وقد رُدَّ على هذا القول عن الفتحة ، وأنَّها جيء بها للخفة ، فقيل : لو كان غرض العرب من الفتحة الخفة فحسب للجأوا إلى السكون الذي هو أخف من الفتحة ، ولكنَّهم لم يفعلوا ذلك بل لجأوا إلى الفتحة ، فلمَّا رأيناهم فعلوا ذلك علمنا أنَّهم تكلفوا الفتحة لغرض آخر غير الخفة ، وهو أنَّهم أرادوا منها ما أرادوه من أختيها من الدلالة على المعاني ، وقد فطن لذلك النحاة ، فقالوا : إنَّها تدل على المفعولية وما أشبهها ، فالفتحة عَلَم على معنى ، وليست حركة اجتُلبت للخفة فقط وهي غُفل من المعنى . (٣)

ويمكن تلخيص فائدة حركات الإعراب في الآتي :

أولاً : الإبانة عن المعاني ، وإزالة اللبس ، وكشف الغموض لَدَى المخاطب ، فمن غير الإعراب وظهور علامته في الكلام لاحتمل التركيب أكثر من معنى ويجعل المخاطب في حيرة ولبس من فهم مراد المتكلم ، وهل هذا الاسم فاعلاً ، أو

---

(١) ينظر : إحياء النحو للأستاذ / إبراهيم مصطفى ص ٤٣ ، ٥٢

(٢) قال هذا الرأي : الأستاذ / إبراهيم مصطفى ، ينظر : كتابه : إحياء النحو ص ٥٥ وما بعدها

(٣) ينظر : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة / محمد أحمد عرفة ص ١٦٤

مفعولاً ، أو تابعاً ، أو مُستفهماً عنه ، أو مُتعجباً منه ؟ ، وغير ذلك ، فلو قلت مثلاً : ما أحسنَ زيداً ! لكنت مُتعجِباً ، ولو قلت : ما أحسنَ زيدٌ ، لكنت نافياً ، ولو قلت : ما أحسنُ زيدٍ ؟ ، لكنت مُستفهماً ، وهكذا .

ثانياً : إعطاء المتكلم سعة في التعبير بالعدول عن الأصل – في بعض الأحيان – بالتقديم ، والتأخير ، والحذف ، والزيادة ، فإذا ظهر الإعراب فلا مانع من هذا التعبير واستعمال هذه الأغراض في الكلام ؛ لأنَّه لا لبس فيها ولا غموض على المخاطب ، فيجوز تقديم المفعول على الفاعل وخبر " كان" على اسمها ؛ لأنَّ كل كلمة ظهرت وظيفتها في الجملة بعلامة إعرابها ، وهذا ضرب من الاتِّساع سمَّاه ابن جني " شجاعة العربيَّة " (١)

ثالثاً : تتجلى فائدة الإعراب جلياً ، وإظهار علاماته على أواخر الكلمات في ضبط آيات كتاب الله عز وجل (القرآن الكريم) وقد كان سابقاً يُسمَّى " بنقط الإعراب"(٢) ، والذي حد بصورة كبيرة من اللحن الذي كان سبباً في وضع علم النحو، ثم وضع الخليل بن أحمد – كما سبق – هذه الحركات (الفتحة ، والضمة، والكسرة) على أواخر الكلمات للدالة على ما يعرض للكلمة من أثر العامل .

حركة الإتباع وموقف اللغويين والنحويين منها :

وردت حركة الإتباع في كلمات اللغة العربية ، فهي أمر واقع في الكلام ، وفي استعمال بعض العرب ، وهي سبب في الإشكال الحاصل لحركة الإعراب ، فحركة الإتباع تنازع حركة الإعراب وتغيرها وتحلُّ محلَّها ، وهذا ما دعاني إلى معرفة مظاهر هذا التغيير ، وما نتج عنه في بعض القضايا النحويَّة كما سنعرضه – إن

---

(١) ينظر : الخصائص ٢/٣٤٤

(٢) قيل : أول من وضعه : أبو الأسود الدؤلي بتوجيه من زياد والي البصرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان ، وفائدة نقط الإعراب : إزالة اللبس عن الحرف فلا يلتبس ساكن بمتحرك ، ولا مفتوح بمكسور أو مضموم، ينظر: صبح الأعشى في كتابة الإنشا للقلقشندي ٣/١٦٠، ١٦١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

شاء الله – في المباحث الآتية ، وقبل أن أتعرض لموقف اللغويين والنحويين من حركة الإتباع لا بدَّ من التعريف بحركة الإتباع لغةً ، واصطلاحاً فيما يأتي :

تعريف الإتباع لغةً :

وردت مادة (ت ب ع) في المعاجم العربية لعدة معانٍ منها :

* الموالاة واللحوق والتلو : ففي العين للخليل بن أحمد : " تَبع التَّابع : التَّالي ... يتبعه : يتلوه ، وتبعه يتبعه تبعاً . " (١)

وفي الصحاح للجوهري : " تَبِعت القوم تَبعاً وتَباعةً – بالفتح – إذا مشيت خلفهم، أو مرُّوا بك فمضيت معهم ، وكذلك : أَتبعتهم ."(٢)

وقد جاء هذا المعنى أيضاً في القاموس المحيط (٣) ، ولسان العرب . (٤)

* التَّتابع ما بين الأشياء : أي : أن يفعل هذا على إثر هذا ، لا مهلة بينهما كتتابع الأمطار ، والأمور واحداً خلف الآخر ، كما تقول : تابع بين الصلاة والقراءة ، وكما تقول : رميته بسهمين تباعاً وولاء ونحوه . (٥)

* طلب الشيء : فالتَّبيع هو : الذي له عليك مال يتابعك به ، أي : يطالبك به .(٦)

وفي مقاييس اللغة : " تبع أصل واحد لا يشذّ عنه من الباب شيء ، وهو : التلو والقفو ، تقول : تبعت فلاناً إذا تلوته ، وأتبعته إذا لحقته ، والأصل واحد . " (٧)

وعلى ذلك فإنَّ مادة (ت ب ع) تدور في مجملها حول : الموالاة ، واللحوق ، والتلو .

---

(١) العين (ت ب ع) ٧٨/٢ ، ٧٩

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية (ت ب ع) ١٩٠/٣

(٣) ينظر : القاموس المحيط للفيروز أبادي (ت ب ع ٩ ٨/٣ ، ٩

(٤) ينظر : لسان العرب لابن منظور (ت ب ع) ٤١٦/١

(٥) ينظر : العين للخليل بن أحمد (ت ب ع) ٧٨/٢ ، ٧٩

(٦) ينظر : المرجع السابق (ت ب ع) ٢/ ٧٩

(٧) مقاييس اللغة لابن فارس (ت ب ع) ٣٦٢/١

أمَّا " الإتباع" فهو مصدر الفعل " أَتْبَع" – بقطع الهمزة وتخفيف التاء – لأنَّ (أَفْعَل) مصدره : (إفْعال) وقد جاء في اللغة بمعنى : أن تتبع الشيء لما قبلـــه ، أي : تطلبه مُتَّبِعاً لَه ، بمعنى أنَّ اللاحق يتبع السابق ، ففي الصحاح للجوهري : " أتبعت القوم على (أَفْعَلت) إذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم ، وأتبعت أيضاً غيري ، يقال : أَتبعتُهُ الشيء فتبعه ... وتبعته ، وأتبعته بمعنى ، مثل : ردفته وأردفته ، ومنه قوله تعالى : " إلَّا مَن خَطِفَ الخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ " [١]. " [٢]

وفي القاموس المحيط : " أتبعتهم : تبعتهم ، وذلك إذا كانوا ســبقوك فلحقــتهم ، وأتبعتهم أيضاً غيري ، وقوله تعالى : " فَــأَتْبَعَهُمْ فِرْعَــونُ بِجُنُــودِهِ "[٣] ، أي : لحقهم، أو كاد . [٤]

وقال في لسان العرب: "أتبع الشيء، وتبعه ، وتتبَّعه: قفاه وتطلَّبه مُتَّبِعاً لَه ."[٥]

وقيل : " أَتبع" أحسن من " اتَّبع " ، لأنَّ الاتِّباع : أن يسير الرجل وأنــت تســير وراءه ، فإذا قلت : أَتبَعتُهُ ، فكأنَّك قفوته . [٦]

وعلى ضوء هذا المعنى اللغوي يكون الإتباع الذي يُسمَّى (تقدمي) ، وهو أن يتبع فيه اللاحق السابق ، أو الثاني الأول هو الأصل في الإتباع ، أمَّا العكــس الذي يُسمَّى (رجعي) وهو أن يتبع السابق اللاحق ، أو الأول الثاني فهو غيــر قياسي وشاذ كما سيأتي .

---

(١) من الآية ١٠ من سورة الصافات
(٢) الصحاح للجوهري (ت ب ع) ١١٩٠/٣
(٣) من الآية ٧٨ من سورة طه
(٤) القاموس المحيط (ت ب ع) ٨/٣ ، ٩
(٥) لسان العرب (ت ب ع) ٤١٦/١
(٦) ينظر : لسان العرب (ت ب ع) ٤١٦/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تعريف الإتباع اصطلاحاً :

أولاً : **الإتباع في اصطلاح اللغويين** :

الإتباع الحَركي عرف لَدَى علماء اللغة قديماً وحديثاً ، وهو يعني عند القدماء : إحداث الانسجام بين الحركات المتجاورة ، قال سيبويه : " وأمَّا الذين قالوا : مِغِيرةٌ ، ومِعِينٌ فليس على هذا ، ولكنَّهم أتبعوا الكسرة الكسرة ، كما قالوا: مِنْتِنٌ وأُنْبُوُك وأَجُوعُك ، يريد : أَجِيئُك وأُنْبِئُك ." (١)

وأشار ابن جني في مواطن كثيرة من كتابه الخصائص إلى الإتباع الحركي بأنَّه " تقريب الصوت من الصوت ." (٢)

أمَّا عند اللغويين المحدثين فقد أطلقوا عليه اسم (vowel Harmony) أي :"التوافق الحركي"(٣)

كما عدَّه بعضهم نوعاً من المماثلة التي تشمل الصوامت ، أو الصوائت من الأصوات ، وتقابل في ترجمتها المصطلح (assimilation). (٤)

وباب المماثلة هنا مماثلة حركة لحركة أخرى مماثلة تامة ، فنحن نقول في العربية الفصحى : منهُ ، فوقَهُ ، تحتَهُ ، فنجعل الحركة التالية للهاء ضمَّة ، ولكنَّا نقول : بِهِ ، عَليهِ ، فِيهِ ، فنجعل الحركة التالية للهاء كسرة ، والضمير هو الضمير فلماذا حدث هذا الاختلاف ؟ (٥)

أجاب عن ذلك سيبويه في الباب الذي عنوانه " هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار" فقال : " اعلم أنَّ أصلها الضمّ وبعدها الواو ؛لأنَّها في الكلام كلِّه هكذا ، إلَّا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك ، وليس يمنعهم ما

---

(١) ينظر : الكتاب ١٠٩/٤

(٢) ينظر : الخصائص ١٤٣/٢

(٣) ينظر : أسس علم اللغة العربية للدكتور / محود فهمي حجازي ص ٢٣٢

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية للدكتور/ إبراهيم أنيس ص ١٧٣وأصوات اللغة العربية للدكتور/عبد الغفار هلال ص٢٢٩

(٥) ينظر : أسس علم اللغة العربية للدكتور / محود فهمي حجازي ص ٢٣٢

أذكره لك أيضاً من أن يخرجوها عن الأصل ، فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء ، أو كسرة ... فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء ... فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو : كِلاب ، وعَابد ، وذلك قولك : مررتُ بِهِي قبل ، ولدَيهِي مال ، ومررت بدارِهِي قبل ، وأهل الحجاز يقولون : مررت بهُو قبل ، ولديهُو مالٌ ، ويقرءون : [١] " فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرضَ " [٢] ، فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمَّة بعد الكسرة ، ألا ترى أنَّهما لا يلزمان حرفاً أبداً ، فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياءً كما فعلت ذلك في الهاء ، ومن قال : " وبدارهُو الأرضَ " قال : عَلَيْهُمُو مالٌ وبِهُمُو ذلك."[٣]

الإتباع في اصطلاح النحويين :

الإتباع لدى النحويين على نوعين :

الأول : الإتباع في حركة الإعراب ، وهو ما يُسمَّى بالتوابع (النعت ،والتوكيد ، والبدل ، وعطف البيان ، وعطف النسق) فإنَّ الثاني في هذه التوابع الخمسة يتبع الأول في حركة الإعراب وفي أشياء أخرى.

الثاني : الإتباع في حركة غير إعرابية تُسمَّى (حركة الإتباع) .

ويكون الإتباع في كلمة واحدة بإتباع حركة حرف لحركة حرف سابق ، أو لاحق.

الأول : مثل قولهم في " عِشْق ، وهِنْد " : عِشِق ، وهِنِد .

والثاني : مثل قولهم في " مُغِيرة ، ومُعِين " : مِغِيرةٌ ، ومِعِينٌ ، فأتبعوا الكسر الكسر [٤] .

ويكون الإتباع في كلمتين متجاورتين ، وهو نوعان :

---

(١) من الآية ٨١ من سورة القصص

(٢) وهي قراءة أهل الحجاز كما قال سيبويه ، ينظر : الكتاب ١٩٥/٤

(٣) الكتاب ١٩٥/٤ ، ١٩٦

(٤) ينظر: المرجع السابق ١٠٩/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأول : إتباع الحركة في الكلمة الثانية للحركة في الكلمة الأولى ، وهو إتباع قياسي لما عليه معنى الإتباع في اللغة ، ويُسمَّى (تقدُّمي) ، مثل قراءة [١]: "الحمدُ لُلَّه" [٢] بضم اللام في الكلمة الثانية إتباعاً لضم الدال في الكلمة الأولى ، أو السابقة، وهو مخالف للإعراب ؛ لأنَّ اللام حقها الكسر وليس الضم ، ولكنَّه ضم إتباعاً .

النوع الثاني : إتباع الحركة في الكلمة الأولى للحركة في الكلمة الثانية ويُسمَّى إتباع (رجعي) ومنه قراءة : "الحَمدِ لِلَّهِ"[٣] – بكسر الدال – وهذا الإتباع حكم عليه النحويون بأنَّه غير قياسي وشاذ.[٤]

اللغة التي ورد فيها الإتباع الحركي :

الإتباع الحركي (غير الإعرابي) مستعمل كثيراً في كلام العرب ، ولكنَّه ليس في كلِّ لغات العرب ، فقد جاء في لغة : هُذيل ، وتَميم ، ورَبيعة ، وطَيء ، وهي قبائل بدوية ، ولا غرابة في ذلك ؛ لأنَّ الإتباع – كما سبق – هو انسجام صوتي وتوافق حركي – والانسجام الصوتي تتطلبه السرعة في النطق التي هي من خصائص البدو ، ومنهم شطر تأثر بالبدو ، وأمَّا لهجة الحجاز فكانت بعيدة عنه ، والدليل على ذلك أنَّ أهل الحجاز – كما روى عنهم سيبويه – يلزمون الضمير الضم مطلقاً ، فيقولون : بهُو ، وعليهُو . [٥]

---

(١) وهي قراءة أهل البادية، ينظر: المحتسب لابن جني١/٣٧ وشواذ القرآن لابن خالويه ص١ وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٦٣ والكشاف للزمخشري ١/٨ والدر المصون للسمين الحلبي ١/٤١

(٢) من الآية ٢ من سورة الفاتحة

(٣) وهي قراءة شاذة رويت عن : زيد بن علي (رضي الله عنهما) والحسن البصري (رحمه الله) ورؤبة ، ينظر : المحتسب ١/٣٧ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٩ والإتحاف ١/٣٦٣

(٤) وسيأتي تفصيله ، ينظر : المبحث الثاني : إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المرفوعات بالضمة .

(٥) ينظر : الكتاب ٤/١٩٥

قال الأخفش : " أهل الحجاز يقولون في قوله تعالى : " ثُمَّ اتَّخَذْتُم العِجْلَ مِن بَعدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ " (١): "مِن بَعدهُو" فيثبتون الواو في كل موضع . " (٢)

أمَّا هُذيل فيتبعون الكسر الكسر ، فيقولون : مررت بِهِي قبل ، ولـديهِي مـالٌ ، ويؤيِّد ما ذكرته أنَّ هُذيل تتبع ما ثانيه حرف حلق ما حكاه سيبويه ، فقال : " وأمَّا قول بعضهم في القراءة : " إنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ " (٣) فحرَّك العين ، فليس على لغة من قال : نِعْمَ فأسكن العين ، ولكنَّه على لغة من قال : نِعِم فحـرَّك العـين ، وحدَّثنا أبو الخطاب أنَّها لغة هُذيل ، وكسروا كما قالوا : لِعِب . "(٤)

وأيضاً ما حكاه مكي بن أبي طالب في قوله تعالى : " فَنِعِمَّا هِي " (٥) ، فقال :" وحجة مَن قرأ بكسر النون والعين (٦) أنَّ الأصل فيه : " نَعِم " – بفتح النـون وكسر العين – لكن حرف الحلق إذا كان عين الفعل ، وهو مكسور أتبع بما قبلـه فكسر لكسره ، يقولون : شَهِد وشِهِد ، ولَعِب ولِعِب ، فقالوا في نَعِم : نِعِم ، وهي لغة هذيل . " (٧)

---

(١) من الآية ٥١ من سورة البقرة

(٢) معاني القرآن ١٧٨/١

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النساء ، وهي قراءة ابن كثير وحفص وورش ، وقـرأ ابـن عـامر وحمزة والكسائي بكسر العين وفتح النون فيهما ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وقـالون بإخفـاء حركة العين وكسر النون ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٤٥٥/١

(٤) الكتاب ٤٣٩/٤ ، ٤٤٠

(٥) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة

(٦) وهي قراءة : ابن كثير وحفص وورش ، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بكسر العين وفـتح النون فيهما ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وقالون بإخفاء حركة العين وكسـر النـون ، ينظـر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي ٣١٦/١ وإتحاف فضلاء البشر ٤٥٥/١

(٧) الكشف عن وجوه القراءات السـبع وعللهـا وحججهـا لمكـي١/ ٣١٦ وينظـر : الكتـاب لسيبويه٤/٤٤٠،٤٣٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذكر الرضي وغيره أنَّ الإتباع أحد التفريعات في لغة بني تميم في (فَعِل) الحلقي العين ، مثل : شَهِد ، وفَخِذ ، ويشاركه في هذا الفرع (فعيل) الحلقي العين ، مثل : شَهِيد ، وسَعِيد ، ونَحِيق ، ورَغِيف . (١)

وروى ذلك أيضاً صاحب لسان العرب عن تَميم وسُفلى مُضَر فقال : " لغة تميم شِهِيد – بكسر الشين – يكسرون " فعيلاً " في كل شيء كان ثانيه أحد حروف الحلق ، وكذلك سُفلى مُضَر ، يقولون : فِعِيلاً ، أي : بالكسر ، قال : ولغة شنعاء يكسرون كل " فِعِيل " والنصب اللغة العالية . " (٢)

وقد ذكر بعض النحويين أنَّ الإتباع ورد كثيراً في لغات العرب ، واستحسنه، قال السيوطي : " قال ابن إياز (٣) : اعلم أنَّ العرب قد أكثرت من الإتباع حتى قد صار ذلك كأنَّه أصل يُقاس عليه ، وإذا كانت قد أزالت حركة الدال مع قوتها للإتباع ، وذلك فيما حكاه الفراء من " الحمدِ للَّه " (٤) – بكسر الدال – إتباعاً لكسرة اللام ... كان الإتباع في نحو : مُدُّ ، وشُدُّ . أجوز وأحسن ، إذ ليس فيهما نقل خفيف إلى ثقيل ، وأمَّا الساكن الحاجز فلا يعتدُّ به لضعفه . " (٥)

أمَّا أهل الحجاز فيجرون جميع ذلك على القياس .

والملاحظ أنَّ هناك بعض القبائل تبالغ في الإتباع ، كأسد وقيس وتميم ، فإنَّهم يكسرون كل " فعيل" حلقي العين وغير حلقي العين ، وكذلك ربيعة ، فقد بلغوا فيه حداً أنكرته الفصحى عليهم ، ووصفه العلماء بالرداءة ، وذلك بإتباعهم

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٠/١ والكشف لمكي ٢٧٥/١ وإتحاف فضلاء البشر ٤٥٥/١

(٢) ينظر : لسان العرب لابن منظور (ش ه د) ٢٣٤٩/٤

(٣) وهو : ابن إياز البغدادي (ت ٦٨١ هـ)

(٤) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، وهي قراءة بعض البادية ، ينظر : المحتسب لابن جني ٧١/١ ومعاني القرآن للفراء ٣/١ وسيأتي الكلام عنها في المبحث الثاني " إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المرفوعات بالضمة"

(٥) الأشباه والنظائر ٢٧/١

الهاء الميم في " مِنهِم " قال سيبويه : " واعلم أنَّ قوماً من ربيعة يقولون : مِنهِم أتبعوها الكسرة ، ولم يكن المُسكَّن حاجزاً حصيناً عندهم ، وهذه لغة رديئة إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل ."[١]

هل حركة الإعراب أقوى أم حركة الإتباع ؟

للإجابة عن هذا السؤال أقول : بعد ما تقدم من أهميَّة حركات الإعراب في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب والتي عليها مدار القاعدة النحوية ، وأنَّ حركة الإتباع ليست سوى لغة لبعض القبائل العربية – كما سبق – بل كثير من استعمال الإتباع في الكلام حكم النحويون بشذوذه ، فالقياس والأوْلى أنَّ حركة الإعراب أقوى من حركة الإتباع ، وذلك للأسباب الآتية :

الأول : أنَّ حركة الإعراب في الكلمة وُضعت لمعنى مهم في التركيب ، وهو الإعراب الذي يبين (الوظيفة النحوية) للكلمة ، فبدونها يحدث لبس بين الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والمضاف إليه – كما سبق–

الثاني: أنَّ حركات الإعراب لقوتها عدَّها بعض النحويين أبعاض الحروف – كما سبق – فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمَّة بعض الواو .

الثالث : أنَّ حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع إلَّا على لُغية ضعيفة ، كما قال ابن جني : " فقد يحدث شذوذ فتحذف حركة الإعراب ، وتحلُّ محلَّها حركة الإتباع ، مثل قراءة [٢]: " الحَمدِ لِلَّهِ " [٣] بتغيير حركة الإعراب – وهي الضمَّة في الدال – وإبدالها بحركة الإتباع – وهي الكسرة – إتباعاً لكسر اللام بعدها .

الرابع : لا يختلف أحد من النحويين على أنَّ حركات الإعراب جاءت لمعنى الإعراب وهو : بيان أثر العامل في المعمول – كما سبق – ولم يُحكم بضعفها ،

---

(١) الكتاب ١٩٦/٤

(٢) وهي قراءة زيد بن علي والحسن البصري وسيأتي تفصيل الكلام فيها ، ينظر : المحتسب لابن جني ٣٧/١

(٣) من الآية ٢ من سورة الفاتحة

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولا بشذوذها ، وكذلك حركات البناء جاءت لمعنى في الكلام وهو : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وهي البناء ، ولم يُحكم بضعفها ، ولا بشذوذها أيضاً ، أمَّا حركة الإتباع فجاءت لغرض لفظي فقط ، وهو الانسجام الصوتي بين الحركات ، فهي لمجرد المماثلة والمشابهة بين حركة في كلمة ، وحركة في كلمة أخرى ، وكان ذلك أيضاً في بعض اللغات ، وقد حُكِم بضعفها وشذوذها في الإتباع (الرجعي) فما لم يُحكم بشذوذه هو الأقوى ، وهو الأصل في الاستعمال من الضعيف والشاذ .

الخامس : أنَّ حركة البناء التي جاءت لمعنى وهو البناء حكم النحويون بضعفها عن حركة الإعراب ، لأنَّ حرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء ، قال ابن جني : " ضمة الدال في " الحمدُ " إعراب ، وكسرة اللام في " لِلَّه " بناء ، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء ، فإذا قلت : " الحمدُ لُلَّه "[١] فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف ، وإذا قلت : " الحمدِ لِلَّه " [٢] جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى."[٣]

وإذا تقرَّر ضعف حركة البناء عن حركة الإعراب ، فالأوْلى الحكم بضعف حركة الإتباع عن حركة الإعراب .

فإذا ثبت بما ذكرته أنَّ حركة الإعراب هي الأقوى ، فالسؤال هنا : لماذا يتم تغيير حركة الإعراب وإبدالها بحركة الإتباع ؟

---

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، وهي قراءة أهل البادية ، وقيل : قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، ينظر : المحتسب لابن جني ٣٧/١

(٢) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، وهي قراءة زيد بن علي (رضي الله عنهما) والحسن البصري (رحمه الله) ، ينظر : المحتسب لابن جني ٣٧/١

(٣) المحتسب لابن جني ٣٨/١

للإجابة عن هذا السؤال أقول : إنَّ هذا التغيير ليس شائعاً في لغتنا العربية ، وإنَّما هو في بعض لغات العرب – كما سبق – ويلجؤون إليه لأغراض ، أذكر بعضاً منها فيما يأتي :

الأول : الإتباع لالتقاء الساكنين .

قال ابن يعيش : " الضم في : هُمُ القوم ، لالتقاء الساكنين ، وإنَّما عُدل إلى الضم للإتباع ."(١)

الثاني : الإتباع للتخفيف من الثقل .

قد يكون الإتباع لغرض التخفيف من الثقل الناشيء عن اختلاف الحركة من الضم إلى الكسر ، والعكس ، قال ابن جني : " ألا تراهم يقولون على هذه اللغة : هذِهِ هِنِد ، ومررتُ بجُمُل . فيتبعون الكسر الكسر ، والضم الضم ؛ كراهية للخروج من كسرة هاء " هند " إلى ضمة النون ، وإن كانت الضمَّة عارضة ." (٢)

الثالث : الإتباع لتقوية الكلام :

قد يكون الإتباع لتقوية الكلام ، وذلك فيما رواه ابن الأعرابي أنَّه سأل العرب عن الإتباع ، فقالوا : هو "شيء نَتِدُّ به كلامنا" ، أي : نشُده ونقويه به . (٣)

الرابع : الإتباع للضرورة الشعرية :

قد يلجأ العرب إلى الإتباع الحركي للضرورة الشعرية ، ومنه قول الشاعر : (٤)

أَرَتنِي حِجْلاً عَلى سَاقِها ** فهَشَّ الفُؤادُ لذاكَ الحِجِل
فقلتُ ولم أُخْفِ عَن صاحِبي ** أَلا بِأبي أَصلُ تِلكَ الرِّجِل

---

(١) شرح المفصل ١٣١/٣ ، ١٣٢

(٢) الخصائص ٧٧/٢

(٣) ينظر : مجالس ثعلب ٧/١ ، والمزهر للسيوطي ٤١٦/١ والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص ٤٥٨

(٤) البيتان من المتقارب، ولم يعرف قائلهما، ينظر: المنصف١٦١/١ والإنصاف ص ٥٩١ وأسرار العربية ص ٤١٥ وابن يعيش ٧١/٩ والهمع ٢٠٨/٢ والعيني ٢٦٠/٢ ولسان العرب (ر ج ل) ١٥٩٧/٣، والحِجْل : الخلخال ، وهشَّ به يهش هشاشة : خف إليه وارتاح له وفرح به .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال ابن جني : " ويريد : الحِجْل ، والرِّجْل ، ولكنَّه كسر الجيم في الوقف ." [١] وكسر الجيم هنا للإتباع ؛ لإقامة الوزن وأصل بنائها على (فِعْل) ساكنة العين ؛ لأنَّ (فِعِلاً) لم يأت إلَّا في قولهم : إبِل ، وإطِل ، ولكنَّه لو أسكن الجيم لفسد البيت كلُّه .

الخامس : الإتباع لتقريب الصوت من الصوت :

قد يكون الإتباع الحركي في اللفظ لغرض الانسجام الصوتي ، وذلك بتقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق ، ذكر ذلك ابن جني ، ومثَّل له فقال : "ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو : شِعِير ، وبِعِير ، ورِغِيف . " [٢]

السادس : التجانس في اللفظ :

قد يكون الإتباع لغرض التجانس في اللفظ ، وذلك كما قيل : إنَّ مَن ضمَّ اللام في قراءة " الحمدُ لُلَّه "[٣] فإنَّهم أرادوا المثال الآخر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمَّتان مثل : الحُلُم ، والحُقُب ، عُنُق وطُنُب ، فضم اللام ليتجانس اللفظ ، والتجانس في اللفظ كثير في كلامهم . [٤]

وأعتقد أنَّ الغرض الأخير ، وهو التجانس في اللفظ وعدم تكلف الجهد العضلي في الصوت بالاختلاف بين الحركتين ، أو التخفيف من الثقل الناشيء عن اختلاف الحركات – والعرب تميل إلى التخفيف – هو الذي دعاهم إلى إتباع الحركات بين الكلمتين ، وهو الذي فيه إشكال تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع، وهو ما يُعنى به هذا البحث .

---

(١) المنصف ١٦١/١

(٢) الخصائص ١٤١/٢

(٣) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، وهي قراءة أهل البادية ، وقيل : قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، ينظر : المحتسب لابن جني ٣٧/١

(٤) ينظر : المتبع في شرح اللمع للعكبري ٧١٩/٢ والمحتسب لابن جني ٣٧/١

وقد سَمَّى النحويون هذا التغيير من حركة الإعراب إلى حركة الإتباع بهجوم الحركة على الحركة ، أي : هجوم حركة الإتباع على حركة الإعراب ، وأنَّ ذلك غير قياس ، وقد أفرد ابن جني له باباً في كتابه الخصائص سمَّاه " هجوم الحركات على الحركات " وحَكَمَ بشذوذه ، قال فيه : " والضرب الثاني مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس ، وهو كبيت الكتاب : (١)

وَقَالَ اضرِبِ السَّاقَينِ إِمِّكَ هَابِلُ

وأصله " أُمُّكَ هابلُ" إلَّا أنَّ همزة " أُمُّكَ " كسرت لانكسار ما قبلها ، ...فصار: إِمُّكَ هابلُ ، ثم أتبع الكسر الكسر ، فهجمت كسرة الإتباع على ضمَّة الإعراب فابتزتها موضعها ، فهذا شاذ لا يقاس عليه."(٢)

وهذا ما سنبين مظاهره ، ودراسته دراسةً نحويَّةً في المباحث الآتية ، وقد رتَّبتها على ما تغيَّرت فيه حركة الإعراب ، لأنَّ الإشكال حدث في تغيير حركة الإعراب ، كما رتَّبت موضوعاتها حسب ترتيب ابن مالك في الألفية ، ورتَّبت المباحث فيما جاء من حركة الإعراب على الأوجه الآتية :

الأول : المرفوعات (بالضمة) .

الثاني : المنصوبات (بالفتحة) .

الثالث : المجرورات (بالكسرة) .

وإليك تفصيل المباحث وما جاء فيها :

---

(١) هذا عجز بيت من : الطويل، لم يعرف صدره ولا قائله، ينظر: الكتاب ١٤٦/٤ والخصائص ١٣٩/٣،١٤٣/٢ وشرح شواهد الشافية ص١٧٩ وتفسير القرطبي ١٣٦/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦/١ والهابل : من هبلته أمه ، أي : ثكلته وعدمته ، والشاهد فيه: إتباع همزة " إمك " لكسرة نون " الساقين " وإتباع كسر الميم لكسر الهمزة ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(٢) الخصائص ١٣٩/٣ ، ١٤٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثاني

إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المرفوعات بالضمَّة

وردت إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في بعض التراكيب المرفوعة بحركة الضمة ، وتغيَّرت فيها حركة الإعراب وحلَّت محلَّها حركة الإتباع ، ونتج عن ذلك تغيير ، ومخالفة للقاعدة النحوية التي عليها استعمال أكثر العرب ، وفي هذا المبحث بيان لما حدث فيه هذا الإشكال ، ومظاهر ذلك ، وتوجيه النحويين له ، وإليك التفصيل :

تغيير حركة إعراب المبتدأ :

المبتدأ اسم مرفوع ، لأنَّه جاء في ابتداء الكلام ، فلم يسبقه ناصب ولا جازم ، وحركة رفعه (الضمَّة) إذا كان مفرداً ، مثل : اللهُ ربُّنا ، ومحمدٌ مجتهدٌ ، والشمسُ طالعةٌ ، فالمبتدأ في الأمثلة السابقة مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة ، وهي علامة إعراب ، وقد حدث إشكال لهذه الحركة وتغيَّرت إلى حركة الكسرة ، وهي حركة بناء ، وذلك للإتباع لحركة البناء بعدها ، فأتبع الكسر الكسر، وما ورد من شواهد على هذا التغيير في حركة الإعراب قليل ؛ نظراً لشذوذه كما سنرى، ومنه:

أولاً : شواهد القراءات القرآنية :

* قوله تعالى : " الحَمدُ لِلَّهِ ربِّ العَالمين " (١)

قُرِئت " الحَمدِ لِلَّهِ " (٢) – بكسر الدال – وهو مبتدأ والحركة فيه – وهي الضمَّة – حركة إعراب تغيَّرت إلى حركة إتباع – وهي الكسرة – إتباعاً لحركة الكسرة في لام الجر في الاسم التالي .

---

(١) الآية ٢ من سورة الفاتحة

(٢) وهي قراءة شاذة رويت عن : زيد بن علي (رضي الله عنهما) والحسن البصري (رحمه الله) ورؤبة ، وقرأها إبراهيم بن أبي عبلة " الحمدُ لُله – بضم الدال وضم اللام – ينظر : المحتسب ٣٧/١ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٩ والإتحاف ٣٦٣/١ ومعاني القرآن للأخفش ١٥٦/١ ومعاني القرآن للفراء ٣/١ والكشاف ٢٧/١ والمحرر الوجيز لابن عطية ٤٠/١ والدر المصون للسمين الحلبي ٤١/١

وهذا الإتباع شاذ في القياس والاستعمال :

أمَّا القياس : فلأنَّه إتباع (رجعي) وهو : إتباع الأول للثاني ، أو السابق للَّاحق، وهذا مخالف لأصول الإتباع ، لأنَّ القياس العكس أي : إتباع اللَّاحق للسابق .

وأمَّا السماع : فلأنَّ فيه تغيير حركة الإعراب (الضمَّة) إلى حركة إتباع (الكسرة) والاستعمال المشهور ، والقاعدة النحويَّة أنَّ المبتدأ مرفوع ، وحركة إعرابه الضمَّة كما سبق بالأمثلة .

وللنحويين في الخروج من هذا الإشكال تعليلات أذكرها ، ثم نناقشها ، فقد ذكر الأخفش أنَّ مَن كسر لام الكلمة جعلها بمنزلة الأسماء التي ليست متمكنة ، حيث تحرك أواخرها بحركة واحدة.(١)

يريد الأخفش أنَّ حركة الكسر في آخر المبتدأ (الحمد) مثل حركة البناء في الأسماء المبنية التي لا تتغير حركتها ، مثل : كيفَ ، وأينَ . فهي ملازمة لحركة واحدة ، وهي البناء على الفتح ، وأمسِ ، وهو ظرف زمان مبني على الكسر ، ولم يذكر لنا العلة في ذلك ، ولم يذكر الكسر من أجل الإتباع لما بعدها.

أمَّا الفراء فقد علَّل تغيير حركة الإعراب بحركة البناء بعلتين ليس فيهما التصريح بالإتباع أيضاً لما بعدها ، وإن كان في كلامه الغرض من هذا التغيير ، فقال :" وأمَّا مَن خفض الدال من " الحمدِ" فإنَّه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمَّة بعدها كسرة ، أو كسرة بعدها ضمَّة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل : إبِل ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم ، وأمَّا الذين رفعوا اللام فإنَّهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمَّتان ، مثل : الحُلُم ، والعُقُب ." (٢)

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١٥٦/١

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/١ ، ٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فقد ذكر الفراء أنَّ تغيير حركة الإعراب ، وهي الضمَّة إلى حركة إتباع ، وهي الكسرة يعود إلى علتين :

العلة الأولى : كثرة استعمال الاسمين معاً حتى صارا كاسم واحد .

والعلة الثانية : التخفيف من ثقل الحركات المختلفة من الضمِّ إلى الكسر ، أو من الكسر إلى الضمِّ ، فغيَّروا الحركات إلى كسرتين ، لأنَّهما قد تجتمعان في الاسم الواحد ، ومَن رفع اللام بالضمة في الاسم التالي ، وقال : " الحمدُ للَّه " فهو الاستعمال الأكثر من أسماء العرب ، لأنَّه يقال : الحُلُم والعُقُب .

ثم مثَّل الفراء لاستعمال العرب الكلمتين كالكلمة الواحدة لكثرة الاستعمال ، فقال : " ولا تنكرنَّ أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام ، ومن ذلك قول العرب: بِأبا ، إنَّما هو : بأبي ، الياء من المتكلم ليست من الأب ، فلمَّا كثر بهما الكلام توهَّموا أنَّهما حرف واحد ، فصيَّروها ألفاً ليكون على مثال : حُبلى وسكرى ..."(١)

وما ذكره الفراء هنا لم يكن مقنعاً ؛ لأنَّه ذكر استعمالهم ياء المتكلم مع الأب، وأنَّها ليست منها ، فلمَّا كثر بهما الكلام جعلوهما كلمة واحدة ، مثل الألف في "حُبلى " .

وفي الحقيقة أنَّ الأب كلمة ، وياء المتكلم كلمة – كما قال – ، ولكن في الاستعمال لا يجوز فصل ياء المتكلم عن الأب ؛ لأنَّ ياء المتكلم كلمة لا تستقل بنفسها ، فلا بدَّ من إضافتها إلى غيرها ، مثل تاء التأنيث ، والضمير المتصل ، بخلاف " الحمد لله " فـ"الحمد " كلمة مستقلة ، واللام في " لله " حرف جر ، ولفظ الجلالة كلمة ، فلا أوافقه على هذا التنظير ، ولذلك نجد الزجَّاج ككثير من النحويين يقف أمام القراءة السابقة متهجماً معترضاً على الالتفات إلى مثلها ،

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣ ، ٤

وينبِّه السامع على أنَّها لغة ، ولا يجوز استعمال هذه اللغة في كتاب الله عز وجل، ولا في الكلام ، إذ إنَّه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، ولا وجه له . (١)

هذا رأي الزجَّاج ، وقد ذُكر في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجَّاج أنَّ هذه القراءة حسنة وأنَّها من باب المطابقة (يعني الإتباع) فقيل : " وباب المطابقة باب حسن جداً على ما حكى سيبويه : " هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ " ، فتركوا الرفع في "خرب" وجرُّوه حرصاً على المطابقة ، ومنه قراءة الحسن : " الحمدُ لُلَّه " بضم اللام تبعاً لضم الدال ، وعكسه كسر الدال تبعاً للام عن الحمصي ."(٢)

وإنكار الزجَّاج – السابق – لهذه القراءة ، وأنَّها لا تكون في كتاب الله تعالى ، يدل على أنَّه لا يستحسنها ، فهذا أظهر – في وجهة نظري – أنَّ القول الثاني في إعراب القرآن المنسوب إليه ليس رأيه .

وإذا كان الزجَّاج قد أنكر هذه اللغة ، وأنكر القراءة بها في القرآن الكريم ، فإنَّ النحَّاس جعلها مُستحبة ؛ لأنَّ هذه اللفظة تكثر في كلام الناس ، كما أنَّ الضم ثقيل ، ولا سيَّما إذا كان بعده كسر ، وجعلها من باب إبدال الحركات ، حيث أبدلت الضمَّة كسرة لتجانس الكسرة التي بعدها فتصير معها كشيء واحد ، والكسرة مع الكسرة أخف .(٣)

وقد جعل أبو البركات بن الأنباري هذه القراءة – بكسر الدال – ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال ، وعلَّل ابن الأنباري ضعفها في القياس بأنَّه يقتضي إبطال الإعراب ، وأنَّ الأصل أن يكون في كلمة ، وأمَّا قلَّتها في الاستعمال ؛ فلأنَّ الإتباع إنَّما جاء في ألفاظ يسيرة لا يُعتدُّ بها فلا يُقاس عليها.(٤)

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج ٤٥/١ ، ٤٦

(٢) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣٨٠/١

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢/١ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٨ والدر المصون للسمين الحلبي ٤١/١ وتفسير القرآن العظيم ٣٥/١

(٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤/١ ، ٣٥ والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣٩/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويرى ابن جني أنَّ هذه القراءة ، وإن كان التغيير فيها حدث لكثرة استعمالها إلَّا أنَّها ضعيفة للأسباب الآتية :

الأول : أنَّ الأصل أن يتبع الثاني الأول .

الثاني : أنَّ الأضعف وهو حركة البناء غلب الأقوى وهو حركة الإعراب .

الثالث : أنَّ باب : عُنُق ، وطُنُب على وزن " فُعُل " كثير بخلاف باب : إبِل وإطِل ، فإنَّه قليل .(١)

ويرى الزمخشري أنَّ القراءة وإن نقصها شرط الإتباع القائل بأنَّ الإتباع يكون في كلمة واحدة إلَّا أنَّ الكلمتين " الحمد لله " كثر استعمالهما مقترنتين ، فلذلك جاز كسر الدال إتباعاً لكسر اللام . (٢)

والصحيح أنَّه لا يجوز إبدال حركة الإعراب بحركة إتباع ؛ لأنَّ ذلك إبطال للإعراب الذي هو تبيين للمعاني ، ووظيفة الكلمات ، فمن غير علامات الإعراب لا تظهر وظيفة الكلمة من حيث هي فاعل ، أو مبتدأ ، أو مفعول ، وغير ذلك كما سبق .

فإذا ورد استعمال كهذا ، وكان لبعض العرب ، فإنَّه مقبول لدى النحويين ولا تنكر القراءة على هذه اللغة ، وهي لغة تميم وبعض غطفان (٣) ، فقد استعملوا كسر لام الكلمة ليس على الإطلاق في كل المواضع ، وفي كل الكلمات ، ولكن إذا كانت ضمة بعدها كسرة للتخفيف من الثقل ، وإذا كانت هذه اللفظة قد كثر استعمالها – كما قال النحويون – وقد اعتاد العرب على إحداث التغيير فيما يتداول بكثرة على لسانهم كقولهم : جَا يَجِي ، وسا يسو . بلا همزة فيها لكثرة

---

(١) ينظر : المحتسب ١/ ٣٧ ، ٣٨ والخصائص ١٧٨/٣

(٢) ينظر : ينظر الكشاف ١/ ٢٧

(٣) ينظر : الدر المصون للسمين الحلبي ٤١/١

الاستعمال فقد غيَّروا لذلك فيها ، فأتبعوا أحد الصورتين الأخرى ، وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت : " الحمدِ للَّه " ، كإبِل ، وإطِل .(١)

والتعليل السابق الذي ذكره النحويون ، وهو تبديل حركة الإعراب ، وهي (الضمَّة) بحركة إتباع وهي (الكسرة) للتخفيف من أجل كثرة الاستعمال مقبول ولا بأس به ، فالعرب تميل إلى التخفيف والتغيير فيما كثر استعماله – كما سبق – ، وإذا كان هذا لغة لبعض العرب فلماذا لا يقبله النحويون ؟ ولماذا حكموا عليه بالشذوذ ؟ ولا سيَّما ما ورد منه في القراءات القرآنية .

ثانياً : الشواهد الشعرية :

* قول الشاعر : (٢) وقَالَ اضربِ السَّاقَينِ إمِّكَ هَابلُ

أصله : أُمُّكَ هابلٌ ، فضمَّة " أمّ " ضمة إعراب ، وهي علامة الرفع ، لأنَّه مبتدأ ، و" هابلٌ " خبر ، فغيَّر حركة الإعراب وهي " الضمَّة " إلى حركة إتباع وهي " الكسرة" إتباعاً لكسر الهمزة التي كُسرت لكسر النون في الكلمة السابقة ، وهو شاذ وغير قياسي ، قال ابن جني :" وأصله " أُمُّكَ هابلُ " إلَّا أنَّ همزة " أُمُّكَ " كسرت لانكسار ما قبلها ، على حد قراءة من قرأ (٣):" فلإمِّه الثُلُث " (٤) ، فصار : إمُّكَ هابلُ ، ثم أتبع الكسر الكسر ، فهجمت كسرة الإتباع على ضمة الإعراب

---

(١) ينظر : المحتسب لابن جني ٣٧/١ ، ٣٨ والخصائص لابن جني ٣/ ١٧٨ ومعاني القرآن للأخفش ١٥٦/١ ومعاني القرآن للفراء ٣/١، ٤ وإتحاف فضلاء البشر ٣٦٣/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ١٦/١

(٢) هذا عجز بيت من : الطويل ، لم يعرف صدره ولا قائله ، ينظر : الكتاب ١٤٦/٤ والخصائص ١٤٣/٢ ، ١٣٩/٣ وشرح شواهد الشافية ص ١٧٩ وتفسير القرطبي ١٣٦/١ والهابل : من هبلته أمه ، أي : ثكلته وعدمته ، والشاهد فيه : إتباع همزة " إمك " لكسرة نون " الساقين " وإتباع كسر الميم لكسر الهمزة ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي ، ينظر : البحر المحيط ٥٤٠/٣

(٤) من الآية ١١ من سورة النساء

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فابتزتها موضعها ، فهذا شاذ لا يقاس عليه ، ألا تراك لا تقول : قِدْرُكَ واسعةٌ ، ولا : عِدْلُكَ ثقيلٌ ، ولا : بِنْتُكَ عاقلةٌ ." (١)

وقد حكم ابن جني وغيره من النحويين بشذوذ هذا التغيير .

والحق أنَّ تغيير حركة الإعراب هنا في هذا الشاهد في المبتدأ من الضمَّة التي هي علامة إعراب إلى الكسرة التي هي للإتباع كان لعلة وهي : التخفيف من الثقل الناشيء عن الانتقال من الكسر وهو ثقيل إلى الضمِّ ، وهو أثقل منه ، فتتابُع الكسر أسهل ، وهو : كسر النون ، وكسر الهمزة لكسر ما قبلها ، وكسر الميم التي عليها علامة الإعراب ، وهو تغيير في اللفظ ، وهذا إشكال في الظاهر ، ومخالفة للقاعدة النحوية .

ولكن السؤال هنا : هل تَغَيرَّ الإعرابُ (الوظيفة النحويَّة) لتغيير ، أو إبدال الحركة؟

الجواب : أنَّ الإعراب (الوظيفة النحوية) لم يتغيَّر ، فالاسم الأول من "الحمد لله " مبتدأ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ ، والاسم الأول في الشاهد الشعري السابق " أمّك" مبتدأ ، و " هابلٌ " خبر ، والتغيير والإشكال هنا حدث في اللفظ بشقيه : النطق والخط ، وغيَّر من صورة الحركة من الضمَّة إلى الكسرة ، أمَّا المعنى وما اقتضاه العامل المعنوي من الإسناد إليه ، وهو الابتداء فهو الذي رجَّح الإعراب ، ولم يُتغيِّر إعرابه ، أو وظيفته النحوية ، وبُنيت عليه قاعدة إعراب الاسم الذي ابتديء به الكلام ، وكان في المعنى مُستأنفاً ومسنداً إليه ، وهو المحكوم عليه بالخبر أن يعرب مبتدأ ، وحركة إعرابه الأصلية (الضمَّة) فتبديل الحركة هنا من الضمَّة إلى الكسرة طاريء ، وليس قاعدة العامة في حركة إعراب المبتدأ إذا كان مفرداَ كالاسم السابق .

فالذي يدل على الإعراب (الوظيفة النحوية) في الكلمة أمران :

---

(١) الخصائص ٣/١٣٩ ، ١٤٠

الأول : موقع الكلمة في التركيب من كونها مسنداً ، أو مسنداً إليه ، وهو ما يحدثه العامل اللفظي ، أو المعنوي وعبِّر عنه بشيء ظاهر وهو حركات الإعراب – كما سبق –

والثاني : المعنى ، وهو المراد من هذا اللفظ ، وما يدل عليه معناه في التركيب ، وهذا قد يستدل عليه بغير الحركة ، فقد يستدل عليه بوقوع الاسم في ابتداء الكلام كالاسم السابق " الحمد " ، أو بعلامة في الفعل يتعين بها الفاعل ، مثل : ضربتْ زيداً سلَمى ، فتاء التأنيث هنا عيَّنت الفاعل والمفعول ، والدليل على ذلك أنَّ هناك كلمات لا تظهر عليها علامات الإعراب ، وهي الأسماء المعتلة بالألف (الأسماء المقصورة) ، فهي تُرفع بضمَّة مُقدَّرة ، وتُنصب بفتحة مُقدَّرة ، وتُجرُّ بكسرة مُقدَّرة ، مثل : جاء مصطفى ، رأيتُ مصطفى ، مررتُ بمصطفى ، وإذا ابتديء به الكلام يعرب مبتدأ ، فتقول : مصطفى يُكرمُ ضيوفه . فلم تظهر حركة الرفع هنا على المبتدأ ، وكذلك الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر ، مثل : جاء قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، فهل هناك فرق ظاهر في الصورة بين الجر والتنوين في الاسمين ؟ مع أنَّ الاسم في المثال الأول فاعل ، وفي المثال الثاني مجرور بحرف الجر ، وهكذا .

فإذا كان النحويون قبلوا هذا ، ولم يحكموا بشذوذه ، قد يكون لِعلَّة وقد يكون من غير عِلَّة ، فلماذا لا يقبلوا ما تكلمت به العرب ، وللعلتين السابقتين أيضاً ، وهما : كثرة الاستعمال ، والتخفيف من الثقل ؟

وهذا لا يعني ترك علامة الإعراب وهي الحركة ، فقد ذكر النحويون أهميَّتها في الكلام – كما سبق – ولكن نظراً لوقوعها في الطرف الذي هو محل التغيير طرأ عليها التغيير والتبديل ، وإذا كان الحرف الذي هو أقوى من الحركة – فالحركة بعض الحرف كما سبق – قد يطرأ عليه تغيير وتبديل ، فيقلب ، أو يحذف ، أو تتغيَّر حركته لعلة صرفية ، فالأوْلى أن يطرأ تغيير على حركة الحرف بحركة أخرى فيُقبل هذا التغيير ، ولا يُردُّ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تغيير حركة إعراب نعت المرفوع :

القاعدة النحوية أنَّ النعت يتبع المنعوت في نوع الإعراب (الرفع ، والنصب ، والجر) وفي حركة الإعراب (الضمَّة ، والفتحة ، والكسرة) ، لأنَّه تابع له ، فتقول : جاءَ رجلٌ كريمٌ ، ورأيتُ رجلاً كريماً ، ومررت برجلٍ كريمٍ ، فالتوابع سُمِّيت بذلك ؛ لأنَّها تشارك وتتابع ما قبلها في الإعراب وتتبعه في المعنى أيضاً ، فتقوِّيه وتزيل إبهامه ، والنعت أحد التوابع الخمسة التي تتبع ما قبلها في الإعراب ، وهي (النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل) قال ابن مالك عن إتباعها في الإعراب لمتبوعها :[١]

يَتبعُ في الإعرابِ الأسماءَ الأُولْ ** نَعتٌ ، وتَوكيدٌ ، وعطفٌ ، وبَدَلْ

ترابط التابع بمتبوعه :

التبعية الإعرابية بين التابع والمتبوع مسألة لغوية مركبة ، أي : أنَّها تعتمد في جوهرها على أسباب كثيرة ، وعوامل متنوعة ومتكاملة .

فالتبعية عمل يرتبط بعامل ومعمول ، أي : أنَّ الكلمات عندما تتركَّب في جملة ، فمنها ما يكون مُؤثِّراً فيما بعده ، ومنها ما يكون مُتأثِّراً بما قبله ، فالمُؤثِّر فيما بعده هو العامل ، والمُتأثِّر بما قبله هو المعمول ، والأثر الناتج عن التأثير والتأثُّر هو العمل حيث يكون الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وهو الذي نُسمِّيه إعراباً .[٢]

ولا ترتبط التوابع على تنوعها بالجملة التي توجد فيها إلَّا من خلال متبوعها أيَّاً كانت وظيفة هذا المتبوع وعلاقته في الجملة ، ولذلك يتوجَّه ترابط التوابع إلى هذا المتبوع نفسه ، فيوثق نظام اللغة علاقتها به بوسائل مختلفة ، أهمُّها وأظهرها العلامة الإعرابية ؛ إذ يتطابق التابع مع متبوعه في علامته الإعرابية ، ولعلَّ من أجل متابعته له في العلامة الإعرابية أُطلِق عليه مصطلح (التابع) .

---

(١) ينظر : ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل ٣/١٩٠

(٢) ينظر : التوابع أصولها وأحكامها دراسة نحوية د/ فوزي مسعود ص ٤٧

ولا يتبع ما قبله ، إلَّا لأنَّه على علاقة وثيقة به بحيث ينظر إلى التابع والمتبوع معاً بوصفهما اسماً واحداً في الحكم ، كما قال ابن يعيش . (١)

وذلك لأنَّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ، فإنَّ المجيء في : جاءني زيدٌ الفاضلُ . ليس في قصده منسوباً إلى " زيد " مطلقاً ، بل إلى "زيد" المقيد بقيد الفضل، وكذا في: جاءني العَالِمُ زيدٌ، وجاءني زيدٌ نفسُه. (٢)

وبهذا صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه معنى الإسناد ، أو غيره من العلاقة في الجملة ، ولو انفرد كل واحد من البدل والمُبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما ، كما لو انفرد التأكيد والمؤكدَّ ، أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما . (٣)

وهناك إشكالية في حركة آخر النعت وعدم مطابقته في حركة الإعراب للمنعوت ، فجاء النعت بحركة مخالفة لحركة الإعراب في المنعوت ، وهي حركة إتباع على الجوار لما قبله ، والجر بالكسرة ، وهو ما يشمَّى بالجرِّ على الجوار، أو الإتباع على المجاورة ، وهذا فيه مخالفة التابع للمتبوع في الإعراب وحركته ، وقد ورد هذا الاستعمال في بعض القراءات القرآنية ، المتواترة والشاذة ، وبعض الأساليب العربية ، وبعض الشواهد الشعرية ، والأمثلة وتوضيحها كالآتي:

أولاً : ما جاء من القراءات القرآنية :

* قوله تعالى : " مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَومٍ عَاصِفٍ"(٤)

قُرئت" عَاصفٍ " – بالجرِّ والتنوين – ، وهي قراءة متواترة ، قرأ بها الجماعة(٥)، وهي في الأصل من صفة "الرِّيح " المرفوعة على الفاعلية ، وليست من صفات

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٩٩/١
(٣) ينظر : المرجع السابق ١/ ٢٩٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣
(٤) من الآية ١٨ من سورة إبراهيم
(٥) ينظر : المحتسب ٣٦٠/١ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٦٧/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"اليوم " ، فحقها الرفع ؛ لأنَّ الصفة تتبع الموصوف ، ولكن جُرَّت لمجاورتها " يوم " المجرور بفي .

والإشكال هنا في هذه القراءة هو تغيير حركة إعراب النعت وهي (الضمَّة) بحركة أخرى وهي (الكسرة)، وعدم تطابق النعت والمنعوت في حركة الإعراب ، وكان ذلك إتباعاً لكسرة "يوم".

وقد أنكر العكبري الجر على الجوار فيها وخرَّجها على تقدير محذوف ؛ لأنَّها من صفة " الريح " وليست من صفة " اليوم" – كما سبق – فالتقدير عنده : عاصفٍ الريح، أو عاصفٍ ريحه ، ثم حذف " الريح " وجعلت الصفة لليوم مجازاً، وقيل التقدير: في يومٍ ذي عصوفٍ، فهو على النسب، كقولهم: نابل، ورامح.(١)

وقرئت " في يَومِ عَاصِفٍ " ونسبها ابن جني لابن أبي اسحاق وإبراهيم بن أبي بُكَير(٢) ، وخرَّجها ابن جني على حذف موصوف مضاف أيضاً ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، أي : في يومِ ريحٍ عاصفٍ ، قال ابن جني : " وحسُن حذف الموصوف هنا شيئاً؛ لأنَّه قد أُلف حذفه في قراءة الجماعة: "في يَومٍ عَاصِفٍ"." (٣)

* قوله تعالى : "إنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ " (٤)

" المتينُ" قرأها يحي بن وثاب والأعمش بجرِّ " المتين" فقرءا : " ذُو القُوَّةِ المَتينِ" ، وهي قراءة شاذة ، وقرأها باقي القراء " المتينُ" بالرفع (٥) ، لأنَّها نعت لـ"ذو" ، أو " الرزاق" ؛ لأنَّ " المتين" مذكَّر فهو بالرفع صفة للمذكَّر "ذو" ، أو "الرزاق" ، أمَّا " القوة" المجرورة بالإضافة فهي مؤنث .

---

(١) ينظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٦٧/٢

(٢) ينظر : المحتسب ٣٦٠/١

(٣) المرجع السابق ٣٦٠/١

(٤) الآية ٥٨ من سورة الذاريات

(٥) ينظر : شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٤٥ والمحتسب لابن جني ٢٨٩/٢ ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/٤وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٤٥/٢والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري٣٩٣/٢

والإشكال هنا في قراءة الجرِّ هو عدم تطابق النعت والمنعوت في حركة الإعراب ، وهي الضمَّة فجاء النعت بحركة مغايرة وهي الكسرة ، وتخريجها لدى النحويين على عدة أوجه :

الأول : أنَّ ذلك من الجرِّ على الجوار ، أو من الإتباع على المجاورة ، فجر "المتين" لمجاورته لـ"القوة" المجرورة بالإضافة .

الثاني : أن يكون "المتين" نعتاً لـ" قوة" مع كونها مؤنثاً ، لأنَّها بمعنى : الحبل يريد : قوي الحبل ، لقوله تعالى : [١] " فَقَد استَمْسَكَ بالعُرْوَةِ الوُثْقَى " [٢]

الثالث : أنَّ "المتين" نعت لـ"القوة " ؛ لأنَّها مؤولة على معنى البطش ، ولذلك ذكر صفتها "المتين".[٣]

الرابع : أنَّ " المتين " نعت لـ"قوة" ؛ لأنَّ " مَتِين " على " فَعِيل " ، وقد كثر مجيء "فَعِيل " مذكَّراً وصفاً للمؤنث كقولهم : ملحفةٌ جَدِيدٌ ، ونَاقةٌ حَسِيرٌ . [٤]

الخامس : أنَّ "المتين " نعت حقيقي لـ"القوة" ؛ لأنَّ القوة مؤولة على معنى الاقتدار وهو مذكَّر . [٥]

والجرُّ على الجوار في النكرة أفضل وأسهل منه في المعرفة ، لأنَّ النكرة أشد حاجة إلى الصفة فبقدر قوة حاجتها إليها تثبت بالآخر ، فيجوز : هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. فأمَّا المعرفة فتقلُّ حاجتها إلى الصفة ؛ لاستغنائها عنها في الغالب.[٦]

والوجه الأول ، وهو الجرُّ على الجوار الإشكال فيه قائمٌ ، وهو عدم توافق النعت والمنعوت في حركة الإعراب ، أمَّا باقي الأوجه فقد زال الإشكال فيها ؛ لأنَّ

---

(١) من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة

(٢) ينظر : المحتسب لابن جني ٢٨٩/٢

(٣) قاله : العكبري ، ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٢٤٥/٢

(٤) ينظر : المحتسب لابن جني ٢٨٩/٢

(٥) قاله : الزمخشري ، ينظر : الكشاف ١٠٥٥/٢٧ وتفسير النسفي ١٨٩/٤

(٦) ينظر : المحتسب لابن جني ٢٨٩/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"المتين" فيها ليس نعتاً مرفوعاً لـــ"ذو" ، أو "الرزاق" وإنَّما هو نعت مجرور على الأصل لـــ"القوة " المجرورة بالإضافة عن طريق التضمين ؛ لأنَّها بمعنى : الحبل ، أو بمعنى : البطش ، أو القوة بمعنـــى الاقتـــدار ، والتضـــمين ورد كثيـــراً فـــي الاستعمال العربي ، أو لأنَّ "متين" على " فَعِيل " فتأتي وصفاً للمؤنث والمـــذكَّر – كما سبق تقديره –

وأعتقد أنَّ هذا هو التخريج الأمثل ، والحل للإشكال السابق في عدم توافق النعت والمنعوت في حركة الإعراب ، فإذا أمكن التخريج على وجه مـــع احتمـــال المعنى لذلك الوجه فلا ينبغي الحكم على القراءة بأنَّها شاذة ، ولا ينبغي تخطئـــة القُرَّاء ؛ لأنَّ النحو جاء لخدمة القـــرآن الكـــريم ، وقراءاتـــه ولـــيس العكـــس ، والتخريج على التضمين والجر على الأصل هو الأوْلى من تخـــريج الجـــرِّ علـــى الجوار ؛ لأنَّه غير قياسي ، وورد قليلاً في النعت عن بعض العرب كما سيأتي .

ولو اعتبرنا أنَّ " المتين " على قراءة الجر نعت لـــ" الرزَّاق " ، وحقها الرفع فهذا الجر في الظاهر لا يمنع من كونها نعتاً له في المعنى ، وجُرَّت في اللفظ فقط على هذه اللغة لبعض العرب لبُعدِها عن المنعوت ، فقد فُصل بينهـــا وبـــين المنعـــوت بالمضاف ، والمضاف إليه " ذو القوةِ " ، ولو اعتبرنا أنَّه نعت لـــ"ذو" فقد فصـــل بينه وبين النعت بالمضاف إليه ، فالناطق هنا نظر إلى أقرب اسم فوجده مجروراً فجرَّ ما بعده لأغراض لديه في الكلام ، وفي بيئته التي يعـــيش فيهـــا ومنهـــا : الاقتصاد في الجهد العضلي الذي يتطلب الرجوع إلى الكلمـــة الســـابقة ، أو أنَّـــه راعى الجرس الموسيقي وتناغم الحركات بالكسر ، أو أنَّه أراد التخفيف من الثقل الناشيء عن الانتقال من الكسر في الكلمة السابقة إلى أثقل منه وهو الضم ، فكل هذه الأمور تراعيها العرب في لغتها ، فلا ينبغي أن نحكم عليها بالشذوذ .

ثانياً : ما جاء من أقوال العرب :

المثال الأشهر لدى النحويين في الجرِّ على الجوار ، قول بعض العرب : " هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " [١] ، بجر "خرب" وليس بنعت لـ"ضَبّ " ولكنَّه نعت لـ"جُحر" فجروه لمجاورته لـ"ضب " المجرور ، فأتبع الجرّ الجرّ في حركة الكسرة ، وإشكالية تغيير حركة الإعراب فيه من الضمَّة على الرفع إلى حركة الكسرة على الجر لمجاورته لـ"ضب" المجرور بالإضافة ، وهذا غير قياسي عند النحويين ، وقد وَرَدَ هذا الاستعمال عن العرب قليلاً ، كما أخبر عن ذلك سيبويه ، فقال : " فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس ، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه ، وليس بنعت لـ"الضب" ولكنَّه نعت للذي أضيف إلى "الضَّب"."[٢]

وقد ردَّ سيبويه هذا الاختلاف بين التابع والمتبوع إلى ثلاثة أسباب فقال : "فجروه لأنَّه نكرة كالضَّب ، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعت " الضَّب " ، ولأنَّه صار هو و"الضَّب" بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنَّك تقول : هذا حَبُّ رُمان ، فإذا كان لك قلت : هذا حَبُّ رُماني ، فأضفت " الرُمَّان " إليك ، وليس لك " الرُمَّان " إنَّما لك "الحَب "." [٣]

وهذه الأسباب التي ذكرها سيبويه ، وإن كانت مستساغة من حيث المعنى والتفسير التركيبي ، ولكنَّها ليست حلَّاً للإشكال الذي وقع في تخالف حركة الإعراب مع حركة الإتباع ، وسأذكر تخريج النحويين لهذا القول عن العرب ، ورأيهم في الجر على الجوار بعد عرض ما يأتي من شواهد شعرية .

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١ والخصائص لابن جني ٢٤٩/١ والمنصف لابن جني ٢/٢، ٤ ومغني اللبيب لابن هشام ٦٨٢/٢ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤٩

(٢) الكتاب ٤٣٦/١

(٣) المرجع السابق ٤٣٦/١ ، ٤٣٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثالثاً : الشواهد الشعرية :

ورد تغيير حركة إعراب النعت وعدم مطابقته للمنعوت ، وعلَّل له النحويون بالجرِّ على الجوار في بعض الشواهد الشعرية ، أذكر منها ما يأتي :

* – قول الشاعر : (١)

كَأنَّ أبَانَا في عَرانِينِ وَبْلِه ** كَبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

جرَّ كلمة " مزمَّل " بالكسرة وحقها الرفع بالضمَّة ؛ لأنَّها نعت لـــ "كبير" المرفوع، وذلك على الإتباع للكسرة في كلمة " بجاد " المجرورة بـــ" في" ؛ لمجاورتها لها .

* قول الشاعر : (٢)

فإيَّاكُمْ وحَيَّةُ بَطنِ وَادٍ ** هَمُوزِ النَّابِ لَيسَ لَكُمْ بِسِيِّ

قال ابن جني : " فيمن جرَّ " هموز الناب " (٣) ، وهي نعت لـــ" حيَّة " المرفوعة ، فحمله بعضهم على الجرِّ على الجوار لـــ" بطنِ وادٍ " المجرورة .

* قول الشاعر : (٤)

فَدَافَعتُ عَنهُ الخَيلَ حتَّى تَبدَّدتْ ** وحتَّى عَلانِي حَالِكُ اللونِ أَسْوَدِ

فجرَّ " أسود " وهو صفة لـــ"حالك " المرفوع على الفاعل لـــ"علا " ، وذلك علـــى الإتباع للكسرة في كلمة "اللون " المجرورة بالإضافة ؛ لمجاورتها لها .

---

(١) البيت من الطويل ، قائله : امرؤ القيس ، ينظـــر : ديوانـــه ص ١٠٥ والخصـــائص ٢١٦/٣ والمحتسب ١٣٥/٢ والإنصاف للأنباري ٦٠٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالـــك ٣٠٩/٣ ومغنـــي اللبيب ٦٨٣/٢ والدر المصون ٢١١/٤ وخزانة الأدب ٣٢٧/٢ والضرائر وما يسوغ للشـــاعر دون الناثر للألوسي ص ٢٥٤ ، والعرانين : الأوائل ، الوبل : المطر العظيم ، البجاد : الكساء المخطط ، المزمل : الملتف .

(٢) البيت من الوافر ، قائله : الحطيئة ، ينظر : ديوانه ص ٦٩ والخصائص ٢١٦/٣ والإنصـــاف ص ٦٠٦ وابن يعيش ٨٥/٢ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٥٨/٤ والدر المصـــون للســـمين الحلبي ٢١١/٤ والضرائر للألوسي ص ٢٥٢ والسي : المثل .

(٣) الخصائص ٢١٦/٣

(٤) البيت من الطويل ، قائله : دريد بن الصَّمَّة ، ينظر : تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٤٥٩/٤ وخزانة الأدب ٩١/٥ والضرائر للألوسي ص ٢٥٥

رأي النحويين في الجرِّ على الجوار في نعت المرفوع :

أنكر أكثر النحويين الجرَّ على الجوار في نعت المرفوع ، وحكموا بشذوذه ، فالخليل لا يجيز الجرّ على الجوار ، وقد خرَّج قول العرب السابق : " هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ " على غير الجرِّ على الجوار ، فقد خرَّجه على تقدير الإضافة ، مثل قولك : هذه ثلاثةُ أثوابِك ، فكذلك يقع على " جُحرُ ضبٍّ " ما يقع على " حَبِّ رُمَّانٍ " ، تقول : هذا جُحرُ ضبِّي ، وليس لك الضبُّ ، إنَّما لك جُحرُ ضبّ ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت : جُحرُ ضبِّي . (١)

وهذا الاستعمال على نية الإضافة ، لا يكون عند الخليل إلَّا عند الإفراد ، أمَّا عند التثنية ، أو التأنيث والتذكير ، فلا بدَّ أن يطابق النعت المنعوت ، قال سيبويه: " وقال الخليل – رحمه الله – : لا يقولون إلَّا : هذان جُحرَا ضبٍّ خربان ، من قِبل أنَّ الضَبَّ واحد والجُحر جُحران ، وإنَّما يغلطون إذا كان الآخر بعَّدة الأوَّل ، وكان مذكَّراً مثله ، أو مؤنثاً ، وقالوا : هذه جُحرةُ ضِبابٍ خَربةٍ ؛ لأنَّ الضباب مؤنثة ، ولأنَّ الجِحرةَ مؤنثةٌ ، والعدَّة واحدة فغلطوا ." (٢)

أمَّا سيبويه فقد حكم عليه – كما سبق – بأنَّه على غير القياس (٣) ، وقد أنكره من النحويين أيضاً الفراء (٤)، والزجَّاج (٥)، وابن خالويه (٦)، فهم يرون أنَّ جرَّ الجوار لا يكون في القرآن ، لأنَّه يستعمل في الشعر للضرورة (٧) ، وفي الأمثال وبعض أقوال العرب ، أمَّا القرآن الكريم فلا يحمل على الضرورة ، وألفاظ الأمثال .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٣٦/١

(٢) المرجع السابق ٤٣٧/١

(٣) ينظر: الكتاب ٤٣٦/١

(٤) ينظر : معاني القرآن ٣/١ ، ٤

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤٥/٢ ، ٤٦

(٦) ينظر : الحجة في القراءات السبع ص ١٢٩

(٧) ينظر : الضرائر للألوسي ص ٢٥١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أجاز بعض النحويين الجر على الجوار في القرآن الكريم ، وقبلوا ما جاء منه في القراءات – كما سبق – ومنهم: الأخفش(١) ، والزمخشري(٢) ، والعكبري(٣)، وأبو حيان. (٤)

وقد أنكر السيرافي وابن جني الجر على الجوار ، وتأوَّلا قولهم : " خربٍ" على أنَّ هذا المثال الأصل فيه : خربٍ الجُحرُ منه – بتنوين " خرب " ورفع " الجُحر" – ثم حذف الضمير للعلم به وحوِّل الإسناد إلى ضمير الضَّب وخفض الجُحر ، كما تقول : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ . بالإضافة ، والأصل : حسنٍ الوجهُ منه . ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر. (٥)

فهو عند السيرافي وابن جني جاء على ما تستعمله العرب كثيراً في الأساليب وهو على حذف المضاف ، وقد بيَّن ابن جني هذا الموضع أكثر ، فقال بعد أن ذكر ما قاله النحويون : " وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير ... وتلخيص هذا أنَّ أصله : " هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ جُحرُهُ " فيجري " خرب " وصفاً على " ضبّ" وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، فتجري " قائماً " وصفاً على " رجل " وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمَّن من ذكره ... فلمَّا كان أصله كذلك حذف الجُحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب " فجرى وصفاً على " ضب " – وإن كان الخراب للجحر لا للضب – على تقدير حذف المضاف على ما رأينا . " (٦)

---

(١) ينظر : معاني القرآن ٢٥٥/١
(٢) ينظر : الكشاف ٢٨١/٦
(٣) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١
(٤) ينظر : البحر المحيط ٧٨٠/٣
(٥) ينظر : الخصائص لابن جني ١/ ٢٤٩ والمنصف ٢/٢، ٣ ومغني اللبيب ٦٨٣/٢ وشرح شذور الذهب ص ٣٤٩
(٦) الخصائص ٢٤٩/١

وهذا التخريج يختلف عمَّا قاله النحويون ، فليس فيه تخالف حركة النعت مع حركة المنعوت ، وليس فيه الجرّ على الجوار ، بل هو على حذف المضاف كما أسلفنا .

والنحويون جميعاً أقرُّوا أنَّ "خرب " نعت لـ" جُحر" وليس نعتاً لـ"ضَبّ " وهذا هو المراد في قول القائل .

وخرَّج ابن جني الجر في قوله : " مُزمَّلِ " في الشاهد السابق ، وجعله على حذف حرف الجر واستتار الضمير ، فقال : " فأمَّا عندنا نحن فإنَّه أراد : " مزمَّل فيه " فحذف حرف الجر ، فارتفع الضمير ، فاستتر في المفعول . "[١]

ولكن اعتُرض على ما قاله السيرافي وابن جني بأنَّه يلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير مَن هي له ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإن أمن اللبس . [٢]

وقول السيرافي : إنَّ هذا مثل : "مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين " مردود أيضاً بأنَّ ذلك لا يجوز في الوصف الثاني دون الأول . [٣]

وقد اجتهد النحويون في تخريج هذا الإشكال بما ذكروه من الجر على الجوار وإتباع الكسرة للكسرة المجاورة ، والتوجيه النحوي لهذا الإشكال أنَّه تابع للمنعوت في المعنى ، ولكنَّه مخالف له في اللفظ بعدم مطابقته له في نوع وحركة الإعراب ، وذلك لأنَّه نعت جر بحركة الكسرة للمنعوت السابق المرفوع بحركة الضمَّة ، فقد يكون استبدل حركة الضمَّة بحركة الكسرة لجواره للمجرور ، فجرَّه على الجوار ، وهذا الجرُّ استُعمِل في الشواهد العربية – كما سبق – فقد ورد هذا الاستعمال في بعض القراءات القرآنية المتواترة والشاذة ، وفي بعض أقوال العرب من النثر كالقول السابق "هذا جُحرُ ضَبٍ خربٍ" ، ومن الشعر كالأبيات السابقة.

---

(١) الخصائص ٢١٦/٣

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٦٨٤/٢

(٣) ينظر : المرجع السابق ٦٨٤/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والحق أنَّ الجرَّ على الجوار في النعت ، وعدم مطابقة النعت للمنعوت في نوع وحركة الإعراب قليلٌ ، ولا يرقى أن يكون ظاهرة كثيرة الاستعمال ، لأنَّه مخالف للصناعة النحويَّة ، وما عليه استعمال أكثر العرب ، والذي شجَّع عليه بعض المتكلمين به أمور :

الأول : أنَّه فُصل بين النعت والمنعوت بالمجرور المضاف إليه في الأمثلة السابقة، فابتعد النعت عن المنعوت المرفوع، واقترب من المجرور، فهو بجواره .

الثاني: ميل المتكلم بالجر إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء النطق، وعدم الالتفات إلى الاسم السابق المرفوع ، فأتبع الجر الجر .

الثالث : التخفيف من الثقل الناشيء عن الانتقال من الكسرة المجاورة ، وهي ثقيلة إلى الضمة وهي أثقل ، فأتبع الكسر الكسر .

الرابع : قد يكون الناطق بالجر أراد الانسجام الصوتي بين الحركات ، والجرس الموسيقي ، وهذا يتأتى دائماً في الشعر ؛ مراعاة لموسيقى الشعر .

تغيير حركة إعراب المعطوف المرفوع :

ورد في اللغة العربية شواهد لم يتطابق فيها المعطوف (عطف نسق) مع المعطوف عليه المرفوع ، وجاء المعطوف مجروراً إتباعاً على الجوار لما قبله إتباع (تقدمي) ، وكانت هذه الشواهد متنوعة بين الشواهد من القراءات القرآنية ، والشواهد الشعرية ، وهي كالتالي :

أولاً : شواهد القراءات القرآنية :

* قوله تعالى : " يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِن نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ " (١)

قُرِئت " من نارٍ ونُحاسٍ " بجرِّ كلمة " نُحاس " ، وهي قراءة سبعية متواترة، قرأ بها ابن كثير ، وأبو عمرو ، وروح . (٢)

---

(١) الآية ٣٥ من سورة الرحمن

(٢) ينظر : السبعة في القراءات ص ٦٢١ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣٨١ وتحبير التيسير ص ١٨٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٣٠٢/٢ والدر المصون للسمين الحلبي ٢٤٣/٦

وجرّ كلمة " نُحاس " بالكسرة ، وحقُّها الرفع بالضمَّة عطفاً على كلمة " شُواظ " المرفوعة بالضمَّة ، وهنا الإشكال الحاصل بعدم تطابق المعطوف ، والمعطوف عليه في نوع وحركة الإعراب .

والقياس والمعنى يقتضيان العطف على الاسم السابق المرفوع ؛ لأنَّ الشواظ : اللهب ، والنحاس : الدُّخان ، فالمعنى : يرسُلُ عليكما لهب من نار ، ويرسُلُ عليكما دُخان . (١)

وقد وجَّه النحويون هذه القراءة على توجيهين :

الأول : أنَّها في الأصل معطوفة على "شواظ" المرفوعة ، ولكن جُرَّت على الجوار لكلمة " نار" المجرورة فتبعتها في حركة الكسرة .

الثاني : أنَّها معطوفة بالجرِّ حقيقة على كلمة " نار" المجرورة ، وليس فيها الجرُّ على الجوار ، وهذا قول ابن خالويه ، وعلَّل ذلك رغم أنَّ المعنى يقتضي رد "نحاس" على "شواظ " ، وذلك لأنَّ المقصود من النحاس الدخان . (٢)

وهذا ما يُفهم من كلام مكي بن أبي طالب في توجيه القراءة أيضاً ، إذ جعله بالعطف على " نار" فجعل " الشواظ " يكون من نار ويكون من دخان . (٣)

وحكي عن أبي عمرو أنَّه قال : لا يكون الشواظ إلَّا من نار ، وشيء آخر يعني من نار ودخان ، فتصحُّ القراءة بخفض النحاس على هذا التفسير . (٤)

وتخريج القراءة بالجرِّ على الجوار الإشكال فيه قائمٌ بعدم مطابقة المعطوف للمعطوف عليه في الرفع بالضمَّة ، ومن أجل ذلك حكم النحاس بأنَّ الرفع أبين من الجرِّ في " نحاس " وهو في ذلك موافق لغيره من النحويين ؛ لأنَّ الخفض يحتاج إلى احتيال ، وذلك لأنَّ أكثر أهل التفسير على أنَّ "الشواظ " هو اللهب ،

---

(١) ينظر : الكشف لمكي ٣٠٢/٢ والمساعد لابن عقيل ٤٠٤/٢

(٢) ينظر : الحجة في القراءات السبع ص ٣٣٩ والدر المصون للسمين الحلبي ٢٤٣/٦

(٣) ينظر : الكشف لمكي ٣٠٢/٢ ومشكل إعراب القرآن ٧٠٦/٢

(٤) ينظر : الكشف لمكي ٣٠٢/٢ ومشكل إعراب القرآن ٧٠٦/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

و" النحاس " الدخان ، والخفض يجعل " الشواظ " يكون من نار ونحاس ، والشواظ لا يكون من النحاس ، كما أنَّ اللهب لا يكون من الدخان إلَّا على حيلة واعتذار.(١)

ويتأتى حل هذا الإشكال والحيلة فيه بأن يُقال : لمَّا كان اللهب والدخان جميعاً من النار كان كل واحد منهما مشتملاً على الآخر، ومن ذلك قول الشاعر :(٢)

فبِتُّ أُسَوِّي الزادَ بَيني وبَينَهُ ** على ضَوءِ نارٍ مَرَّةً ودُخانِ

فعطف " دُخان " على " نار" ، وليس للدخان ضوء ، وإنَّما صحَّ ذلك ، لأنَّ الضوء والدخان من النار.

وأمَّا إذا عطفت دخان على ضوء لم تحتج إلى الاحتيال . (٣)

وعلى كل حال ما قيل في هذه القراءة بجرِّ " نحاس" هو من الجرِّ على الجوار للإتباع ، حلُّ الإشكال فيه أنَّه جُرَّ في اللفظ فقط ، أمَّا المعنى فهو تابع للمعطوف عليه ؛ لأنَّ العطف على الجوار يشرك في الحكم اللفظي لا الحكم المعنوي فـ"نحاس" معطوف على " نار" لفظاً للمجاورة ، ومعطوف على " شواظ " معنى وحكماً .

* – قوله تعالى " وحورٌ عينٌ " (٤)

قُرئت " وحورٍ عينٍ " بالجرِّ ، وهي قراءة متواترة ، قرأ بها حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع.(٥)

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ١٠٧٨

(٢) البيت من الطويل ، قائله : الفرزدق ، ينظر : ديوانه ص ٦٢٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٩٩

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ١٠٧٨

(٤) من الآية ٢٢ من سورة الواقعة

(٥) ينظر : الكشف لمكي ٣٠٤/٢ والإقناع لابن الباذش ٧٨٠/٢ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٥٤/٢ والتيسير في القراءات السبع للداني ص ٢٠٧

وجرّ "حور عين" في هذه القراءة بالكسرة ، وحقها الرفع بالضمَّة بالعطف على "ولدانٌ مخلدون " وخُرِّجت على وجهين :

الأول : الجرُّ على الجوار لـ" أكواب وأباريق " المجرورة ، عطفاً على اللفظ ، أمَّا المعنى فهي معطوفة على "ولدان مخلدون " لا على " أكواب وأباريق" إذ ليس المعنى أنَّ الولدان يطوفون عليهم بالحور. (١)

الثاني : الجرُّ بالعطف لفظاً ومعنى على " جنات النَّعيم " المجرورة ، والتقدير : أولئك المقربون في جناتِ النعيمِ ، وفي حورٍ عينٍ ، أي : وفي مقاربة حور عين، ثم حذف المضاف.(٢)

وعلى الوجه الأول إشكالية تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع قائم ؛ لعدم التطابق بين المعطوف والمعطوف عليه ، أمَّا على الوجه الثاني فلا إشكال فيها ؛ لأنَّ العطف لفظاً ومعنى بالجرِّ على المجرور .

وهذا ما قرَّره السمين الحلبي وردَّ به على العكبري ، حيث قال : " أمَّا قوله: "إنَّ " حورٍ عينٍ " من هذا الباب (٣) فليس بشيء ؛ لأنَّه إمَّا أن يقدر عطفهما على ما تقدم بتأويل ذَكَرَه الناسُ – كما سيأتي – أو بغير تأويل ، وإمَّا أن لا يعطفهما ، فإن عطفهما على ما تقدم وجب الجرُّ ، وإن لم يعطفهما لم يجز الجرُّ." (٤)

وقد خرَّج السمين الحلبي الجرَّ في القراءة السابقة على معنى التضمين في الفعل قبلهما ، فقال : " وأمَّا جرُّهما على ما ذَكَرَه الناسُ فقيل : لعطفهما على المجرور بالباء قبلهما على معنى تضمين الفعل المتقدم " يتلذذون وينعمون بأكوابٍ وبكذا وكذا " ، أو لا يضمَّن الفعل شيئاً ، ويكون لطواف الولدان بالحور العين على أهل الجنة لذاذة لهم بذلك ، والجوار إنَّما يكون حيث يستحق الاسم

---

(١) ينظر : الكشف لمكي ٣٠٤/٢ ومغني اللبيب ٦٨٣/٢

(٢) ينظر : الكشف لمكي ٣٠٤/٢

(٣) يريد : باب الجر على الجوار .

(٤) الدر المصون ٢١٤/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

غير الجرِّ ، فيُجرُّ لمجاورته ما قبله ، وهذا – كما ترى – قد صرَّح هو بـه أنَّـه معطوف على "بأكواب " غاية ما في الباب أنَّه جعله مختلف المعنى ، يعنـي أنَّـه عنده لا يجوز عطفهما على " بأكواب " إلَّا بمعنى آخر ، وهو تضـمين الفعـل ، وهذا لا يقدح في العطفية . " (١)

ثانياً : الشواهد الشعرية ، ومنها :

* قول الشاعر : (٢)

لم يَبقَ إلَّا أسيرٌ غيرُ مُنْفَلِتٍ ** ومُوثقٍ في حِبالِ القَدِّ مَجْنُوبِ

جرّ " موثق " مع أنَّه معطوف على " أسير " المرفوع ، وذلك على الإتباع للكسرة في كلمة " مُنفلت" المجرورة على الإضافة ؛ لمجاورتها لها .

وقد حكم بالجرِّ على الجوار هنا في هذا البيت بعـض النحـويين ، ومـنهم العكبري (٣)، وقد منع السمين الحلبي الجرَّ على الجوار في هذا البيـت وخرَّجـه على الجر بالعطف مراعاة للمجرور بغير ، قال : " جرُّ "مُوثـق" لـيس لجـواره لـ"منفلت" ، وإنَّما هو مراعاة للمجرور بـ"غير" ، لأنَّهم نصُّوا على أنَّك إذا جئت بعد "غير" ومخفوضها بتابع جاز أن يتبع لفظ "غير" وأن يتبع المضـاف إليـه ، وأنشدوا البيت."(٤)

رأي النحويين في الجرِّ على الجوار في العطف (عطف النسق) :

---

(١) الدر المصون ٢١٤/٤

(٢) البيت من البسيط ، قائله : النابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه ص ٣٧ ، وفيه " لم يبق غيرُ طريدٍ غيرِ مُنفلتٍ ** وموثقٍ " ، و" مسلوب " بدلاً من " مجنوب " وعلى هذه الرواية في الديوان فـلا شاهد فيه ، لأنَّه عطف " موثق " بالجر على " غير " الثانية المجرورة ، وينظر البيت في : الدر المصون ٢١٢/٤ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٠٩/١ والضـرائر للألوسـي ص ٢٥٦ والمجنوب : الذي يجنب إلى فرس أو جمل .

(٣) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١

(٤) ينظر : الدر المصون ٢١٤/٤

الحق أنَّ الإتباع في العطف (عطف النسق) بالجرِّ على الجوار لا يجوز ، وأكثر النحويين على منعه ، وما ورد منه الصحيح أنَّه ضعيف ، قال أبو حيان عن الجر على الجوار في العطف : " لم يأت في كلامهم"(١)

وذكر النحويون تخريج القراءات على غير الجر على الجوار – كما سبق – والشاهد إذا تطرق إليه تخريج، أو تأويل ولو على وجه محتمل ضعف الاستشهاد به .

وإنَّما كان ضعفه في باب عطف النسق ، ولم يكن كذلك في بابي النعت والتوكيد لوجود الفاصل بين المعطوف والمجاور له ، وهو حرف العطف وجاز إظهار العامل في بعض المواضع فبعُدت المجاورة ، وهذا ما ذهب إليه المحققون من النحويين ، إذ العاطف حاجز بين الاسمين مبطل للمجاورة.(٢)

أمَّا النعت والتوكيد ، فالاسم تابع فيهما لما قبله من غير وساطة شيء فهو أشدُّ له مجاورة ، فلا فاصل بين النعت أو المؤكِّد وبين المجاور له ، فجاز الجرُّ على الجوار لأسباب – كما ذكرت فيما سبق – وإن كان الجرُّ على الجوار غير قياسي أيضاً .

---

(١) ينظر : تذكرة النحاة ص ٣٧

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٦٨٣/٢ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤٩ وحاشية عبادة على شذور الذهب ١١٣/٢ وهمع الهوامع ٥٥/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثالث

إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المنصوبات بالفتحة

تغيير حركة إعراب نعت اسم " لا " النافية للجنس :

اسم " لا " النافية للجنس المفرد مبني على ما كان ينصب به ، فالمفرد مثل : رَجُل ، يبنى على الفتح في محل نصب ، فحركته حركة بناء ، ولا يجوز تنوينه ، لأنَّ التنوين إعراب ، فتقول : لا رجلَ عندك ، أمَّا نعت اسم " لا " فيتبع المنعوت وهو اسم " لا " في الإعراب على النصب ، ولا يلزم نصبه من غير تنوين ، فالقياس أن تقول : لا رجلَ ظريفاً عندك ، بنصب نعت اسم " لا " وهو " ظريف " وتنوينه على الإعراب ، لأنَّه تابع لاسم " لا " الذي محله النصب .

وقد جاء نعت اسم " لا " بحركة بناء على الإتباع لحركة اسم " لا " فقيل : لا رجلَ ظريفَ عندك ، وهنا الإشكال في حركة التابع ، وهو إتباع (تقدمي) أي : إتباع اللاحق ، وهو النعت للسابق وهو المنعوت مع أنَّ حركة النعت حركة إعراب ، فالقياس أنَّ حركته بالنصب والتنوين ، أو بالرفع – كما سيأتي – والخروج من هذا الإشكال عند النحويين أنَّهم جعلوا المنعوت والنعت اسماً واحداً ، صرَّح بذلك المبرد فقال : " وإن شئت جعلت النعت والمنعوت اسماً واحداً فقلت : لا رجلَ ظريفَ عندك."(١)

وهذا التخريج الذي ذكره المبرد ، فيه حلٌّ لإشكال تغيير حركة النعت ، وهي الفتحة والتنوين على النصب ، وهي حركة إعراب إلى حركة إتباع ، وهي (الفتحة) بدون تنوين ، لأنَّهم جعلوا النعت والمنعوت اسماً واحداً ثم تدخل عليهما " لا " النافية فتعمل فيهما عملاً واحداً . (٢)

---

(١) المقتضب ٣٦٧/٤ وينظر: اللباب للعكبري ص ١٨٣ والمتبع في شرح اللمع للعكبري ٢٩٨/١

(٢) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٢٩٨/١

وهذا الوجه الذي تغيَّرت فيه حركة الإعراب بحركة الإتباع قيل عنه : إنَّه وجه ضعيف جداً.(١)

واشترط النحويون لجوازه اتصال الصفة بالموصوف ، قال ابن مالك : " وقد تجعل الصفة والموصوف ، كخمسةَ عشرَ ، فيبنيان على الفتح ، إن كانا مفردين متصلين نحو : لا رجلَ ظريفَ فيها . " (٢)

والقياس أنَّ في هذا النعت وجهين آخرين ، هما :

الأول : نصب الصفة مع التنوين ، لأنَّ " رجلاً " في قولك : لا رجلَ . في موضع نصب بـ" لا " فهو منصوب نصباً صحيحاً ، فيجب أن يكون الوصف كالموصوف في إعرابه ، إلَّا أنَّ الموصوف حُذف منه التنوين ، ولا مانع من تنوين الوصف .

الثاني : رفع الصفة على موضع " لا رجلَ " ؛ لأنَّ موضعه رفع ، أو تكون خبراً لـ" لا ".(٣)

قال ابن مالك عن هذين الوجهين في نعت اسم " لا " : " وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقاً."(٤)

وفسَّر ابن مالك قوله : " مطلقاً " ، فقال : " أي : في التركيب وعدمه ، وفي اتصال الصفة وانفصالها ، نحو : لا رجلَ ظريفاً وظريفٌ ، ولا غلامَ رجلٍ عندنا ذكياً أو ذكيٌّ ، وكذا مع الانفصال ، فالنصب باعتبار عمل " لا " والرفع بتقدير عمل الابتداء."(٥)

فقد رأينا فيما سبق إشكال حركة آخر نعت اسم " لا " النافية للجنس وتداخل حركة الإعراب مع حركة الإتباع في الوجه الأول ، وهو الفتح بلا تنوين ، وحل إشكالها عند النحويين – كما سبق – بتنزيل الصفة مع الموصوف منزلة اسم واحد قبل دخول " لا " ، وهذا الوجه قيل عنه : إنَّه ضعيف جداً .

---

(١) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٢٩٨/١
(٢) شرح التسهيل ٦٩/٢
(٣) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٢٩٨/١
(٤) شرح التسهيل ٦٤/٢
(٥) المرجع السابق ٦٨/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد يكون الناطق بحركة الفتح نظر إلى حركة الموصوف ، وهو اسم " لا " فاستسهل الفتحة بلا تنوين ففتح الصفة إتباعاً للفتحة قبلها طلباً للتخفيف من الانتقال من حركة الفتحة بلا تنوين إلى حركة الفتحة والتنوين ، أو أنَّه جعل الاسمين كاسم واحد ، كما قال المبرد ، فجعلهما كخمسةَ عشرَ ، والذي سوَّغ ذلك اتصال الصفة بالموصوف ، كما اشترط النحويون ، وإن كان مخالفاً للقاعدة النحوية ، وما عليه استعمال أكثر العرب .

تغيير حركة إعراب نعت المنصوب :

وردت شواهد في اللغة العربية لم يطابق فيها النعت المنعوت ، وهو في حالة إعراب النصب (بالفتحة) وهي شواهد من القرآن الكريم ، والشعر .

أولاً : شواهد من القرآن الكريم :

* قوله تعالى : " وإنِّي أَخَافُ عَلَيكُمْ عَذَابَ يَومٍ مُحِيطٍ " (١)

ذكر بعض النحويين ، ومنهم العكبري أنَّ جرَّ "مُحيط " بالكسرة على الإتباع للكسرة في كلمة "يوم" المجرور على الإضافة ، فقال : " ومن الصفات قوله : "عَذَابَ يَومٍ مُحِيطٍ " واليوم ليس بمحيط ، وإنَّما المحيط العذاب. " (٢)

وقد ردَّ عليه السمين الحلبي بأنَّ هذا المثال وغيره من الأمثلة التي أوردها ليست من المجاورة التي تؤثر في تغيير الإعراب ، وقد تقدَّم أنَّ النحويين خصَّصوا ذلك بالنعت .(٣)

ومعنى قول السمين الحلبي إنَّ هذا المثال ليس من المجاورة التي تؤثر في تغيير الإعراب، أي : أنَّ إعراب " محيط " نعت لـ"عذاب " المنصوب في المعنى ، وإن كان لفظه مجروراً على المجاورة لـ"يوم" للفصل بين النعت والمنعوت جُرَّ على الإتباع لما قبله .

---

(١) من الآية ٨٤ من سورة هود

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١

(٣) ينظر : الدر المصون ٢١٤/٤

ولكن إشكال تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع في النعت ظاهر في اللفظ ، وإن كان المعنى يدل على نعته وتعلقه بالاسم السابق "عذاب " .

ثانياً : الشواهد الشعرية :

* – قول الشاعر : (١)

تُرِيكَ سنَّةَ وَجهِ غَيرِ مقرفة ** بلساءَ لَيسَ بِها خَالٌ ولا نَدَبُ

جر كلمة "غير" وحقها النصب ؛ لأنَّها نعت لـــ"سنة" المنصوبة ، وذلك على الإتباع لحركة الكسرة في كلمة "وجه " المجرورة على الإضافة ، لمجاورتها لها .

* – قول الشاعر : (٢)

جَزَى اللهُ عَنِّي الأَعوَرَين مَلامة ** وَعَبْدَة ثَغْرَ الثَّورةِ المُتضَاجِمِ

جر كلمة " المتضاجم" وحقها النصب، لأنَّها نعت لـــ"ثغر" المنصوبة ، وذلك علـــى الإتباع لحركة الكسرة في كلمة " الثورة " المجرورة على الإضافة لمجاورتها لها .

* – قول الشاعر : (٣)

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّام أَعينها ** قُطناً بمستنجدِ الأَوتَارِ مَحلُوجِ

جرّ كلمة " مَحلُوج " وحقها النصب ، لأنَّها نعت لـــ"قُطن" المنصوبة ، وذلك علـــى الإتباع لحركة الكسرة في كلمة "الأوتار" المجرورة على الإضافة ؛ لمجاورتها لها.

* – قول الشاعر : (٤)

---

(١) البيت من البسيط ، قائله : ذو الرمة ، ينظر : ديوانه ص ١٢ وشرح التســهيل لابــن مالــك ٣٠٩/٣ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٥٨/٤ وشرح أبيات المغني ٧٤/١ والخزانة ٣٢٤/٢

(٢) البيت من الطويل ، قائله : الأخطل ، ينظر : شعر الأخطل ص ٢٧٧ والكامل للمبــرد ١٦٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٥٨/٤

(٣) البيت من البسيط ، قائله : لم يعرف ، ينظر : الإنصاف للأنباري مســألة رقــم ٨٤ وشــرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٥٨/٤ والخزانة ٣٢٤/٢

(٤) البيت من الرجز ، قائله : العجاج ، ينظر : ديوانه ص ٤٧ والكتاب ٤٣٧/١ وشرح التســهيل لابن مالك ٣٠٩/٣ والدر المصون ٢١١/٤ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٥٨/٤ والضــرائر للألوسي ص ٢٥٢ ، والمرمل : المرقق ، القلَّام : القاقلي وهو نبات .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كَأَنَّ نَسجَ العَنكَبوتِ المُرْمَلِ ** عَلى ذُرَا قُلَّامِهِ المُهَدَّلِ

جرّ كلمة " المُرْمَل " وحقها النصب ، لأنَّها نعت لـــ"نَسج" ، وهــو مــذكر ، و" المُرْمَل" مذكر ، ولكن جرَّها على الإتباع لحركة الكسرة في كلمــة " العنكبــوت " المجرورة على الإضافة ؛ لمجاورتها لها .

وقد أنكر ابن جني الجرَّ على الجوار ، وقال في الشاهد السابق : " وإنَّما صوابه : " المُرْمَلَا "[١]

والشواهد الشعرية السابقة الإشكال فيها قائم ، وهو عدم مطابقــة النعــت للمنعوت في حركة الإعراب وتغييرها من الفتحة ، وهي حركــة إعــراب علــى النصب ؛ لأنَّه نعت للمنعوت المنصوب إلى الكسرة ، للإتبــاع للكلمــة الســابقة المجاورة لها ، وهو الجرُّ على الجوار ، أو الإتباع على المجاورة في النعت .

وحلُّ هذا الإشكال أيضاً أنَّ التغيير فيها جاء في اللفظ فقط ؛ لغرض الإتبــاع على المجاورة ، أمَّا المعنى فهذه النعوت متعلقة بالمنعوت ونعت لــه ، لتقويتــه وإزالة إبهامه ، وليست متعلقة بالمجاور لها .

تغيير حركة إعراب توكيد المنصوب :

التوكيد تابع لابد أن يتبع المؤكَّد في نوع وحركة إعرابه ، ولا يخالفــه فيهمــا ، فتقول : جاء القومُ كلُّهم ، ورأيتُ القومَ كلَّهم ، ونظرتُ إلى القومِ كلِّهم .

وقد ورد التوكيد بتغيير حركة إعرابه في حالة النصب (بالفتحة) ، وعــدم مطابقته للمؤكَّد ، وجاء مجروراً بالكسرة للإتباع على المجاورة ، ولكنَّه نــادر ، ومنه قول الشاعر : [٢]

---

(١) الخصائص ٢١٦/٣

(٢) البيت من البسيط ، قائله : أبو الغريب أحد شعراء الأعراب ، ينظر : معاني القــرآن للفــراء ٧٥/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/٣ ومغني اللبيب ٦٨٣/٢ والدرر٧٠/٢ والدر المصون ٢١٢/٤ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٥٩/٤ وشرح أبيات المغني ٧٤/٨ والضرائر للألوسي ص ٢٥٦ والخزانة ٩٠/٥

يَا صَاحِ بَلِّغ ذَوي الزَّوجَاتِ كُلِّهِم ** أَنْ لَيسَ وَصلٌ إذَا انحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ

جرّ كلمة " كُلهم" بالكسرة ، وحقها النصب بالفتحة ، لأنَّها توكيد لـ" ذوي" المنصوبة ، وذلك على الإتباع للكسرة في كلمة " الزوجات " المجرورة بالإضافة ؛ لمجاورتها لها.

ولم يذكر النحويون في هذا الشاهد توجيهاً نحوياً لعدم مطابقة التوكيد للمُؤكَّد في حركة الإعراب (بالفتحة) وقد راجع فيه الفراء راوي هذا البيت ، ولم يجبه عن عدم مطابقة التوكيد للمُؤكَّد ، قال الفراء : " أنشدنيه أبو الجراح بخفض " كلِّهم " فقلت له : هلَّا قلت : كلَّهم – يعني بالنصب – فقال : هو خير من الذي قلته أنا ، ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض ." [١]

فمثل هذا لا يحمل إلَّا على الإتباع على المجاورة ، أو الجرِّ على الجوار ، وأنَّ هذه قد تكون لغة لبعض العرب ، بدليل أنَّ أبا الجراح لم يستطع إنشاد البيت كما قال له الفراء إلَّا على الجرِّ .

وعدم التطابق بين التوكيد والمؤكَّد في حركة الإعراب (بالفتحة) والعدول عنه إلى الجرِّ على الجوار ، لم يرد منه استعمال كثير عن العرب ، فلا يكاد يذكر منه – على حد اطلاعي – إلَّا الشاهد السابق ولذلك حكم عليه أكثر النحويين أنَّه نادر.[٢]

وتغيير حركة إعراب التوكيد من النصب (بالفتحة) إلى الجرِّ (بالكسرة) جاء في اللفظ فقط ، لأغراض لفظية ، منها الانسجام الصوتي بإتباع الكسر الكسر ، والاقتصاد في الجهد العضلي ، وعدم تكلف النطق بالحركات المختلفة ، وقد ساعد على ذلك بُعد المؤكَّد عن التوكيد وفصله عنه بالمضاف إليه ، فالناطق بالكسر نظر إلى أقرب لفظ ، وهو المضاف إليه ، فجره بالكسرة على الجوار، وهذا في اللفظ – كما أسلفت – أمَّا المعنى فهو متعلق بالمؤكَّد وتوكيد وتقوية له .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ٧٥/٢ ومغني اللبيب ٦٨٣/٢

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/٣ ومغني اللبيب ٦٨٣/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تغيير حركة إعراب المعطوف المنصوب :

المعطوف تابع للمعطوف عليه لا بدَّ أن يطابقه في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، وفي حركة الإعراب (الضمة والفتحة والكسرة) فتقول : جاء زيدٌ وخالدٌ ، ورأيتُ زيداً وخالداً ، ونظرت إلى زيدٍ وخالدٍ ، فتطابق نوع الإعراب وحركته في المعطوف مع نوع الإعراب وحركته في المعطوف عليه ، هذا هو القياس والقاعدة النحوية المتفق عليها لدى النحويين .

وثمة إشكال حدث بين المعطوف (عطف نسق) والمعطوف عليه في نوع حركة الإعراب ، وعدم تطابق المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب وحركة النصب فيه (الفتحة) ، وقد ورد ذلك في شواهد فصيحة ، وهي قراءات قرآنية متواترة، وشواهد شعرية ، أذكر منها :

أولاً : شواهد من القراءات القرآنية :

* قوله تعالى : " فَاغسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم وأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَينِ " (١)

قُرئت " وأرجلِكم " بالجر ، وهي قراءة باقي القراء غير نافع وابن عامر والكسائي وحفص.(٢)

جرّ كلمة " أرجلِكم" بالكسرة ، وحقها النصب بالفتحة ، لأنَّها معطوفة بالواو على " أيديَكم" المنصوبة بالفتحة فحقها الإتباع لها في اللفظ والمعنى :

أمَّا اللفظ فلأنَّه لا بد أن يتوافق المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب ، وأمَّا المعنى فلأنَّ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، فهي مثل الأيدي في الغسل .

---

(١) من الآية ٦ من سورة المائدة

(٢) ينظر : السبعة في القراءات ص ٢٤٢ والتبصرة في القراءات السبع لمكي ص ١٨٦ وتحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة للجزري ص ٩٨ وإتحاف فضلاء البشر١/٥٣٠ والمكرر في ما تواتر من القراءات السبع للنشار ص ١٠٠ والكشف لمكي ١/٤٠٦ والإتحاف ١/٥٣٠

وهذه القراءة بالجر فيها إشكال تغيير حركة إعراب المعطوف في النصب (بالفتحة) إلى حركة الجرِّ (بالكسرة) ، وفسَّر النحويون هذا التخالف بأنَّه من العطف على الجوار ، أو الإتباع على المجاورة في هذا الموضع فجر " أرجلكم " لمجاورته لـ"رءوسكم" المجرورة بالباء .

وقد أنكر بعض النحويين الجرَّ على الجوار في هذه القراءة ، فجعل الزجَّاج الجرَّ بالعطف الحقيقي على "رؤوس" [١] وهذا رأي النحاس أيضاً ، ومن لطيف ما ذكر النحاس أنَّ مفاد الآيتين وجوب الغسل والمسح ، فقراءة النصب أوجبت الغسل ، وقراءة الجر أوجبت المسح فالقراءتان بمنزلة آيتين.[٢]

ويبعد ابن خالويه العطف على الجوار ؛ لأنَّ ذلك يستعمل في نظم الشعر للاضطرار ، وفي الأمثال ، والقرآن الكريم لا يحمل على الضرورة ، وألفاظ الأمثال.[٣]

وممن قال بالعطف الصريح ، ومنع العطف على الجوار مكي بن أبي طالب[٤]، والفخر الرازي[٥]، وابن الأنباري[٦]، وأبو حيان[٧]، وابن هشام.[٨]

أمَّا ابن الحاجب فقد جاء لنا بوجه مختلف عمَّا سبق ذكره ، إذ جعل العطف لمتعلق محذوف على المذكور ، واستغني بأحدهما عن الآخر ، إذ يقول : " والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى ، ولكل واحد متعلَّق جوَّزت ذكر أحد الفعلين ، وعطفت مُتعلّق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٢/٢
(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ٢٢٥
(٣) ينظر : الحجة في القراءات السبع ص ١٢٩
(٤) ينظر : الكشف ص ٤٠٦ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٩ ، ٢٢٠
(٥) ينظر : مفاتيح الغيب ١١/ ٣٠٥
(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٩/٢
(٧) ينظر : البحر المحيط ٤٥١/٣
(٨) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٣٤٩ ومغني اللبيب ٣٥٧/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حتَّى كأنَّه شريكه في أصل الفعل ، إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر ، كقولهم: تقلَّدتُ بالسيفِ والرمحِ . " (١)

وأنكر ابن الحاجب الجرَّ على الجوار في القرآن والكلام الفصيح ، لأنَّه شاذ ، قال: "وقال الإمام : إنَّه مخفوض على الجوار (٢) ، وليس بجيد ، إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ، ولا في الكلام الفصيح ، وإنَّما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب ." (٣)

ثانياً : من الشواهد الشعرية :

* قول الشاعر : (٤)

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِن بَينِ مُنْضِجٍ ** صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

جرّ " قدير" بالكسرة ، وحقُّه النصب بالفتحة ، لأنَّه معطوف على " صَفيف " المنصوب ، وذلك على الإتباع للكسرة في كلمة " شِواء" ؛ لمجاورتها له .

وقد نقل النحاس عن بعض النحويين أنَّ الجرَّ فيه من باب الغلط ، واعترض على هذا الرأي ، فقال : " قيل : " قدير " معطوف على الاسم المنصوب ، وهو "صفيف " ولمَّا تباعد ما بينهما ، وكان ما قبله مجروراً غلط فجرَّه ، وهذا القول ليس بشيء . "(٥)

وقد خرَّج النحاس هذا الشاهد على غير الجرِّ على الجوار ، وذكر حلًّا لإشكال تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع ، وهو أنَّ هذا الجرّ في " قدير " جاء على وجهين ، هما :

---

(١) الأمالي النحوية ٢٨٠/١

(٢) وهو : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني إمام الحرمين ، ينظر رأيه في : البرهان في أصول الفقه ٥٤٦/١

(٣) الأمالي النحوية ٢٨٠/١

(٤) البيت من الطويل ، قائله : امرؤ القيس ، ينظر : ديوانه ص٢٢ وفيه " وظلَّ طُهاةُ اللحم " والجمهرة ص ١٦٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ١٨٣/١ ومغني اللبيب ٤٦٠/٢

(٥) شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٣/١

الوجه الأول : وهو قول أكثر أهل اللغة ، وقد أجاز سيبويه مثله : أن يكون جر "قدير" بالعطف على " صَفِيف " لو كان مجروراً .

الوجه الثاني : أن يكون " قدير " معطوفاً بالجرِّ على " منضج " على الأصل وبلا ضرورة ، ويكون الكلام على حذف مضاف ، وهذا القول اختاره النحَّاس ، فقال : "وأمَّا القول في البيت ، فإنَّ قديراً معطوف على منضجٍ بلا ضرورة ، والمعنى : من بين قديرٍ ، والتقدير : من بين منضجٍ قديرٍ ، ثم حذف " منضجاً " ، وأقام " قديراً " مقامه في الإعراب ، كما قال جل وعز : (١) " واسأَلِ القَرْيَةَ ".(٢)

ومَن قال : إنَّ " قديراً " في الأصل معطوف على " صَفِيف " المنصوب ، ولكن جرَّه على الجوار للمجرور ، فلأنَّ المعنى والأصل يقتضي ذلك ، فهو يريد : من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديراً ، ولكن جرَّه في اللفظ غلطاً منه لبُعده عن المنصوب وقُربه من المجرور .

ولكن هذا الوجه بعيد من حيث الصناعة النحويَّة ، فلا يُجر الاسم المعطوف على المنصوب لبُعده عنه وقُربه من المجرور ، وهنا الإشكال في تغيير حركة الإعراب وحلّ محلَّها حركة الإتباع للمجرور .

وقد استبعد النحَّاس هذا الوجه لوجود الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهو حرف العطف " أو "

وأمَّا الوجه الأول من تخريج الجرِّ ، وهو العطف بالجرِّ على ما يجوز في المعطوف عليه ، فهذا النوع ليس على إضمار الجار ، كما قال المازني والمبرد ، وإنَّما يسمِّيه النحويون العطف على التوهم ، ويُسمَّى أيضاً العطف على المعنى ، وقد أفرد له ابن هشام قسماً ثالثاً من أقسام العطف في مغني اللبيب بعنوان "العطف على التوهم " نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ ، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، واشترط لجوازه : صحة دخول ذلك العامل المُتوهَّم ، واشترط

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة يوسف

(٢) شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٤/١ وينظر: مغني اللبيب ٤٦٠/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لحسنه : كثرة دخوله هناك ، وذكر أمثلة على ذلك ، وذكر أيضاً أنَّه كما وقع في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلاً ، وفي المركبات، ثم ذكر أمثلة كثيرة على ذلك وردت في لسان العرب من النثر والشعر.(١)

وتوضيح ذلك أنَّ "صَفيفاً " يجوز في إعرابه وجهان : النصب والجر ، النصب على أنَّه معمول لاسم الفاعل " مُنضج " ، والجر على الإضافة لاسم الفاعل "مُنضج" ، فإذا عطفت اسماً عليه جاز لك أن تعربه بإعراب الأول ، وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول ، أي : جاز لك أن تعربه على الوجهين الجائزين في الأول ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو ، وإن شئت قلت : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، لأنَّه قد كان يجوز لك أن تقول : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ، وإن شئت قلت : هذا ضاربٌ زيداً وعمرٍو ؛ لأنَّه قد كان يجوز لك أن تقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو . (٢)

وهذا القول ذكر النحاس أنَّه يجيء على مذهب سيبويه في العطف على الوجه الثاني في الاسم السابق – كما سبق – وأنشد سيبويه قول الشاعر : (٣)

مَشائِيمُ لَيسُوا مُصلحينَ عَشيرةً ** ولا نَاعبٍ إلَّا بِبَينٍ غُرابُهَا

(١) ينظر : مغني اللبيب ٤٧٦/٢ – ٤٨٢

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٣/١ ، ١٨٤

(٣) البيت من الطويل ، قائله : الأخوص الرَّياحي في الكتاب ١/ ١٦٥ ، ٣٠٦ ونسبه أيضاً للفرزدق في الكتاب ٢٩/٣ ، وهو في ديوانه ٢٣/١ ورواية سيبويه : (ولا ناعبٍ) و(ولا ناعباً) وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٤/١ والخصائص ٢٤٥/٢ والخزانة ١٤٠/٢، ٥٠٧/٣ ، ٦١٣ والبيان ٢٦١/٢والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ ومغني اللبيب ٤٧٨/٢ وشواهد المغني ص ٢٩٥ ولسان العرب (ش أ م) ٢١٧٧/٤ وفيه للأحوص اليربوعي ، وفيه أيضاً (ولا ناعبٍ إلا بشؤم غُرابُها).

فعطف " ناعب " بالجرِّ على الوجه الثاني الذي يجوز في " مصلحين " وهو الجرُّ بالباء في خبر" ليس" ، لأنَّه يجوز أن يجر بالباء ، قال سيبويه : " فحملوه على : ليسوا بمُصلحين ." (١)

قال النحَّاس : " والمازني والمبرد لا يجيزان رواية الجرِّ في هذا الشاهد ، والرواية عندهما : ولا ناعباً ؛ لأنَّه لا يجوز أن يضمر الجارُّ ؛ لأنَّه لا يتصرف وهو من تمام الاسم."(٢)

وأقرب حلّ لإشكال جرِّ المعطوف بعد المعطوف عليه المنصوب هو ما قاله النحاس في جر "قدير" ، فهو الأقرب إلى المعنى المراد ، وهو الراجح ؛ لأنَّ " قديراً" مجرور على الأصل بلا ضرورة بإضافته إلى "منضج " ، أو "طابخ" ، ثم حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، وعطف الجملة الثانية بالجرِّ على الجملة الأولى المجرورة ؛ لأنَّ المعنى : من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ ومن بين منضجٍ قديرٍ ، وهذا الاستعمال ورد كثيراً في الأساليب العربية الفصيحة ، ومنها الآية السابقة التي استدل بها النحَّاس ، ولأنَّ هذا القول ليس فيه عطف المجرور على المنصوب وجرُّه على الغلط لقربه من المجرور كما في القول السابق ، وليس فيه العطف بالجرِّ على الوجه الثاني في الاسم السابق كما في الوجه الأول ؛ لأنَّ سيبويه روي الشاهد السابق للفرزدق مرَّة بالجرِّ ، ومرَّة بالنصب ، وكما سبق أنَّ المازني والمبرد لا يجيزان رواية الجر ، فثبت صحة الوجه الثاني الذي قاله النحَّاس.

رأي النحويين في الجرِّ على الجوار في المعطوف المنصوب :

لحدوث الإشكال السابق في تغيير حركة إعراب المعطوف المنصوب وهي (الفتحة) وجرّه على الجوار (بالكسرة) واختلاف نوع وحركة الإعراب بين المتعاطفين ،

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٦

(٢) شرح القصائد التسع للنحاس ١/١٨٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فقد اختلف النحويون بين مَن أجاز هذا التغيير ، ومن منعه ، وحجته في المنع ، وتوضيح ذلك فيما يأتي :

ذكر بعض النحويين أنَّ الجرَّ على الجوار يكون في النعت قليلاً ، وفي التوكيد نادراً ، ولا يكون في عطف النسق ، لأنَّ العاطف يمنع من التجاور . (١)

وهذا رأي ابن هشام فقد أنكر الإتباع في عطف النسق بالجرِّ على الجوار لثلاثة أسباب :

الأول : أنَّه شاذ لا ينبغي حمل القرآن عليه .

الثاني : أنَّه يلزم – في قراءة " وأرجلِكم " (٢) – العطف في الحقيقة على (الوجوه والأيدي) ، فيلزمه الفصل بجملة أجنبية ، وهي " وامسَحُوا برُءوسِكُم " ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فكيف بجملة ؟ .

والحق أنَّ هذا الوجه لا يصلح مانعاً من العطف على الجوار ، لأنَّ العطف على "الوجوه والأيدي " في المعنى والحكم فقط ، فلا يلزم تأثر الألفاظ به ، أمَّا في اللفظ فلا فصل بين المعطوف وهو " أرجلكم " والمعطوف عليه وهو " رءوسكم "

الثالث : الجرّث بالعطف على " الرءوس" لفظاً ومعنى حمله على المجاور ، وعلى تقدير أنَّه معطوف على " الرءوس " لفظاً فقط ، والحكم معطوف على الأيدي حمل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أوْلى . (٣)

وقد تباين رأي ابن هشام في مسألة الجرِّ على الجوار في المعطوف ، فذكر في موضع آخر ما يدل على تجويزه لهذا العطف ، إذ جعل من أقسام الواو : عطف المخفوض على الجوار ، ومثَّلَ له بقوله تعالى : " وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم وأَرْجُلَكُمْ " (٤) فيمن خفض " الأرجل . (٥)

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٦٨٣/٢

(٢) من الآية ٦ من سورة المائدة ، والقراءة سبق تخريجها في شواهد القراءات القرآنية السابقة في هذا الموضع .

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٣٤٩ وحاشية عبادة على شذور الذهب ١١٤/٢

(٤) من الآية ٦ من سورة المائدة

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٣٥٧/٢

وربما كان ما قاله ابن هشام في هذا الموضع نقلاً عن بعض النحويين في ذكر أقسام الواو لا أنَّه يرى ذلك .

وقد أجاز السيوطي العطف على الجوار فقال : " وقوله تعالى : " وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم وأَرْجُلِكُمْ " [١] فإنَّه معطوف على " وأيديَكم " لأنَّه موصول . هذا معنى أنَّ " أرجلكم " معطوف حكماً على " أيديَكم " غير أنَّها جرت للمجاورة . [٢]

والحق أنَّ الإتباع في العطف (عطف النسق) على المجاورة لا يجوز ، وأكثر النحويين على منعه ، وما ورد منه ضعيف ، وقد ذكر النحويون تخريج القراءات على غير الجرِّ على الجوار ، والشاهد إذا تطرق إليه تخريج ، أو تأويل ولو على وجه محتمل ضعف الاستشهاد به .

وإنَّما كان ضعفه في باب عطف النسق ولم يكن كذلك في بابي النعت والتوكيد لوجود الفاصل بين المعطوف والمجاور له ، وهو حرف العطف ، أمَّا النعت والتوكيد فلا فاصل بين النعت أو المؤكِّد وبين المجاور له ، فجاز الجرُّ على الجوار لأسباب – كما ذكرت فيما سبق – وإن كان الجرُّ على الجوار غير قياسي أيضاً ، وهذا ما ذهب إليه المحققون من النحويين ، إذ العاطف حاجز بين الاسمين مبطل للمجاورة.[٣]

---

(١) من الآية ٦ من سورة المائدة

(٢) همع الهوامع ٥٥/٢

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٦٨٣/٢ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤٩ وحاشية عبادة على شذور الذهب ١١٣/٢ وهمع الهوامع ٥٥/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الرابع

إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المجرورات بالكسرة

تغيير حركة إعراب الاسم المجرور :

الاسم المجرور اسم معرب وحركة إعرابه (الكسرة) إذا كان غير مثنى أو جمع سالمَين ، وقد حدث تغيير وإشكال في حركة إعرابه ، وهي الكسرة وجاء بحركة (الضمَّة) إتباعاً لعين الكلمة اللاحقة وهذا شاذ ، وقد ورد قليلاً في بعض الشواهد، أذكر منها :

أولاً : شواهد من القراءات القرآنية الشاذة :

* قوله تعالى : " لِلمَلَائِكَةِ اسجُدُوا " في سورة البقرة ، والأعراف ، والإسراء ، والكهف ، وطه .(١)

قُرئت بضم التاء " للملائِكَةُ " (٢) وحقه الجرّ بالكسرة ؛ لأنَّ الاسم هنا مجرور بلام الجر ، وهذا إشكال وتغيير حركة الإعراب ، وهي " الكسرة " بحركة أخرى ، وهي " الضمَّة" إتباعاً للضمَّة في عين الكلمة اللاحقة ، وهو إتباع (رجعي) أي : إتباع السابق للاحق ، أو الأول للثاني .

ووصفت هذه القراءة بالخطأ واللحن ، فقال الزجَّاج : " هذا غلط ؛ لأنَّ " الملائكة في موضع خفض فلا يجوز أن يرفع المخفوض ، ولكنَّه شبَّه تاء التأنيث بكسر ألف الوصل ، لأنَّك إذا ابتدأت قلت : اسجُدُوا . وليس ينبغي أن يُقرأ القرآن بتوهم غير الصواب ." (٣)

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة البقرة ، ومن الآية ١١ من سورة الأعراف ، ومن الآية ٦١ من سورة الإسراء ، ومن الآية ٥٠ من سورة الكهف ، ومن الآية ١١٦ من سورة طه

(٢) وهي قراءة : أبي جعفر من رواية ابن جماز ومن غير طريق هبة الله وغيره عن ابن وردان وسليمان بن مهران بضم التاء حالة الوصل في الخمسة إتباعاً لضم الجيم ، ولم يعتد بالساكن فاصلاً ووافقه الشنبوذي ، ينظر : المحتسب لابن جني ٧١/١ ، ٧٢ والإتحاف ٣٨٧/١ وإملاء ما من به الرحمن ٣٠/١ والنشر ٢١٠/٢ والبحر المحيط ١٥٢/١

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٢/١والبحر المحيط ٣٠٢/١

وقد قيل عن هذه القراءة : إنَّها ضعيفة جداً [١] ، ووجه ضعفها عدة أسباب:

الأول : أنَّه غيَّر حركة الإعراب آخر الكلمة – وهي الكسرة – إلى حركة أخرى ليست للإعراب .

الثاني : أنَّ التغيير كان لإتباع السابق في الكلمة الأولى للاحق في الكلمة الثانية ، وهذا غير قياسي في الإتباع ، لأنَّ القياس العكس .

الثالث : أنَّ الإتباع جاء وبين الكلمتين فاصل لم يعتد به – وهو همزة الوصل والسين – والأصل في الإتباع ألَّا يكون بينهما فاصل .

وقد رُدَّ على مَن قال بضعفها ، أو خطئها بأنَّ التاء – في " الملائكة " – شبيهة بألف الوصل من حيث كونهما زائدتين فلمَّا سقطت همزة الوصل في الدرج، لأنَّها ليست بأصل كذلك سقطت التاء ، لأنَّها ليست بأصل ، إذ وردت (الملائك) بغير تاء ، فلمَّا أشبهتها ضُمَّت كما تضم همزة الوصل.[٢]

ومن ثَمَّ لا يلتفت إلى تخطئة القراءة ، وذلك أنَّ القارىء بها ، وهو أبو جعفر أحد القراء المشهورين الذين أخذوا القراءة عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة ، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة [٣]، كما رويت عن قتيبة عن الكسائي . [٤]

وقد خرَّج النحويون هذه القراءة واجتهدوا في حلِّ الإشكال في هذه الحركة فجعلها بعضهم خطأ من الراوي ، فقيل : قد يكون الراوي لم يضبط على القارىء ، وقيل : إنَّه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حرَّكها بالضم إتباعاً لضم الجيم ، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومثله ما حكي عن امرأة رأت نساءً

---

(١) ينظر: المحتسب١/٧١،٧٢ وإملاء ما من به الرحمن١/٣٠ والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٢٦

(٢) ينظر : البحر المحيط ١/٣٠٢ والنشر ٢/٢١٠

(٣) ينظر : البحر المحيط ١/٣٠٢ والإتحاف ١/٣٨٧

(٤) ينظر : النشر ٢/٢١٠ ، ٢١١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

معهن رجُل ، فقالت : أفِي سوءَةَ أَنتنَّه [١] ، وكأنَّها نوت الوقف على التاء ، ثم ألقت عليها حركة الهمزة ، فصارت مفتوحة .[٢]

وقيل : ضُمَّت التاء في (للملائكةُ) ؛ لأنَّ بعدها ضمَّة في (اسجُدُوا) والعرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها. [٣]، فضم التاء لتتوالى الضمة بعد الضمة.

ويمكن قبولها على أنَّها لغة لبعض العرب، وقرأ بها هذا القاريء على هذه اللغة .

ثانياً : شواهد من أقوال بعض العرب :

* قولهم : " دَعهُ في حِرُمِّه "[٤]

نقل ابن جني أنَّ هذا القول حكاه أبو علي الفارسي عن أبي عبيدة ، فقد سمعه عن العرب ، وأصله "دعه في حِرِّ أُمِّه" [٥] – بكسر الراء – لأنَّها مجرورة بحرف الجرِّ " في " فنقل ضمة الهمزة – بعد أن حذفها – على الراء ، وهي مكسورة كسرة إعراب ، فنفى الكسرة، وأعقب منها ضمَّة للإتباع لضمَّة الهمزة .

قال ابن جني : " وجميعه غير مقيس ، لأنَّه ليس على حد التخفيف القياسي ، ألا ترى أنَّ طريق قياسه أن يقول : في حِرِّ اُمّه ، فيقرُّ كسرة الراء عليها ، ويجعل همزة " أمِّه " بين بين ، أي : بين الهمزة والواو ، لأنَّها مضمومة ، كقوله تعالى: " يَستَهزِءون " [٦] فيمن خفف ، أو : في حِرِّيمه ، فيبدلها ياء البتة على " يستهزيون " ، وهو رأي أبي الحسن . " [٧]

---

(١) وسيأتي بيان تغيير حركة الإعراب فيها والحديث عنها ، ينظر : المحتسب ١/ ٧٢

(٢) ينظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٣٠/١

(٣) ينظر : البحر المحيط ٣٠٢/١

(٤) ينظر : الخصائص ١٤٠/٣، والمحتسب لابن جني ٧١/١

(٥) ينظر : الخصائص ١٤٠/٣، والمحتسب لابن جني ٧١/١

(٦) من الآية ٤١ من سورة الأنبياء

(٧) الخصائص ١٤٠/٣

* قولهم : " أفي السَّوَ تَنْتُنَّه " (١)

نقل ابن جني أنَّ هذا القول حكاه أحمد بن يحي ثعلب في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن مسلم عن امرأة قالت لبنات لها – وقد خلون إلى أعرابي كان يألفهنَّ – : " أفي السَّوَ تَنْتُنَّه " قال أحمد بن يحي ، فقال لي ابن الأعرابي : تعالى إلى هنا ، اسمع ما تقول ، قلت : وما في هذا ! أرادت : أفي السَّوءَةِ أَنْتُنَّه ، فألقت فتحة " أَنتنَّه " على كسرة التاء ، فصارت بعد تخفيف همزة " السَّوءَة " : أفي السَّوَ تَنْتُنَّه . (٢)

فهذا من تغيير حركة الإعراب ، وهي الكسرة على آخر " السَّوءة " وهي علامة الجر بـ"في" إلى الفتحة للإتباع لفتحة الهمزة في " أَنتنَّ " .

وقد اعترض ابن جني على هذا التغيير في حركة الإعراب وإحلال حركة الإتباع محلّها ، وحكم بخبثه وضعفه ، فقال : " وقول أحمد بن يحي : إنَّه ألقى فتحة " أَنْتُنَّ " على كسرة التاء طريقه : أنَّه لمَّا نقل فتحة همزة " أَنْتُنَّ " إلى ما قبلها صادفت كسرة " السوءة " على شناعة النقل مع ذلك ، فهجمت الفتحة على الكسرة فابتزتها موضعها ، وكلا القولين (٣) خبيث وضعيف . " (٤)

وقال ابن جني أيضاً : " وجميعه غير مقيس ، لأنَّه ليس على حد التخفيف القياسي ... ألا ترى أنَّ قياس تخفيف قولها : "أفي السَّوءَةِ أَنتنَّه" : أفي السَّوءةِ ينتنَّه ، فيخلص همزة " أَنتنَّه" ياء البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها ، كقولك في تخفيف " مِئر " : مَير ." (٥)

---

(١) ينظر : الخصائص ٣/١٤٠، ١٥٠والمحتسب لابن جني ٧٢/١

(٢) الخصائص لابن جني ٣/١٤٠، ١٥٠ والمحتسب لابن جني ٧٢/١

(٣) يريد القولين السابقين لبعض العرب ، وهما : " دعه في حِرُ مُّه " و " أفي السَّوَ تَنْتُنَّه " ، لأنَّه نقل هذين القولين ، ينظر : المحتسب ٧١/١ ، ٧٢

(٤) المحتسب ١/ ٧٣

(٥) الخصائص ٣/١٤٠ ، ١٤١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ووجه خبثه وضعفه عند النحويين لقوة حركة الإعراب وتغييرها بحركة الإتباع ، لأنَّهم حكموا بضعف تغيير حركة البناء بحركة الإتباع في قراءة [١] " بمَا أُنزلَّيك " [٢] ، قال ابن جني : " قال أبو علي ما نحن عليه ونعَى هذه القراءة ، وقال لحركة لام " أُنزلَ " : فإذا قبح ذلك مع أنَّ حركة اللام بناء فما الظن بما حركته إعراب ، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء ، فالجناية إذاً عليها فوقها عليها."[٣]

وبعد الحكم على ضعف القراءة السابقة ، وردّ النحويين على مَن حكم بخطئها أو ضعفها ، وحكمهم أيضاً بضعف تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع في الشواهد الأخرى ، أقول : لا يصح تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع ، فلا وجه لذلك ، والذي يدل على ضعفها ما يأتي :

أولاً : أنَّ حركة الإعراب لا تُستهلَك لحركة الإتباع إلَّا في لُغية ضعيفة ، كما قال الزمخشري في قراءة : " الحمدِ للَّه ."[٤] "[٥] ، ولا يجوز أن تقول : قُل للرجلُ ادخُل ، ولا : قُل للمرأةُ ادخُلي.[٦]

ثانياً : أنَّ حركة الإعراب التي هي تبيين للمعاني لا يجوز تغييرها إلى حركة أخرى لا معنى لها ، فذلك يحدث لبساً في الكلام ، وهو غير قياسي ، ولم يكثر استعمال هذا الموضع عند العرب ، فقد سبق أنَّه جاء في بعض القراءات الشاذة ، وبعض أقوال العرب من أهل البادية .

---

(١) نسبها ابن جني للكسائي ، ينظر : المحتسب ٧٣/١ ، وينظر : البحر المحيط ١/ ١٦٦ ، ١٦٧ وقد ذكر أنَّها شاذة ولم ينسبها .

(٢) من الآية ٤ من سورة البقرة

(٣) المحتسب ٧٣/١

(٤) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، وقد سبق تخريج هذه القراءة والكلام عليها في المبحث الثاني (المرفوعات)

(٥) ينظر : الكشاف للزمخشري ٦٢/١ والبحر المحيط ٣٠٢/١

(٦) ينظر : المحتسب ١/ ٧١ ، ٧٢

ثالثاً : أنَّ هذا التغيير حدث مع مباشرة عامل الجرِّ للاسم ، وهو لام الجرِّ ، فلا بدَّ أن يظهر أثر العامل – ولا سيَّما العامل المباشر – في المعمول ، فهذا التغيير لحركة الإعراب تعطيل لعمل العامل ، فلم يظهر أثر عمله فيما بعده ، والذي يدلُّ عليه علامة الإعراب .

رابعاً : أنَّ هذا الإتباع غير قياسي ، لأنَّه إتباع (رجعي) أي : إتباع السابق للاحق ، أو الأول للثاني ، والأصل في الإتباع العكس كما سبق .

خامساً : أنَّ تغيير حركة الإعراب بحركة البناء التي تدل على معنى حكم النحويون بضعفه – كما سبق – فمن باب أوْلى أن يُحكم بضعف تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع التي لا معنى لها .

تغيير حركة إعراب المضاف إليه :

المضاف إليه مجرور دائماً والحركة فيه حركة إعراب وهي (الكسرة) علامة الجرِّ ، وقد ورد الاستعمال عن بعض العرب بتغيير حركة الإعراب في المضاف إليه ، وهي الكسرة إلى حركة أخرى وهي الفتحة إتباعاً لفتح لام الكلمة السابقة ، ومن ذلك قولهم : يا ابنَ أمَّ ، ويا ابنَ عمَّ .

الاسم الأول في المثالين السابقين منادى مضاف ، وحكمه الإعرابي النصب ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، فالفتحة فيه فتحة إعراب ، أمَّا الاسم الثاني فهو مضاف إليه وحقُّ إعرابه الجر على الإضافة ، ولكن حدث تغيير علامة إعراب الجرِّ ، وهي الكسرة إلى علامة أخرى وهي الفتحة إتباعاً لفتح لام الكلمة السابقة (النون) ، والإشكال هنا في تغيير حركة الإعراب (الكسرة) بحركة أخرى وهي (الفتحة) .

وفي " ابن أمّ " و" ابن عمّ " خمس لغات : ذكر سيبويه الفتح والكسر في الميم " أمَّ " و" أمِّ " و"عمَّ " و" عمِّ " ، وعلَّل جواز الوجهين بكثرة الاستعمال ، وأنَّهما جُعلا بمنزلة اسم واحد ، فقال : " وقالوا : يا ابن أُمَّ ويا ابن عمَّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم من : يا ابن أبي ، ويا غُلامَ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

غُلامي ، وقد قالوا أيضاً : يا ابنَ أُمِّ ، ويا ابنَ عمِّ ، كأنَّهم جعلوا الأول والآخر اسماً ، ثم أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أحدَ عشرَ أقبلوا ، وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم."[١]

واللغة الثالثة : يا ابن أُمِّي ، ويا ابن عمِّي – بإثبات الياء – وقيل : إثبات الياء ضرورة [٢] ، ومنه قول الشاعر : [٣]

يَا ابنَ أُمِّي ويَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ** أَنتَ خَلَّيتَنِي لِدَهرٍ شَدِيدِ

واللغة الرابعة : يا ابنَ أُمَّا ،ويا ابن عَمَّا بالألف ، فتجعل مكان الياء ألفاً ،وقد عدَّه بعضهم ضرورة[٤] ، كما قال الشاعر : [٥]

يا ابنَةَ عَمَّا لا تَلومِي واهجَعِي

كما تقول : يا غُلامَا ، فتفتح ما قبل الياء تخفيفاً ، وهي متحركة فتنقلب ألفاً.[٦]

وهناك لغة خامسة : ذكرها الزمخشري ، وهي : يا ابنَ إمِّي – بكسر الهمزة والميم.[٧]

---

(١) الكتاب ٢١٤/٢

(٢) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٣٦/٤

(٣) البيت من الخفيف ، قائله : أبو زبيد الطائي ، ينظر : ديوانه ص ٤٨ والكتاب ٢١٣/٢ والمقتضب ٢٥٠/٤ والحجة للفارسي ٦١/٣ وابن الشجري ٧٤/٢، ١٣١ وابن يعيش ١٢/٢ وأوضح المسالك لابن هشام ٣٦/٤ والتصريح ١٧٩/٢ والعيني ٢٢٢/٤ والهمع ٥٤/٢ والدرر ٥٧/٥ والأشموني ١٥٧/٣ ولسان العرب (ش ق ق) ٢٣٠١/٤

(٤) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٣٦/٤

(٥) البيت من الرجز ، قائله : أبو النجم العجلي ، ينظر : الكتاب ٢١٤/٢ والمقتضب ٢٥٢/٤ ونوادر أبي زيد ص ١٩ وابن يعيش ١٢/٢ وأوضح المسالك ٣٧/٤ ورصف المباني ص ١٥٩ والتصريح ١٧٩/٢ والخزانة ٣٦٤/١ والعيني ٢٢٤/٤ والهمع ٥٤/٢ والتصريح ١٧٩/٢ والأشموني ١٥٧/٣

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢ ، ١٣

(٧) ينظر : الكشاف ٣٨٨/٩

والذي يعنينا من هذه اللغات هو فتح الميم من " ابنَ أُمَّ " و" ابنَ عَمَّ " وهو الذي فيه إشكال تغيير حركة الإعراب ، وهي (الكسرة) للإضافة بحركة الإتباع ، وهي (الفتحة) ، قال ابن يعيش : " ويجوز أن يكون فتح الثاني إتباعاً لفتحة النون في " ابن " وموضع " أمّ " و " عمّ " خفض بالإضافة." (١)

وقد ورد هذا الاستعمال عن بعض العرب ، وجاءت شواهد من القرآن الكريم على لغتهم ، ومنه :

* قوله تعالى : " قَالَ ابنَ أُمَّ " في الأعراف (٢) ، وقوله تعالى : " قَالَ يا ابنَ أُمَّ " في طه . (٣)

قُرئت : " ابنَ أُمَّ " – بفتح الميم – وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو وحفص عن عاصم ، وهي قراءة المصحف .

وقُرئت : "ابنَ أُمِّ " – بكسر الميم – وهي قراءة ابن عامر ، وأبي بكر ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف.(٤)

وقراءة فتح الميم ، وحقُّها الكسر على الإتباع لفتح النون في الكلمة السابقة ، وفيه إشكال تغيير حركة الإعراب ، وهي (الكسرة) بحركة إتباع ، وهي (الفتحة) .

وقيل في توضيح ذلك : إنَّ مَن فتح الميم جعل الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال بمنزلة : خمسةَ عشرَ ، وبناه على الفتح ، قال الزجَّاج : " إنما جاز الفتح ولم يجئ هذا إلَّا في " ابن أمَّ " و" ابن عمَّ" لكثرة الاستعمال ، وذلك أنَّه يقال

---

(١) شرح المفصل ١٣/٢

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف

(٣) من الآية ٩٤ من سورة طه

(٤) ينظر : الحجة للفارسي ٦٠/٣ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٦٤ ، ٢٤٦ والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب ٤٧٨/١ والحجة لأبي زرعة ص ٢٩٦ والسبعة لابن مجاهد ص ٢٩٥ وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٥/٢ والنشر لابن الجزري ٢٧٢/٢ والكشاف ٣٨٨/٩ والبحر المحيط ٣٩٤/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لمن ليس بأخ لأمٍّ ، ولا بأخٍ البتة : يا ابن أمّ ، وكذلك يقال للأجنبي : يا ابن عمّ ، فلمَّا أزيل عن بابه بُني على الفتح ." (١)

فالعلة عند الزجَّاج في هذا التغيير هي كثرة الاستعمال عندهم للتخفيف في الكلمتين بأن جعلتا كلمة واحدة ، وبُنيتا على الفتح ، ولا يجوز ذلك في غيرهما .

وحلُّ هذا الإشكال أنَّ تغيير حركة الجرِّ (الكسرة) للإضافة والفتح للإتباع لفتح النون في الاسم السابق أن يقال : إنَّ هذا التغيير جاء لغة فيها لطائفة من العرب ؛ لغرض لفظي صوتي ، وهو ابتغاء الخفة والتسهيل والاقتصاد في الجهد العضلي للانتقال من الفتح ، وهو خفيف إلى الكسر ، وهو ثقيل فأتبع الفتح الفتح لخفته ، وأيضاً – كما قال سيبويه – كثر استعمال الكلمتين معاً لمَن تَعرف ومَن لا تَعرف فصارتا مثل : خمسةَ عشرَ في بناء الجزأين ، وقيل : للتركيب المزجي (٢) ، وفي " ابن أمَّ " و "ابنَ عمَّ " أكثر استعمالاً .

وقيل : إنَّ هذا التخريج الذي سبق من تركيب " ابنَ أمَّ " و " ابنَ عمَّ " بفتح الجزأين مثل تركيب خمسةَ عشرَ ، هو مذهب سيبويه والبصريين ، وهناك تخريج آخر للكسائي ، والفراء ، وأبي عبيدة والأخفش ، والمبرد ، وحاصله أنَّ من فتح الميم أراد : يا ابن أمّي ، ويا ابن عمّي ، ثم أبدل من كسرة الميم فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً ، لأنَّ الياء والكسرة مستثقلتان ، وليس هذا موضع لبس ، ثم حذفت الألف استخفافاً لكثرة الاستعمال ، ولأنَّ الفتحة تدلُّ على الألف.(٣)

وقد استبعد مكي بن أبي طالب هذا القول ، وقال : " وفيه بُعد ، لأنَّ ياء الإضافة لا تحذف في غير المنادى ، ولا يحذف ما عوِّض منها إلَّا في النداء ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/٣ ، ٣٧٨/٢ وينظر: الحجة لابن خالويه ص ١٦٥ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٧٨/١

(٢) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٣٦/٤

(٣) ينظر : المقتضب للمبرد ٢٥٢/٤ والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٤٧٨/١ والحجة لابن خالويه ص ١٦٥

وليس " أُمّ " بمنادى ، فإنَّما يجوز هذا على قول من قال : مررتُ بغلام يا هـذا ، يريد : بغلامي ، ثم حذف الياء لدلالة الكسرة عليها ، هذا قليل جائز."(١)

قلت : ويعضِّد التخريج السابق للكسائي ومَن تبعه ما جاء من شواهد بقلب اليـاء ألفاً وإثبات الألف وعدم حذفها – كما سبق في قول الشاعر : يا ابنـة عمَّـا لا تلومي واهجعي –

ولكن قيل : ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلَّا في الضرورة .(٢)

ويبقى السؤال هنا : ما العلَّة في قلب ياء المتكلم ألفاً ، ثم حذف الألف ؟ فإذا كانت الإجابة أنَّ العلَّة في ذلك هي التخفيف لكثرة استعمال الاسمين رجعنا إلى تخـريج سيبويه بحذف ياء المتكلم ، وفتح الميم تخفيفاً لكثرة استعمال التركيـب ، مثـل تركيب: خمسةَ عشرَ .

وهذا التغيير السابق أيضاً تغيير لفظي للعلة السابقة وهي كثرة الاستعمال ، أمَّا من حيث المعنى ، فإنَّ الاسم الثاني ، وهو " أمّ " ، و "عمّ " متعلـق بالاسـم السابق على الإضافة في المعنى ، وهذا يدل عليه المعنى ، وإن اختلفت حركتـه في اللفظ ، والفتحة فيه على سبيل البناء على التركيب مثل تركيب : خمسةَ عشرَ – كما سبق–

تغيير حركة إعراب نعت المجرور :

النعت يتبع المنعوت في الإعراب – كما سبق – فإذا كان المنعوت مجروراً يكـون النعت مجروراً ، وقد تغيَّر النعت عن المنعوت في الإعراب وتغيَّرت حركته ، وما ذكره النحويون في النعت هو الجرُّ على الجوار – كما سبق – فهل يجوز الرفـع على الجوار في النعت ؟

للإجابة عن هذا السؤال أقول : ورد الرفع على الجوار للمرفوع في النعـت مـن الجرِّ وحركته (الكسرة) إلى الرفع وحركته (الضمَّة) إتباعاً لضـم العـين فـي

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٧٨/١

(٢) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٣٦/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الكلمة اللاحقة ، والإتباع هنا مخالف للقياس فهو إتباع (رجعي) أي : إتباع السابق للاحق ، وقد ورد منه أيضاً إتباع (تقدمي) وهو إتباع اللاحق للسابق .

النوع الأول : وردت له شواهد من القراءات القرآنية ، ومنها :

* قوله تعالى : " إنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ اقْتُلُوا يُوسُفَ " (١)

قُرئت " مُبِينٌ اقْتُلُوا " (٢) – بضم النون والتنوين – وهو نعت مجرور ، لأنَّ المنعوت قبله مجرور ، وذلك إتباعاً لضم التاء في الكلمة التالية ، وهذا تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع .

وعلَّل ابن خالويه ذلك بقوله : " التنوين حركة لا تثبت خطاً ، ولا يوقف عليه ، فكانت الحركة بما بعده أوْلى من الكسر . " (٣)

وهذا التغيير شاذ في القياس والاستعمال :

أمَّا القياس ، فلأنَّ الإتباع فيه (رجعي) أي : إتباع السابق للاحق ، والقياس العكس .

وأمَّا السماع ، فلأنَّه خالف الاستعمال المشهور والقاعدة النحويَّة التي تقضي بعدم تغيير حركة الإعراب واستهلاكها لحركة الإتباع .

وحلُّ إشكال حركة الإعراب وتغييرها بحركة الإتباع أنَّ هذه لغة فيها وليست قياساً ، لأنَّ العرب تكره الثقل والانتقال من الكسر ، وهو ثقيل إلى الضم ، وهو أثقل منه ، فأتبعوا الضم الضم ، وأيضاً التغيير فيه حدث في اللفظ فقط ، أمَّا المعنى فإنَّ النعت متعلق بالمنعوت السابق ، وليس متعلقاً بالكلمة التالية ، وهذا واضح من حيث المعنى .

---

(١) من الآيتين ٨ ، ٩ من سورة يوسف

(٢) وهي قراءة سبعية متواترة قرأ بها : ابن كثير ونافع والكسائي ، وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة بالكسر والتنوين على القياس ، ينظر : السبعة لابن مجاهد ص ٣٤٥ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٩٣

(٣) الحجة في القراءات السبع ص ٩٢

والنوع الثاني : وردت منه شواهد شعرية ، ومنها :

* قول الشاعر : (١)

السَّالِكُ الثُّغرةَ اليَقظانَ كَالِئُهَا ** مَشْيَ الهَلُوكِ عَليها الخَيعَلُ الفُضُلُ

نُقل أنَّه ذهب إليه بعض ضعفة النحويين ، وأولهم الأصمعي ، سأل الرياشي الأصمعي عن هذا البيت فقال :" الفُضُلُ " من نعت " الخَيعَل " ، وهو مرفوع ، وأصله أنَّ المرأة الفُضُل هي التي تكون في ثوب واحد فجعل الخيعل فضُلاً ، لأنَّه لا ثوب فوقه ولا تحته ، كما يقال : امرأة فُضُل . قال الرياشي : وهذا مما أخذ على الأصمعي ، ثم رجع عن هذا القول ، وقال بعد ذلك : هو من نعت الهلوك ، إلَّا أنَّه رفعه على الجوار كما قالوا : هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ . (٢)

ومنهم ابن قتيبة قال : " والفُضُلُ من صفة الهلوك ، وكان ينبغي أن يكون جرَّاً ، ولكنَّه رفعه على الجوار لـ"الخيعل " ." (٣)

وقد ردَّ العلماء هذا القول ، ولم يعدُّوا البيت من النعت بالرفع على الجوار ، وخرَّجوه على أنَّه نعت بالرفع لـ"الهلوك " على المعنى ، ومنهم ابن الشجري قال في أماليه : " وزعم بعض مَن لا معرفة له بحقائق الإعراب ، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أنَّ ارتفاع " الفُضُلُ " على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشاً ، وإنَّما "الفُضُلُ " نعت لـ" الهلوك " على المعنى ، لأنَّها فاعلة من حيث أسند

---

(١) البيت من البسيط ، قائله : المنتخل الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين ٣٤/٢ وشرح ديوان الهذليين ١٢٨١والخصائص ١٦٤/٢والأمالي الشجرية ٢٢٠/٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٢٣/٢ ، ١٠٤٩ وتذكرة النحاة ص ٣٤٦ والحماسة البصرية ص ٤٦٥ والضرائر للألوسي ص ٢٦١ والخزانة ١١/٥ ، ١٠١ ،١٠٣، والعيني ٥١٦/٣ والأشموني ٢٩٠/٢ والخيعل : الثوب المشقوق ، والفُضُلُ : الثوب الذي ليس تحته إزار .

(٢) التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري ص ٣٦ والأمالي الشجرية ٢٢٢/٢ وتذكرة النحاة ص ٣٤٦ والضرائر للألوسي ص ٢٦٠ والخزانة ١٠١/٥

(٣) المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ص ٥٤٤ وينظر: الأمالي الشجرية ٢٢٢/٢ وتذكرة النحاة ص ٣٤٦ والضرائر للألوسي ص ٢٦٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المصدر الذي هو المَشي إليها ، كقولك : عجبتُ من ضربِ زيدٍ الطويلُ عمـــراً ، رفعت " الطويل" ، لأنَّه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضاً في اللفظ ، ولو قلت : عجبتُ من ضربِ زيدٍ الطويلَ عمرو ، فنصبت " الطويل " ، لأنَّه نعت لـــــ" زيد" على معناه من حيث هو مفعول في المعنى كان مستقيماً ، كما عطف الشاعر عليه المنصوب في قوله : (١)

قَد كُنتُ دَاينتُ بِهَا حَسَّاناً ** مَخافَةَ الإفلَاسِ واللَيَّانَا (٢)

ومثل رفع " الفُضْلُ " على النعت للهلوك رفع " المظلوم " على النعت لـــــ"المعقب" في قول الشاعر :(٣)

حتَّى تَهَجَّر في الرَّوَاحِ وهَاجَها ** طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

رفع " المظلوم " وهو نعت لـــ" المُعقِّب " فالمُعقِّب فاعل الطلب ، ونصب " حَقَّه " ، لأنَّه مفعول الطلب ، والمظلوم : صفة للمعقِّب على المعنى ، لأنَّ التقدير : طلبهـــا مثل أن طلب المُعقِّب المظلوم حقه ، والمُعقِّب الذي يطلب حقه مرَّة بعد مرَّة .(٤)

وهذا ما ردَّ به أبو حيان أيضاً على الأصمعي في قوله : " فضل " نعت لـــ" الخيعل " فقال : " وليس الرفع كما ذكر إتباعاً للخيعل بل رفعه على النعت للهلوك علـــى

---

(١) البيت من الرجز ، قائله : رؤبة ، وقيل : لزياد العنبري ، ينظر : ملحقات ديـــوان رؤبـــة ص ١٨٧ والكتاب ١٩١/١ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٢ وشرح الكافيـــة الشـــافية لابـــن مالـــك ١٠٢٢/٢وابن يعيش ٦٥/٦ والعينـــي ٥٢٠/٣ والضـــرائر للألوســـي ص ٢٦١ والأشـــموني ٢٩١/٢

(٢) الأمالي الشجرية ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ وينظر: الضرائر للألوسي ص ٢٦١

(٣) البيت من الكامل ، قائله : لبيد ، يصف الحمار والأتان ، ينظر : ديوانـــه ص ١٢٨ والأمـــالي الشجرية ٢٢٣/٢ والإنصاف ص ٣٣١، ٣٣٢ وابن يعيش ٢٤/٢ ،٤٦ ، ٦٦/٦ وشرح الكافية الشافية ١٠٤٩/٢والضرائر للألوسي ص ٢٦٢ والخزانة ١٠٢/٥ والهمع ١٤٥/٢ والتصـــريح ٦٥/٢ والعيني ٣١٥/٣ والأشموني ٢٩٠/٢

(٤) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ وينظر: الضرائر للألوسي ص ٢٦٢

الموضع ، لأنَّ معناه : كما تمشي الهلوك الفُضُل وعليها " الخيعل" حال معمولة لـ"تمشي" أو جملة اعتراضية. " (١)

وهناك تخريج آخر في البيت الذي ذكره الرياشي للأصمعي ، فقد نُقل عن الفراء والحسن السكري في شرح الهذليين أنَّ " الفُضُلَ " ثوب كالخيعل تلبسه المرأة في بيتها . (٢)

وعلى هذا فلا مجاورة فيه ، ولا إتباع على المحل . (٣)

والحق أنَّ الرفع في النعت على الجوار ليس بشيء ، لأنَّ المشهور لدى النحويين وفي الشواهد الواردة في النعت وتغييره عن المنعوت ورد بالجرِّ على الجوار ، وهو ما يسمَّى بالإتباع على المجاورة ، أي : تغيير النعت عن المنعوت ، وجاء النعت في كل الحالات مجروراً على الجوار ، والتخريج الأفضل للشاهد السابق أنَّ "الفُضُل" نعت لـ"الهلوك" على الموضع بالرفع فموضع " الهلوك " رفع ، لأنَّه فاعل المصدر "مشْي" فالهلوك مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، فجاء نعته مرفوعاً على الموضع ، وقد جاءت شواهد كثيرة في اللغة العربية على العطف على الموضع ، وقد سبق ذكر بعض منها .

---

(١) تذكرة النحاة ص ٣٤٦ والضرائر للألوسي ص ٢٦٢

(٢) ينظر : شرح ديوان الهذليين للسكري ١٢٨٢والضرائر للألوسي ص ٢٦٢

(٣) ينظر : الضرائر للألوسي ص ٢٦٣ والعيني ٥١٦/٣ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٩١/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، الذي بحمده تتم الصالحات ، وبشكره يُزاد في الخيرات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعدَ بَحثٍ وتأمُّلٍ في موضوع " إشكَاليَّةُ الحركةِ بينَ الإعرابِ والإتباعِ ومَظاهرُ ذلك دراسةً نحويةً " أمكن استنتاج الأمور الآتية :

أولاً : ظهر أنَّ الغرض من الإعراب هو الإبانة عن المعاني ، وكشف الغموض لدى المخاطب حتى لا يحدث إشكال في فهم مراد المتكلم ، وهل هذا الاسم فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو تابعاً ، أو مستفهماً عنه ، أو متعجباً منه ؟ ، وهكذا .

ثانياً : أنَّ فائدة الإعراب في الكلام وإظهار علاماته على أواخر الكلمات تتجلى في ضبط آيات القرآن الكريم ، وهو الذي حرص العلماء السابقون على وضعه في الكلام ، وهو ما يسمَّى " بنقط الإعراب" وهو وضع العلامات الدالة على ما يعرض للحرف من حركات : الفتح والضم والكسر والإسكان ، وهو الذي حدَّ بصورة كبيرة من اللحن الذي كان سبباً في وضع علم النحو ، وقد كان نقط الإعراب أسبق من "نقط الإعجام " نظراً لأهميته .

ثالثاً : لأصوات الحركة أهمية كبرى في كل لغات البشر ، فالحركة هي الأساس في تقسيم الكلام إلى مقاطع صوتية في بنية الكلمة ، وهي عامل مهم مع الحرف في البنية والتراكيب .

رابعاً : مما يبرز أهمية الحركة ذلك الدور اللغوي الذي تقوم به في معظم اللغات ، فهي تؤدي دوراً دلالياً في إظهار المعنى لبنية الكلمة ، ودوراً نحويًّاً في إظهار الوظيفة النحوية للكلمة من الفاعل والمفعول والمضاف إليه ، ودوراً صرفيًّاً في إظهار وزن الكلمة وعلى أساسها يتم التمييز بين صيغة وأخرى.

خامساً : أنَّ حركات الإعراب من أهم الخصائص التي تميزت بها لغتنا العربية ، وحركة الإعراب هي الأصل للحرف فهي أعلام على المعاني النحوية ، فالضمَّة

علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة علم المفعولية ، وما أشبهها من أوجه النصب .

سادساً : من مميزات ظهور علامات الإعراب عامة ، وحركات الإعراب خاصَّة في الكلام أنَّها تُعطي سعة أكثر في استعمال اللغة وخروجها عن قوالب الترتيب الأصلي للتركيب إلى جواز التقديم والتأخير والحذف والزيادة ، وغير ذلك من ظواهر ، وقد جاءت هذه الظواهر بكثرة في اللسان العربي ، وسمَّاها ابن جني " شجاعة العربيَّة "

سابعاً : أنَّ الحركات في أواخر الكلمات كثيرة ، فمنها : حركة الإعراب ، وحركة البناء ، وحركة التقاء الساكنين ، وحركة الإتباع ، وغير ذلك ، وأقوى هذه الحركات هي حركة الإعراب نظراً لأهميتها – كما سبق –

ثامناً : أنَّ موضع حركات الإعراب في اللغة العربية هو آخر الكلمة المعربة على الحرف الأخير ، وليس قبله ، أو بعده على الصحيح عند المحققين من النحويين .

تاسعاً : أنَّ حركة الإعراب قد يحدث لها إشكال وتغيير بحركة الإتباع ، وهذا نتيجة لأغراض لفظية في استعمال بعض العرب ، وفي بعض لغات القبائل البدوية التي تميل إلى الانسجام الصوتي والسرعة في نطق الكلمات ، والاقتصاد في الصوت ، وعدم التكلف في الجهد العضلي ، والتخفيف من الثقل الناتج عن تخالف الحركات .

عاشراً : تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع يُعدُّ عند النحويين من هجوم الحركة على الحركة ، وأنَّ ذلك غير قياسي ، لأنَّه تغيير الأضعف بالأقوى .

حادي عشر : أنَّ مظاهر الإشكال بين حركة الإعراب وتغييرها بحركة الإتباع شمل أنواع الإعراب الثلاثة ، فقد ورد في المرفوعات بالضمة ، والمنصوبات بالفتحة ، والمجرورات بالكسرة .

ثاني عشر : أنَّ مظاهر الإشكال بين حركة الإعراب وحركة الإتباع ورد في الأسماء فقط ، ولم يرد في الأفعال ، والحروف ، لأنَّ الأغلب في الأسماء أن تكون

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

معمولة ، وإعرابها ناتج عن أثر العامل الذي هو الفعل ، أو الحرف ، أضف إلى ذلك أنَّ الأغلب استعمال الأسماء التي يُطلب فيها التخفيف الذي هو غرض من أغراض الإتباع .

ثالث عشر : أنَّ تغيير حركة الإعراب بحركة الإتباع ورد في بعض التوابع النحوية بعدم مطابقة التابع للمتبوع في حركة الإعراب ، فقد جاء الجرُّ على الجوار في النعت قليلاً ، وفي التوكيد نادراً ، ولا يكون في العطف (عطف النسق) عند أكثر النحويين ، لأنَّ العاطف يمنع من التجاور ، وما جاء منه خُرِّج على غير الإتباع – كما سبق –

رابع عشر : ظهر مما سبق أنَّ ما تغيرت حركة إعرابه بحركة إتباع هو تغيير في اللفظ فقط ، أمَّا المعنى والوظيفة النحوية فلم تتغيَّر ، لأنَّ المعنى هو الأصل ، فالإعراب فرع المعنى ، وهذا يدل على أنَّ حركة الإتباع جاءت لغرض لفظي ، ولا أثر لها في التركيب والوظيفة النحوية للكلمة .

خامس عشر : أنَّ الشواهد على هذا الإشكال بين حركة الإعراب وحركة الإتباع متنوعة في اللسان العربي ، بين القراءات القرآنية المتواترة والشاذة ، وبين الشواهد الشعرية وأقوال العرب ، وهذا يدلُّ على أنَّها تمثل طائفة من العرب يتكلمون بهذه اللغة ، وإن كان بعض النحويين قد أنكرها ، وخرَّج هذه الشواهد على غير الإتباع .

<u>وأخيراً : توصية :</u>

يُوصي الباحث بدراسة وتناول المظاهر النحوية المتعلقة بالتركيب التي لا تقلُّ أهمية عن دراسة القواعد ، ومعرفتها لكشف ما فيها من تغيير عن القواعد النحوية التي وُضِعت على الاستعمال الأعم الأغلب عند العرب ، ودراسة أسباب هذا التغيير وأثره في تغيير القواعد والأحكام النحوية ، وطرق معالجته ؛ لأنَّ هذا من واجب النحويين تجاه لغتهم حتى لا يكون هناك غموض، أولبس في لغتنا العربية.

وآخر دعوانا أنْ الحمدُ لله رَبِّ العَالَمِين .

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ / أحمد البنا تحقيق د / شعبان محمد اسماعيل – ط عالم الكتب – بيروت – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ط أولى ١٩٨٧ م
٣- إحياء النحو للأستاذ / إبراهيم مصطفى – ط مؤسسة هنداوي ٢٠١٤ م
٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي تحقيق د/ رجب عثمان محمد – ط أولى مطبعة المدني – القاهرة ١٩٩٨م – ١٤١٨هـ .
٥- الأشباه والنظائر للسيوطي – الناشر : دار الكتب العلمية – ط أولى١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م
٦- أصوات اللغة العربية تأليف دكتور / عبد الغفار هلال – الناشر دار الكتاب الحديث .
٧- الأصوات اللغوية تأليف دكتور/ إبراهيم أنيس – مطبعة لجنة البيان العربي – ط ثانية ١٩٥٠م
٨- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلي – ط – الأردن ١٩٨٥م
٩- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه – طبعة – دار الهلال ١٩٨٥ م
١٠- إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق/ إبراهيم الإبياري – دار الكتب الإسلامية ١٩٨٢م
١١- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / زهير غازي زاهد – ط القاهرة ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ
١٢ – الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق د/ عبد المجيد قطامش – ط دار الفكر – دمشق – ط أولى ١٤٠٣ هـ
١٣- الأمالي الشجرية لابن الشجري – ط بيروت بدون تاريخ.
١٤- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق د / فخر صالح قدارة – ط دار الجيل – بيروت
١٥- إملاء ما من به الرحمن للعكبري – ط بيروت ١٩٧٩م – ١٣٩٩ هـ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تحقيق /محمد محي الدين عبد الحميد – ط – دار الفكر القاهرة.
١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محي الدين عبد الحميد – ط دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩ م
١٨- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د / مازن المبارك – الناشر دار النفائس بيروت – ط خامسة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
١٩- البحر المحيط لأبى حيان – مطبعة السعادة القاهرة ٠
٢٠- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الشيخ /أبي المعالي الجويني تحقيق / عبد العظيم الديب – الناشر دولة قطر ١٣٩٩ هـ
٢١- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تحقيق د/ طه عبد الحميد – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة ١٩٨٠م٠
٢٢- التبصرة في القراءات السبع لمكي تحقيق د/ محمد غوث الندوي – نشر الدار السلفية الهند – ط ثانية ١٩٨٢ م
٢٣- تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق د/أحمد محمد مفلح – ط دار الفرقان ط أولى ٢٠٠٠م
٢٤- التحفة المرضية في تحرير وجمع القراءات السبع من طريق الشاطبية – محمد إبراهيم سالم.
٢٥- تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن – ط مؤسسة الرسالة – أولى١٩٨٦م
٢٦- التذييل والتكميل لأبي حيان تحقيق د / حسن هنداوي – دار القلم – دمشق .
٢٧- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق / محمد باسل عيون السود – ط – دار الكتب العلمية – بيروت
٢٨- تفسير القرآن العظيم لابن كثير تحقيق / سامي بن محمد السلامة – ط دار طيبة ١٩٩٩م
٢٩- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي– ط دار الفكر ط أولى١٤٠١هـ –١٩٨١م

٣٠- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) تحقيق / يوسف علي بديوي – ط دار الكلم الطيب – ط أولى ١٩٩٨ م
٣١- تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق / مجموعة من المحققين – ط أولى دار السلام للطباعة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
٣٢- التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري تحقيق / خليل إبراهيم العطية – الناشر دار الشؤون الثقافية العامة – العراق .
٣٣- التوابع أصولها وأحكامها دراسة نحوية دكتور/ فوزي مسعود– ط دار المقتبس بالقاهرة١٩٨٤م
٣٤- التوطئة في النحو لأبي علي الشلوبين تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – ط الكويت١٩٨١م
٣٥- التيسير في القراءات السبع للداني تصحيح /اوتويرتزل – استانبول – مطبع الدولة ١٩٣٠م
٣٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تحقيق د / عبد الله عبد المحسن التركي – ط مؤسسة الرسالة أولى ٢٠٠٦ م
٣٧- الجمل في النحو للخليل بن أحمد تحقيق د/فخر الدين قباوة – ط مؤسسة الرسالة أولى١٩٨٥م
٣٨- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د/ على توفيق الحمد ١٩٨٥م – ١٤٠٥هـ
٣٩- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي تحقيق/ علي محمد البجاوي – ط نهضة مصر ١٩٨١ م
٤٠- جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق /لجنة من العلماء – ط دار الكتب العلمية أولى١٩٨٣م
٤١- حاشية الصبان على الأشموني - ط عيسى البابي الحلبي بمصر ٠
٤٢- حاشية عبادة على شذور الذهب لابن هشام – ط عيسى الحلبي ١٩٢٩ م
٤٣- الحجة في علل القراءات السبع للفارسي تحقيق / على النجدي ناصف وآخرين ط القاهرة – ١٩٨٣م – ١٤٠٣ هـ
٤٤- حجة القراءات لأبي زرعة تحقيق / سعيد الأفغاني – ط مؤسسة الرسالة خامسة١٩٩٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤٥- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق د/يحي مراد – دار الكتب العلمية – أولى ٢٠٠٢ م
٤٦- الحماسة البصرية تحقيق /عادل سليمان جمال – ط الخانجي القاهرة ١٩٩٩م
٤٧- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق/عبد السلام هارون ط- القاهرة١٩٨٩م-١٤٠٩هـ
٤٨- الخصائص لابن جنى تحقيق /الشربيني شريده ط دار الحديث القاهرة ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ
٤٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ط – القاهرة ١٣٢٨ هـ .
٥٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقق / أحمد محمد الخراط – ط دار القلم دمشق .
٥١- ديوان امرئ القيس صححه / مصطفى عبد الشافي – بيروت ١٩٨٣م – ١٤٠٣هـ
٥٢- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت دراسة وتبويب د/ مفيد محمد قميحة – ط دار الكتب العلمية ط أولى ١٩٩٣ م
٥٣- ديوان ذي الرمة قدم له /أحمد حسن بسج – ط دار الكتب العلمية – أولى١٩٩٥م
٥٤- ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق /عبد الرحمن الجمعان – ط مكتبة دار السلام .
٥٥- ديوان العجاج برواية الأصمعي تحقيق/ عزة حسن – الناشر دار الشرق بيروت ١٩٩٥م
٥٦ – ديوان الفرزدق – ط – بيروت .
٥٧- ديوان لبيد بن ربيعة العامري – ط دار صادر – بيروت
٥٨- ديوان النابغة الذبياني شرح /عباس عبد الساتر- ط ثالثة دار الكتب العلمية بيروت١٩٩٦م
٥٩- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥ م
٦٠- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف – ط دار المعارف بمصر١٤٠٠هـ
٦١- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د/حسن هنداوي – دمشق ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ

٦٢ – شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي تحقيق /عبد العزيز رباح ط دمشق ١٩٧٨م
٦٣- شرح أدب الكاتب للجواليقي تحقيق دكتورة/ طيبة حمد بودي – كلية الآداب – الكويت١٩٩٥م
٦٤- شرح أشعار الهذليين للسكري تحقيق/عبد الستار أحمد فراج – مطبعة المدني .
٦٥- شرح ألفية ابن مالك للأشموني ط عيسى البابي الحلبي – مصر .
٦٦- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٥ م- ١٤٢٦ هـ .
٦٧- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد – ط بيروت
٦٨- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون ط هجر القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١٠ هـ .
٦٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام تحقيق/محمد أبو فضل عاشور ط – دار إحياء التراث العربي – بيروت .
٧٠- شرح شواهد الشافية للبغدادي – ط دار الكتب العلمية – بيروت .
٧١- شرح الشواهد الكبرى للعيني – ط بولاق ١٢٩٩ هـ
٧٢- شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس تحقيق/أحمد خطاب – ط دار الحرية للطباعة – بغداد ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م
٧٣- شرح كافيه ابن الحاجب للرضي تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر – بدون تاريخ
٧٤- شرح كافية ابن الحاجب للرضي – ط بيروت .
٧٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ط مكة المكرمة
٧٦- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق د/ رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٩٠م
٧٧- شرح المفصل لابن يعيش ط – بيروت – بدون تاريخ .
٧٨- شعر الأخطل نشر د/ اوجينوس غرفيني الإيطالي – ط دار الكتب العلمية – بيروت .
٧٩- صبح الأعشى في كتابة الإنشا للقلقشندي – ط دار الكتب المصرية ١٩٢٢م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٨٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفار – الناشر دار العلم للملايين – ط رابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
٨١- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي شرح/محمد بهجة البغدادي – المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١ هـ
٨٢- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي شرح / محمود محمد شاكر ط – القاهرة ١٩٨٠ م
٨٣- علم الصوتيات تأليف دكتور/عبد العزيز أحمد علام ، ودكتور/عبد الله ربيع – ط مكتبة لسان العرب – الناشر – مكتبة الرشد – بيروت ٢٠٠٩ م
٨٤- علم اللغة العربية للدكتور / محمود فهمي حجازي – الناشر وكالة المطبوعات ١٩٧٣ م
٨٥- العين للخليل بن أحمد تحقيق / عبد الحميد هنداوي – ط دار الكتب العلمية ٢٠٠٣م
٨٦- القاموس المحيط للفيروز أبادى ط – دار الحديث – القاهرة – بدون تاريخ .
٨٧- الكامل في اللغة والأدب للمبرد تعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط ثالثة دار الفكر العربي ١٩٩٧م
٨٨- الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون – ط مكتبة الخانجي – القاهرة ٠
٨٩- الكشاف للزمخشري رتبه وضبطه وصححه / مصطفى حسين أحمد – القاهرة ١٩٨٦م
٩٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي تحقيق د/محي الدين رمضان – ط مؤسسة الرسالة ثالثة ١٩٨٤ م
٩١- لسان العرب لابن منظور – ط دار المعارف – القاهرة – بدون تاريخ٠
٩٢- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق /غازي مختار طليمات – ط دار الفكر المعاصر – بيروت ٢٠٠١م
٩٣- اللغة العربية معناها ومبناها دكتور/ تمام حسان – ط دار الثقافة ١٩٩٤م
٩٤- المتبع في شرح اللمع للعكبري تحقيق د / عبد الحميد حمد الزاوي – منشورات جامعة قار يونس بنغازي – ط أولى ١٩٩٤ م

٩٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق / علي النجدي والدكتور/ عبد الفتاح شلبي – ط ثانية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م
٩٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – ط أولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
٩٧- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني تحقيق د/عزة حسن – ط دمشق ١٩٦٠م
٩٨- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه عني بنشره/ برجشتراسر– القاهرة بدون تاريخ
٩٩- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركات – دار المدني ١٩٨٤م
١٠٠- مشكل إعراب القرآن لمكي تحقيق د/ حاتم صالح الضامن – ط مؤسسة الرسالة ثانية١٩٨٤م
١٠١- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/هدى محمود قراعة– القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١١هـ
١٠٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ١٩٨٨م – ١٤٠٨هـ
١٠٣- معاني القرآن للفراء تحقيق / محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م
١٠٤- المعاني الكبير لابن قتيبة تحقيق / سالم الكرنكوي – حيدر أباد ١٣٦٨ هـ
١٠٥- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة .
١٠٦- مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م
١٠٧- المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة– ١٣٩٩هـ.
١٠٨- المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري – ط العاني بغداد أولى ١٩٧١ م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٠٩- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرَّر للنشار تحقيق / أحمد محمود عبد السميع الحفيان – ط دار الكتب العلمية أولى ٢٠٠١ م
١١٠- من أسرار العربية للدكتور/ إبراهيم أنيس – ط مكتبة الأنجلو المصرية ثالثة١٩٦٦م
١١١- المنصف لابن جني تحقيق / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – ط أولى وزارة المعارف العمومية ١٩٥٤ م
١١٢- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة بقلم / محمد أحمد عرفة – مطبعة السعادة بمصر١٩٣٧م
١١٣- النشر في القراءات العشر لابن الجزري تصحيح /على محمد محمد الصباغ – القاهرة
١١٤- النوادر لأبي زيد الأنصاري – ط بيروت ١٩٦٧ م
١١٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي – ط مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ١٣٢٧ هـ

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٣٧٦٩
٢-	Abstract	١٣٧٧٠
٣-	المقدمة :	١٣٧٧١
٤-	تمهيد : الإعراب : حقيقته ، وأنواعه ، وعلاماته .	١٣٧٧٦
٥-	المبحث الأول : حركات الإعراب والإتباع في اللغة العربية وموقف النحويين منها .	١٣٧٨٢
٦-	المبحث الثاني : إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المرفوعات بالضمة .	١٣٨١٢
٧-	المبحث الثالث : إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المنصوبات بالفتحة .	١٣٨٣٦
٨-	المبحث الرابع : إشكالية الحركة بين الإعراب والإتباع في المجرورات بالكسرة .	١٣٨٥٠
٩-	الخاتمة .	١٣٨٦٤
١٠-	المصادر والمراجع	١٣٨٦٧
١١-	فهرس الموضوعات	١٣٨٧٥